وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامـــعـة 8 ماي 1945 – قالـمـة–

كلية العلوم الإنسانية والاجتماعـــية

قسم التاريخ

مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في التاريخ تخصص: تاريخ المشرق الاسلامي

تحت عنوان:

الأوضاع الاقتصادية في مصر الفاطمية خلال العصر الأول 362- 466هـ الى غاية 972 – 1073مـ

إعداد الطالب:

حـــزام لـــطفي

إشـــــراف الدكـتـور:

قريـــان عـبـد الجـلـيـل

لجنة المناقشة:

الاسم و اللقب	الرتبة	الجامعة	الصفة
كمال بن مارس	أستاذة التعليم العالي	جامعة 8 ماي 1945–قالمة–	رئيساً
قريان عبد الجليل	أستاذ محاضر –أ–	جامعة 8 ماي 1945–قالمة–	مشرفاً ومقرراً
عطابي سناء	أستاذة محاضرة –ب–	جامعة 8 ماي 1945–قالمة–	عضو مناقش

السنة الجامعية: 1440 – 1441هـ

2018 – 2019 م

بسم الله الرحمن الرحيم

قال الله عزّ وجل:

((وَمَا بِكُم من نعمة فمن الله ثُمَ إِذَا مَسَكُمْ الضُرُ فإليه تجئرون)).

سورة النحل الآية -53-

شكر وتقدير :

أشكر الله بداية أن من عليا بجوده وكرمه أن جعلني طالبا للعلم، كما أحمده لأنه وفقني لإتمام هذه الرسالة العلمية.

كما أتقدم بجزيل الشكر والعرفان **للدكتور قريان عبد الجليل** الذي أشرف على هذا العمل رغم إلتزاماته ومسؤولياته، أن وجهني بآراءه وأفكاره من أجل إخراج وإتمام العمل بأحسن حلّة، مع تمنياتي له بمزيد من العطاء الفكري والارتقاء الى أعلى الدرجات.

كما أتقدم بالشكر لكل من ساهم في انجاز هذا العمل من المكتبي وغيره ممن وجهني بنصائحه ولكل من زودني بالكتب التي قامت عليها هذه الدراسة.

الإهداء:

أهدي هذا العمل الى طلبة العلم بصفة عامة ، وطلبة التاريخ بصفة خاصة.

كما أهدي هذا العمل الى والدي أطال الله عمرهما في الخير، بأن كانوا لي سنداً

وعوناً ومرشداً لما فيه الخير لمستقبلي.

كما أهدي هذا الجهد الفكري الى كل من أحبنا في الله وكل من أحببناه فيه

وأرجوا أن يكون هذا العمل صدقة جارية وأحتسب أجره على الله.

الى جميع طلبة التاريخ دفعة 1440 – 1441 هـ / 2018 – 2019 .

خطة البحث

. خطة البحث .:

. مقدمة .:

. فصل تمهيدي .: . جوانب من اقتصاد الدولة الفاطمية في الطور المغربي .:

. أولا: . الفاطميون في بلاد المغرب .:

.1. أصل الفاطميين.

.2.: . الدعوة الفاطمية. وتأسيس الكيان الفاطمي.

.3.: . كيفية انتقال الخلافة الفاطمية إلى مصر.

. ثانيا .: إدارة الفاطميين للأموال في بلاد المغرب:

.1.: . الموارد المالية.

.2.: . السياسة المالية للخلفاء.

. الفصل الأول .: . الأنشطة الاقتصادية للفاطميين في مصر:

. المبحث 01 .: . النشاط الزراعي.

. المبحث 02.: . النشاط الصناعي.

. المبحث 03.: . النشاط التجاري.

. مطلب 1.: . أهم المراكز التجارية للفاطميين في مصر.

. مطلب 2.: . أشهر الطرق التجارية.

. مطلب 3.: . التجارة الكارمية.

مطلب 4.: . العلاقات الخارجية في التجارة المصرية خلال العهد الفاطمي.

المبحث 04: . الأزمات الاقتصادية في مصر الفاطمية.

الفصل الثاني .: . موارد بيت مال الفاطمية في مصر:

المبحث 01 .: . الموارد الشرعية:

المطلب 1: . الزكاة

المطلب 2.: . الخراج

المطلب 3.: الجزية

المبحث 2.: . الموارد غير الشرعية <<المكوس أو العشور>>.

المبحث 3.: . الموارد غير المنتظمة .:

المطلب 1: . الأموال المصادرة.

المطلب 2: . أموال المواريث الحشرية.

المطلب 3: . الأحباس.

المطلب 4: . إيرادات دار الضرب ودار العيار.

الفصل الثالث: . نفقات الدولة الفاطمية ..

المبحث 1: . النفقات الدينية.

المبحث 2: . النفقات المدنية.

المبحث 3: . النفقات العسكرية.

خاتمة ..

ملاحق ..

قائمة المصادر والمراجع.

الفهرس.

المقدمة

المقدمة :

يعتبر تاريخ الأمة الاسلامية من أهم الفترات في تاريخ البشرية، حيث أخرجها الله تعالى من ظلمات الجهل والضلالة الى نور العلم والهدى، ومن الشرك إلى توحيد الخالق وحده لا شريك له، ومن انحرافات الاديان إلى نور الإسلام الذي جاء به محمد (صلى الله عليه وسلم).

وقد تعددت دول الاسلام في المشرق والمغرب، ويعتبر تاريخ الدولة الفاطمية من أهم فترات التاريخ الإسلامي كونها إحدى الدول التي شكلت استثناء بطابعها الشيعي، فبعد تأسيس الدولة في إقليم المغرب والتي دام فيه حكمها ستين سنة، وعلى الرغم من المصاعب التي واجهتها لتأسيس هذا الكيان السياسي، كانت أنظارها متجهة نحو منطقة المشرق الإسلامي وخاصة مصر، وقد كان لها ذلك بالفعل، وبعد استقرار حكمها بها عملت على النهوض بالمنطقة، وتحسين أوضاعها وفي مقدمتها الأوضاع الاقتصادية.

ومنذ أن وطئت أقدام الدولة الفاطمية منطقة مصر اهتمت بالقطاعات الاقتصادية الثلاث : وهي الزراعة والصناعة والتجارة.

أهمية الدراسة:

تكمن أهمية هذا الموضوع أنه يندرج ضمن الدراسات التاريخية المتعلقة بالأوضاع الاقتصادية التي كانت سائدة في منطقة مصر خلال العصر الفاطمي، وبيان مجهودات الخلفاء في النهوض بالاقتصاد في مصر كمنطقة ذات موقع إستراتيجي مهم نظرا لتوفرها على نهر النيل، وفي مرحلة مهمة من فترات التاريخ الإسلامي،

ولمعالجة هذا الموضوع والبحث في حيثياته لابد من النظر في بعض الإشكاليات المتعلقة به، والإجابة عن بعض التساؤلات التي تراود الباحث، والتي ينبغي أن تجيب عنها هذه الدراسة، وعليه نطرح الإشكالية التالية:

ماهي الإجراءات والتدابير المتخذة من قبل الدولة الفاطمية في سبيل النهوض بالاقتصاد المصري خلال العهد الأول من حكمها؟

ويمكننا إثراء هذه الاشكالية بطرح التساؤلات التالية:

من هم الفاطميون؟ وما سبب انتقالهم الى مصر؟ وماهي أبرز الأنشطة الاقتصادية التي كانت سائدة في مصر زمن الفاطميين؟ وفيما تمثلت الموارد المالية للدولة؟ وفيما تم إنفاق هذه العائدات؟

أسباب اختيار الموضوع:

من أسباب اختياري لهذا الموضوع جانبان: أحدهما ذاتي، والآخر موضوعي.

يتمثل الجانب الذاتي في أن هذا الموضوع اخترته بنفسي لرغبتي الخاصة للبحث في حيثياته. أمّا السبب الموضوعي هو الفضول المعرفي لدراسة اقتصاد الدولة الفاطمية في مصر، كونه يمثل جانبا مهما من سياسة الدولة الإسلامية، بالإضافة الى ذلك أن الدراسات في المجال الاقتصادي شحيحة نوعاً ما، لذلك ارتأيت الغوص في هذه الدراسة لمعالجته وتقديم مساهمة علمية ولو بشكل بسيط.

المنهج المعتمد في الدراسة:

ولمعالجة هذا الموضوع اعتمدت على المنهج الوصفي والتحليلي، فالبنسبة للمنهج الوصفي فقد استخدمته في وصف وسرد طبيعة الأوضاع الاقتصادية في مصر خلال

العصر الفاطمي. أما المنهج التحليلي فقد اعتمدته في مناقشة بعض المعطيات التي وجدتها أثناء قيامي بهذه الدراسة.

حدود الدراسة:

تمثلت حدود دراسة هذا الموضوع في الحدود الموضوعية والحدود الزمكانية.

حيث تمثلت الحدود الموضوعية أنها تدرس الأوضاع الاقتصادية في مصر الفاطمية خلال العصر الأول. أما الحدود الزّمكانية تمثلت في الفترة الممتدة من 362 – 466هـ/ 974 – 1070م بمنطقة مصر.

خطة الدراسة:

وللقيام بمعالجة هذا الموضوع احتوت الخطة على فصل تمهيدي وثلاثة فصول وخاتمة وملاحق على النحو التالي:

جاء الفصل تمهيدي بعنوان: جوانب من اقتصاد الدولة الفاطمية في الطور المغربي حيث احتوى بدوره على عدة عناصر منها أصل الفاطميين، الدعوة الفاطمية وتأسيس الكيان الفاطمي، كيفية انتقال الخلافة الفاطمية الى مصر، وكذلك الموارد المالية للفاطميين في بلاد المغرب، بالإضافة الى السياسة المالية للخلفاء.

وتحدثت في الفصل الأول الذي جاء بعنوان "**الأنشطة الاقتصادية للفاطميين في مصر**" عن دور الخلفاء الفاطميين في العصر الأول، وتضمن أربعة مباحث، جاء المبحث الأول بعنوان النشاط الزراعي، والمبحث الثاني: النشاط الصناعي والمبحث الثالث: النشاط التجاري والذي تفرع بدوره أربعة مطالب، حيث عنون المطلب الأول بـ أهم المراكز التجارية للفاطميين في مصر والثاني أشهر الطرق التجارية والثالث التجارة الكارمية والرابع العلاقات

الخارجية في التجارة المصرية خلال العهد الفاطمي، أمّا المبحث الربع فتناولت فيه الازمات الاقتصادية في مصر الفاطمية .

وتعرضت في الفصل الثاني المعنون بـ "**موارد بيت مال الفاطمية في مصر**" إلى ثلاثة مباحث، جاء المبحث الأول بعنوان الموارد الشرعية والذي انقسم بدوره الى ثلاث مطالب، المطلب الأول جاء بعنوان الزكاة، والثاني الخراج والثالث الجزية، أمّا المبحث الثاني فقد عنون بـ الموارد غير الشرعية ((المكوس أو العشور)) في حين تناولت في المبحث الثالث الموارد غير المنتظمة والذي تفرع عنه أربعة مطالب جاء المطلب الأول بعنوان الأموال المصادرة، والثاني أموال المواريث العشرية، والثالث الأحباس، والرابع إيرادات دار الضرب، ودار العيار.

أمّا الفصل الثالث فقد جاء بعنوان "**نفقات الدولة الفاطمية**" والذي إحتوى على ثلاث مباحث، المبحث الأول النفقات الدينية، الثاني النفقات المدنية والثالث النفقات العسكرية.

بالإضافة الى خاتمة تناولت فيها أهم نتائج الدراسة.

نقد المصادر والمراجع:

وقد اعتمدت في دراستي هذه على مجموعة من المصادر التاريخية لعل أبرزها :

-1- **القاضي النعمان (ت 346هـ/957م) وكتابيه: افتتاح الدعوة، والمجالس والمسايرات** وهما مصدران مهمان في التاريخ الفاطمي، واللذان ساعداني في معرفة كيفية بداية الدعوة الفاطمية، وكذا الموارد المالية للفاطميين في بلاد المغرب

-2- **بن مماتي أسعد (ت 606هـ/1209م) وكتابه قوانين الدواوين** الذي ساعدني في معرفة الموارد المالية للفاطميين في مصر وعلى رأسها الزكاة والخراج ...الخ.

-3- **ابن الاثير، عز الدين، (ت 630هـ/1232م) من أهم مؤلفاته الكامل في التاريخ** والذي يحتوي على 11 مجلداً حيث يعالج مختلف وأهم المحطات التاريخية وتاريخ العالم الإسلامي، حيث كان لي سنداً في إثبات أصل الفاطميين.

-4- **بن خلدون، عبد الرحمن(ت 808هـ/1405هم) وكتابه العبر**، والذي يعتبر مصدراً مهماً لأنه فادني في معرفة نسب الاسرة الفاطمية كونه رائد الفكر الإسلامي.

-5- **أبو المحاسن، بن تغري بردي (ت 813 او 874هـ/1410 أو 1469م) وكتابه النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة** يعد من أهم المصادر الذي كان لي عونا وسنداً في معرفة الأنشطة الاقتصادية ، من زراعة ،صناعة وتجارة لفاطميين في مصر.

-6- **المقريزي، تقي الدين (ت 845هـ/1441م) وكتابيه اتعاظ الحنفا بأخبار الائمة الفاطميين الخلفاء، وكذا كتاب إغاثة الامة بكشف الغمة،** يعتبران مصدران مهمان كونه نقل لنا عدة روايات تاريخية تتعلق بالوضعية الاقتصادية التي كانت سائدة في مصر خلال حكم الفاطميين وخاصة الصناعة.

-7-**ابن ميسر(ت 677هـ/)، تاج الدين وكتابه المنتقى من أجبار مصر**، يعتبر من أهم المصادر الذي اعتمدت عليه في نقل بعض الروايات والاخبار الخاصة باقتصاد الدولة الفاطمية وفي مقدمتها الصناعة.

-8- **القلقشندي، أبو العباس أحمد(821هـ/1418م) وكتابه صبح الاعشى في صناعة الإنشا،** يعتبر من أكثر المصادر عننا بالمادة التاريخية حول التاريخ الفاطمي إستفادت منه هذه الدراسة في معرفة وجوه نفقات الفاطميين وكذلك في شرح بعض المصطلحات.

ومن أهم المراجع التي اعتمدت عليها ما يلي:

1-**فرحات الدشراوي، وكتابه الخلافة الفاطمية بالمغرب التاريخ السياسي والمؤسسات:** حيث تضمن هذا المرجع دراسة مفصلة عن تاريخ الدولة الفاطمية في بلاد المغرب، وقد استفادت الدراسة من هذا المرجع خاصة في تبيان الموارد المالية وكذا السياسة المالية للخلفاء الفاطميين في بلاد المغرب.

2-**محمد سهيل طقوشن وكتابة تاريخ الفاطميين في شمالي إفريقية ومصر وبلاد الشام** ولكونه مرجعاً مهماً خصصت في دراسة التاريخ السياسي للفاطميين وأسباب إنتقالهم الى مصر.

3-**أيمن فؤاد سيد وكتابة الدولة الفاطمية في مصر تفسير جديد،** يعتبر هذا المرجع بمثابة العمود الفقري التي قامت عليه هذه الدراسة لأنه تم استخدامه لتغطية فصول المذكرة.

4-**سليمان سمير عبد الله، وكتابه الدواوين في مصر خلال العصر الفاطمي:** هذا المرجع لا يقل أهمية عن الذي سبقه كونه فادني في تغطية الفصل الثاني من المذكرة والمتمثل في الموارد المالية للفاطميين في مصر.

5-**جمال الدين الشيال، وكتابه ، تاريخ مصر الإسلامية من الفتح العربي الى نهاية العصر الفاطمي، ودراسات في التاريخ الإسلامي،** اللذان فاداني في معرفة نفقات الدولة الفاطمية.

6-**محمد بركات البيلي، وكتابه صفحات من تاريخ الخلافة الفاطمية منذ قيامها بالمغرب حتى سقوطها في مصر 297 – 567هـ - 908 – 1171م** يعتبر هذا المرجع مهماً استفدت منه في تغطية بعض جوانب فصول المذكرة، كما ساعداني في شرح بعض المفاهيم.

صعوبات الدراسة:

وكأي باحث أكاديمي فقد واجهتني مجموعة صعوبات أثناء قيامي بهذه الدراسة لعل أبرزها:

1-نقص المصادر المتخصصة في دراسة الأوضاع الاقتصادية

2-إحجام المصادر في بعض الأحيان عن التفصيل في الحيثيات المهمة ولجوئها الى التعميم، وهذا ما يصعب فهم السياق والخلفيات التاريخية.

ملخص الرسالة:

تعتبر الدولة الفاطمية من الدول المزاحمة لسلطة الخلافة العباسية في منطقة المغرب الإسلامي كبداية لتأسيس كيانها بعد نجاح الدعاة في تمهيد أرض المغرب لإحتضان هذه الدولة الشيعية الإسماعيلية، وقد تعاقب على حكم هذه الدولة أربعة عشر خليفة وكان أولهم الخليفة عبيد الله المهدي كان نسبه محل شك واختلاف بين المؤرخين، بالإضافة الى إبنه القائم بأمر الله وكذا الخليفة المنصور بالله وأخرهم الخليفة المعز لدين الله، إلا أن وجهة هؤولاء الخلفاء منذ البداية هي منطقة المشرق الإسلامي وخاصة مصر، لذلك سعوا جاهدين لتحقيق هذا الهدف.

وقد لعبت السياسة المالية للخلفاء الفاطميين في بلاد المغرب دوراً مهماً من خلال تحصيل وجباية الأموال اللازمة لبيت المال وذلك من أجل السيطرة على أقاليم بلاد من المغرب هذا من جهة، ومن جهة أخرى جمع الأموال التي تمكنهم من الانتقال الى مصر، وقد تأتى لهم ذلك سنة 358هـ / 969م على يد القائد جوهر الصقلي في عهد الخليفة المعز وهو يعتبر من الخلفاء المخضرمين، كما خلفت الدولة الزيرية الدولة الفاطمية في حكم منطقة المغرب.

وبمجرد وصول الفاطميين الى مصر عملوا على ترسيخ وجودهم المذهبي والسياسي، كما أنهم قاموا بالاهتمام بالانشطة الاقتصادية وعلى رأسها الزراعة، الصناعة والتجارة خاصة بعد معرفتهم أن مصر بلد زراعي، وكان إرتباط الاقتصاد بمدى إستيفاء نهر النيل أو انخفاضه، لأن نهر النيل يعتبر العمود الفقري لإزدهار الاقتصاد أو تدهوره وبالتالي حدوث الازمات والكوارث الاقتصادية التي تؤثر سلباً على بيت مال الدولة، وعلى هذا الأساس إتخذ الخلفاء الفاطميون الإجراءات الوقائية للحفاظ على اعتدال نهر النيل حتى يضمنوا إستقرار إقتصادهم، كما قاموا برسم سياسة مالية تتميز بالحزم والصرامة في جباية الأموال حيث

هناك ما أخذ على وجه شرعي كالزكاة التي تعتبر أحد أهم موارد بيت المال، بالإضافة الى الخراج الذي يعتبر من أهم الموارد المالية وهو يرتبط بمدى جودة الأرض وغلاّتها.

بالإضافة الى الجزية، كما تعتبر المكوس أحد الموارد الغير شرعية التي دأبت الخلافة الفاطمية على جبايتها من مختلف السلع والتجار، كما أن هناك موارد أخرى تؤخذ عدة مرات في السنة، وهي تعتبر مصدر دخل مالي لخزينة الدولة مثل أموال المصادرة من رجال الدولة وأموال الرعية، وكذا أموال المواريث من يموت ويترك المال ليس له وارث، وكذا أموال الأوقاف وإيرادات دار الضرب، ودار العيار، وذلك من أجل الحفاظ على قيمة العملة ومنع التلاعب بها.

كما أن هذه الموارد المالية المجباة منها ما يذهب الى بيت المال الدولة الفاطمية، ومنها ما يستغل في مشاريع لصالح الرعية، ويشرف **ديوان النفقات** على هذه المصاريف التي تستخدم في بناء الجوامع، المؤسسات التعليمية وفي الأعياد والاحتفالات بالإضافة الى ذلك يوجد **ديوان المجلس الجاري** الذي يشرف على مصاريف التجهيزات العسكرية، كما قامت الدولة الفاطمية بإنشاء **ديوان التحقيق والمحاسبة** لمنع اختلاس الأموال ونهبها ويحرص أن تصرف هذه النفقات في الوجوه المستحقة، وهذا الجهاز الإداري هو بمثابة نظام ردعي للقضاء على الفساد.

الكلمات المفتاحية :

الدولة الفاطمية، مصر، الأنشطة الاقتصادية، بيت المال، السياسة المالية.

فصل تمهيدي:

جوانب من اقتصاد الدولة الفاطمية في الطور المغربي

أولا: الفاطميون في بلاد المغرب:

1.: . أصل الفاطميين.

2.: الدعوة الفاطمية وتأسيس الكيان الفاطمي.

3.: كيفية انتقال الخلافة الفاطمية إلى مصر.

ثانيا: إدارة الفاطميين للأموال في بلاد المغرب:

1.: . الموارد المالية.

2.: . السياسة المالية للخلفاء.

فصل تمهيدي: . جوانب من اقتصاد الدولة الفاطمية في الطور المغربي .:

كان لقيام الخلافة الفاطمية في بلاد المغرب والتي دام حكمها بها مدة ستين سنة الأثر الإيجابي في النهوض بهذه المنطقة. خاصة بعد تركيز الفاطميين جُل جهودهم في تطوير النظام الاقتصادي.

أولا: الفاطميون في بلاد المغرب .:

1.: أصل الفاطميين .:

يعتبر نسب الأسرة الفاطمية من المواضيع التي لم تلق إجماع الباحثين والمؤرخين إلى حد الآن وذلك بسببين: **أحدهما التباين السياسي والمذهبي الذي ساد بين المسلمين بعد وفاة النبي صلى الله عليه وسلم. والآخر هو امتناع الفاطميين لمدة من الزمن عن إعلان أنسابهم** بالإضافة الى تعمدهم إخفاء أسماء أئمتهم من محمد بن إسماعيل إلى الإمام عبيد الله المهدي **<< مبدأ التقية أو التستر>>.**[1]

. ونتيجة لذلك بدأ الطعن في نسب عبيد الله المهدي فهناك من يؤيد بصحة نسبه إلى علي بن أبي طالب وزوجته فاطمة، وهناك من ينفي عنه النسب العلوي ويرجعونه الى أصل يهودي، وأحيانا الى أصل فارسي.

بالنسبة للمؤيدين بصحة نسب الفاطميين إلى علي بن أبي طالب وزوجته فاطمة، خاصة الاختلاف في والد عبيد الله المهدي فهناك من يرجعه إلى ابن أحمد وليس ابن الحسين. إلا أن الرسالة التي بعثها عبيد الله إلى اليمن تؤكد بأنه ابن الحسين ونص الرسالة كالتالي: **<<والولي علي بن الحسين بن علي بن أحمد بن عبد الله بن عبد الله ثانية بن جعفر بن محمد بن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب...>>** لذلك فاسمه الظاهر

[1] محمد سهيل طقوش، تاريخ الفاطميين في شمالي إفريقية ومصر وبلاد الشام، ط2، دار النفائس، لبنان، 2007، 54.53 ..

عبد الله بن محمد لأنه ابن محمد بن أحمد في الباطن وعليه يكون محمد أبا للمهدي الباطن ليس مثل المهدي بن إسماعيل.[1]

. كما أكد الشهرستاني في كتابه **<<الملل والنحل>>** أن أصل الفاطميين يرجع إلى فرقة من الشيعة الاسماعلية الباطنية التي ترجع الإمامة إلى إسماعيل بن جعفر الصادق وهو الابن الأكبر له المنصو عليه منذ البداية بعد الأئمة المستورين كان ظهور عبيد الله المهدي[2] وخلفاؤه من بعده... .[3]

. وكان العلامة ابن خلدون ضمن المؤيدين بصحة نسب الفاطميين إلى علي وفاطمة وقد أكد ذلك في كتابه **العبر بقوله:<<والشيء الذي يدل على صحة نسبهم هو وصول ملكهم إلى مكة والمدينة>>**[4]

. كما أثبت المؤرخ ابن طباطبا ذلك بقوله: **على الرغم من الاختلاف في نسبهم إلا أن الصحيح أنهم علويون اسماعليون.**[5]

. بالإضافة إلى ذلك نجد المؤرخ **دي ساسي** يذهب إلى الميل بصحة نسب الفاطميين فيقول: **<<وهنا يتسنى للمرء أن يضيف على هذه الأدلة التي أوردها المقريزي أنه إذا كان عبيد الله دعيا ولم يكن من سلالة علي فإن أبناءه الحقيقيين الذين لم يتطرق اليأس إلى**

---

[1] محمد سهيل طقوش، المرجع السابق، 58،57.

[2] عبيد الله المهدي: تولي الخلافة سنة 297هـ. 909م إلى غاية 322هـ، 933م وهي السنة التي توفي فيها بعد حكم دام 25 سنة وأشهر وهو أول الخلفاء الفاطميين ببلاد المغرب وهو شيعي المذهب. <<أنظر الذهبي، سير أعلام النبلاء تح إبراهيم الزيبق ، ط1، مؤسسة الرسالة، بيروت، 1983، ج15، 151>>.

[3] الشهرستاني. عبد الكريم، الملل والنحل، تعليق أحمد فهمي محمد، ط2 دار الكتب العلمية، لبنان، 1992، 199.

[4] ابن خلدون. عبد الرحمن، كتاب العبر وديوان المبتدأ والخبر في أيام العرب والبربر والعجم ومن عاصرهم من ذوي السلطان الأكبر، مراجعة سهيل زكار، دار الفكر، لبنان، 2000، ج4، 40.41.

[5] ابن طباطبا علي، الفخري في الآداب السلطانية والدول الإسلامية، دار صادر، بيروت، دس، 263.

نفوسهم قط بأنه سيأتي يوم يستطيعون فيه أن يكشفوا للناس عن أحقيتهم في الإمامة>>.[1]

وهناك بعض الدراسات الحديثة أكدت نسب الفاطميين إلى فاطمة الزهراء بنت رسول الله صلى الله عليه وسلم وزوجة علي بن أبي طالب عن طريق جعفر الصادق وولده إسماعيل. وهم بذلك شيعة اسماعيلية باطنية.[2]

ويرى المؤرخ ابن الأثير بأن اختلاف العلماء في صحة نسب عبيد الله المهدي فقال هو وأصحابه القائلون بإمامته إن نسبه صحيح على ماذكرناه ولم يرتابوا فيه. كما ذكر الكثير من الشيعة العالميين بالأنساب إلى موافقتهم أيضا.[3]

. أما بالنسبة للمنكرين لنسب الفاطميين على أنه لا يرجع إلى علي وفاطمة وفقا لما ذكره المؤرخ **إيقانوف** في بحثه عن تراث الإسماعيلية المتعلق بظهور الفاطميين فإن اسمهم أطلق على الإسماعيلية[4] في بداية الأمر، أما **دي غويه** فإنه اعتبر أن **ابن ميمون**[5] هو

---

[1] حسن إبراهيم حسن، الفاطميون في مصر وأعمالهم السياسية والدينية بوجه خا ، المطبعة الأميرية، القاهرة، 1932، 64 .

[2] أحمد عبد الرازق أحمد، تاريخ وآثار مصر الإسلامية من الفتح العربي حتى نهاية العصر الفاطمي، دار الفكر العربي، القاهرة، 1999، 169.

[3] ابن الأثير. عز الدين، الكامل في التاريخ، مراجعة محمد يوسف الدقاق ط1، دار الكتب العلمية، لبنان، 1987، مجلد 6، 446.

[4] الإسماعيلية: هم الذين أثبتوا الإمامة لاسماعيل بن جعفر الصادق ومن مذهبهم: أن الله لا موجود ولا معدوم ولا عالم ولا جاهل <<أنظر الجرجاني السيد الشريف، معجم التعريفات، تح محمد صديق المنشاوي، دار الفضيلة، القاهرة، دس، 25>>.

[5] ابن ميمون: هو ميمون بن ديصان المعروف بالقداح مؤسس الدعوة الباطنية الشيعية كان مولى جعفر بن محمد الصادق. وهو من الاهواز سجن بالعراق فالتقى بمحمد بن الحسين وأسسوا هناك تلك الدعوة وبعدهم تزعمها حمدان بن قرمط. << أنظر البغدادي، الفرق بين الفرق، تح محمد محي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، بيروت، 1995، 282، 283>>.

مؤسس مذهب القرامطة وَجَّد الخلفاء الفاطميين. حيث يقول:**<<إذا ما تناولنا الكلام على الفاطميين والقرامطة فإنما نتكلم عن طائفة واحدة>>**[1].

. أما المؤرخ **وستنفلد** فيقول **<<وكل ما يمكن قوله هو أن هذا النسب إلى الإمام المنتظر محتمل بعض الاحتمال بالرغم من وجود هذه الحجة عديمة القيمة. وهي عدم اعتراف الشيعيين بهذا النسب>>**. كما ذهب الأستاذ **نيكلسن** إلى القول بأن تأسيس الدولة الفاطمية راجع إلى الدعوة التي كان يقوم بنشرها وتنظيمها عبد الله بن ميمون القداح الأهوازي الفارسي الأصل قبل ذلك بنصف قرن[2].

. ومن خلال ما سبق ذكره يتضح لنا أن الفاطميين هم أسرة شيعية تنتمي إلى الفرع الإسماعيلي الباطني. كما يعتبر أبو عبيد الله المهدي أول خلفاء هذه الطائفة التي قامت بالدعوة ونجحت في تأسيس الدولة الفاطمية في بلاد المغرب ومن ثم انتقلت إلى مصر.[3]

[1] حسن إبراهيم حسن، المرجع السابق، 64.

[2] حسن ابراهيم حسن، المرجع السابق، 65.

[3] زكي محمد حسن، الكنوز الفاطمية، مؤسسة هنداوي مصر، 2014، 21.

. أنظر الملحق رقم 01 :90

: الدعوة الفاطمية وتأسيس الكيان الفاطمي:

مرت الدعوة الفاطمية عند بداية انطلاقها بمرحلتين: الأولى هي **مرحلة الاعداد العقائدي النظري** وتولاها داعيان هما: **أبو سفيان، والحلواني. أما الثانية هي مرحلة الدور العملي** قام بها **الداعي أبو عبد الله الشيعي،** حيث أنه في المرحلة الأولى تمثلت مهام كل من أبي سفيان والحلواني وكان ذلك سنة 145هـ / 762م في أن يقوم ببسط ظاهر علم الأئمة ونشر فضلهم، كذلك أن يتجاوزا إفريقية إلى حدود البربر كما أنهما لا يعملان في منطقة واحدة، حيث توجه أبي سفيان إلى **تالة** التي تقع في الشمال الغربي لتونس وبنى مسجدا هناك وتزوج واشترى عبدا وأمة. وبدأ يحدث بفضائل أهل البيت. وبذلك انتشر المذهب الشيعي في منطقة الاربس[1] شمالا وتوفي قبل مجيء أبي عبد الله الشيعي.[2]

أما الحلواني فقد توغل في أرض البربر بعد مفارقة أبي سفيان في مرماجنة[3] واستقر في الناظور وهي تقع في الجهات الخارجية المشرفة على قبائل كتامة وسلك نفس نهج أبي سفيان وتشيع الكثير على يده حيث كان يقول: **<<بعثت أنا وأبو سفيان فقيل لنا: اذهبا إلى المغرب فإنكما تاتيان أرضا بورا فاحرثاها وكرباها وذللاها إلى أن ياتيها صاحب البذر فيجدها مذللة فيبذر حبه فيها>>**[4] إلا أن الحلواني توفي بالناظور تاركا ابنته أم موسى وعددا من معارفه.[5]

---

[1] الاربس: هي مدينة بينها وبين قيروان إفريقية مسيرة 3 أيام وهي في وطاء الأرض<< أنظر الحميري محمد بن عبد المنعم، الروض المعطار في خبر الأقطار، تح احسان عباس، ط2، مطابع هيدلبرغ، بيروت، 1984، 24.

[2] القاضي النعمان، افتتاح الدعوة، تح فرحات الدشراوي، ط2 الشركة التونسية للتوزيع، تونس، 1986، 28،29.

[3] مرماجنة: هي منطقة بإفريقية قريبة من الاربس<<أنظر الروض المعطار في خبر الأقطار، 540>>.

[4] القاضي النعمان، افتتاح الدعوة، 295.

[5] محمد سهيل طقوش، المرجع السابق، 65.

بعد وفاة كل من أبي سفيان والحلواني استمر انتشار دعاة الإسماعيلية في جميع الأمصار الإسلامية لنشر دعوتهم[1] حيث كان أبو عبد الله الشيعي هو صاحب المرحلة الثانية حيث تم الانتقال من الطور النظري إلى الطور العملي لبناء دولة آل البيت في بلاد المغرب، حيث سافر إلى **ابن حوشب**[2] النجار وصحبه بعدن، وعندما وصل خبر وفاة كل من الحلواني وأبى سفيان لابن حوشب، قال لأبى عبيد الله: **<<إن أرض كتامة من المغرب قد حرثها، الحلواني وأبى سفيان وقد ماتا، وليس لها غيرك، فبادر فإنها موطأه ممهدة لك>>**[3].

في هذه الأثناء توجه الداعي أبو عبد الله قاصدا مكة وزوده ابن حوشب بالمال. وعند وصوله بدأ يسأل عن حجيج كتامة فأرشدوه إليهم. حيث سمعهم يذكرون فضائل أهل البيت فاستحسن ذلك واقترب منهم وأظهر لهم زهده وعلمه وحنكته فأعجبوا به وصحبوه معهم الى بلاد المغرب[4] بعد ما كان متوجه إلى مصر فاستحسن الداعي ذلك وعندما استقر له الأمر هناك بدأ يتجهز ويستعد لتأسيس الدولة بعد أن كسب تأييد وحب قبائل كتامة[5] وكانت بلاد المغرب حينها تحت حكم **الأغالبة**.[6]

---

[1] حسن أحمد محمود وأحمد إبراهيم الشريف، العالم الإسلامي في العصر العباسي، ط5، دار الفكر العربي، مصر، دس، 594.

[2] ابن حوشب: هو أبو القاسم الحسن بن فرج بن حوشب بن زاذان الكوفي وسمي بمنصور اليمن ولد سنة 230هـ . 844م وتوفي سنة 303هـ . 915م << أنظر غزوان مصطفى ياغي الدولة الفاطمية، الدعوة والتأسيس، دط، القاهرة، 1998، 284.

[3] المقريزي تقي الدين، اتعاظ الحنفا بأخبار الائمة الفاطميين الخلفا، تح محمد حلمي محمد أحمد، دار الكتب، القاهرة، ج1، 55.

[4] المغرب: وهي المنطقة الممتدة من غربي مصر إلى المحيط الأطلسي. <<أنظر أحمد مختار العبادي، في تاريخ المغرب والأندلس، دار النهضة العربية، بيروت، دس، 10>>

[5]: قبائل كتامة: هي مجموعة من القبائل تنسب إلى فرع البرانس وهي مشتقة من الكتمان حسب الإسماعيليين. <<أنظر موسى لقبال، دور كتامة في تاريخ الخلافة الفاطمية، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1979، 92-93>>.

[6]: ابن الأثير، المصدر السابق، مجلد 6، 450. 451.

. وعند دخول الداعي أبو عبد الله إلى المغرب نزل في منطقة **إيكدجان**[1] وأقام بها وعندما بدأ يدعوا الناس ويحدثهم بفضائل أهل البيت وصل له تهديد من الأمير الأغلبي **إبراهيم الثاني** يأمره بالإقلاع عن ذلك فرد عليه الداعي بعدم خوفه منه.[2]

تعتبر **معركة كينونة** التي كانت سنة 292هـ . 904م التي كانت بين الأغالبة وبين الداعي أبي عبد الله حيث ألحق بهم هذا الأخير هزيمة نكراء، ثم وقعت المعركة الفاصلة في سنة 296هـ . 908م هرب من خلالها زيادة الله الثالث إلى مصر ودخل الداعي إلى رقادة وأرسل إلى الإمام المستور في **السلمية.** وعند علم بأنه مسجون في سجلماسة توجه لأنقاضه وأسقط في طريقه الدولة الرستمية وقضى على دولة بني مدرار وخلص الإمام وجلبه إلى رقادة وسلمه الخلافة وأمر أتباعه بمبايعته.[3]

يمكننا أن نجمل الأسباب التي ساهمت في نجاح الدعوة الفاطمية في بلاد المغرب في النقاط التالية:[4]

1.: البعد عن السلطة المركزية في بغداد **<<أي بمعنى الابتعاد عن عيون الخلافة العباسية>>.**

2.: بغضهم للولاة نتيجة فرضهم للضرائب الباهضة.

كما لعبت مجالس الوعظ دورا إرشاديا سياسيا ودينيا مهما في الترويج للدعوة الإسماعيلية الشيعية خاصة أن الدعاة يقومون بتسليط الضوء على كرم الخلفاء[5].

---

[1] إيكدجان: هو جبل يقع غرب قسنطينة. <<أنظر الروض المعطار في خبر قطار، 71>>

[2] غزوان مصطفى ياغي، المرجع السابق، 37.

[3] عبادة كحيلة، العقد الثمين في تاريخ المسلمين، ط1، دار الكتاب الحديث، الكويت، 1996، 320 . 321.

[4] حسن إبراهيم حسن، المرجع السابق، 50، 51، 52.

[5] هيفاء عاصم محمد، وسائل التسلية والترفيه في مصر في العصر الفاطمي <<358 . 567هـ . 969 . 1171>>، مجلة كلية التربية، العدد 6، الجامعة المستنصيرية ،2016، 382.

. وعن نجاح الداعي أبو عبد الله في الترويح للدعوة الفاطمية ببلاد المغرب ونجاحه في ذلك، أكد المؤرخ ابن كثير أن الداعي تمكن من دخول بلاد المغرب ولم يكن معه لا مال ولا رجال، وأصبح يخطط ويدبر الحيل والمكائد لإسقاط دولة بني الأغلب.[1]

. عند استقرار ملك عبيد الله المهدي ببلاد المغرب وقام ببناء مدينة المهدية[2]. أراد الإستئثار بالحكم الذي تأسس بإسمه، أما عن الداعي أبي عبد الله الشيعي كان يحبذ البقاء في السلطة[3]، فقال للمهدي: **<<لو كنت تجلس في قصرك تتركني مع كتامة آمرهم وأنهاهم لأني عارف بعاداتهم لكان ذلك أهيب لك في أعين الناس>>**[4].

منذ ذلك الحين أصبح المهدي يخطط ويدبر المكائد ليتخلص من الداعي وكان ذلك في سنة 298هـ . 910م حين أمر **عروبة ابن يوسف الملوسي وحيدر بن مناسب الميلي** بقتل الداعي وكمناله. فصاح الداعي **وقال له لا تفعل فقال له عروبة: <<أمرني بقتلك من أمرت الناس بطاعته>>** وقاما بقتله بالفعل، وحقق المهدي ما كان يصبوا إليه[5].

. أورد **ابن العماد شهاب الدين** في كتابه: **شذرات الذهب في أخبار من ذهب** أن سبب مقتل كل من الداعي أبي عبد الله وأخيه العباس على يد الخليفة عبيد الله هو خروجهما عن طاعته[6].

---

[1] ابن كثير، أبو الفداء، البداية والنهاية، تح عبد الله بن عبد المحسن التركي، ط1، دار هجر، مصر، 1998، ج 14، ص 772-773.

[2] الازدي، أخبار الدول المنقطعة، تحقيق عصام هزايمية وآخرون، ط1، دار الكندي، الاردن 1999، ج2، ص384.

[3] أحمد مختار العبادي، في التاريخ العباسي والفاطمي، دار النهضة العربية، بيروت، دس، ص 262، 263.

[4] المقريزي تقي الدين، اتعاظ الحنفا بأخبار الأئمة الفاطميين الخلفا ،ج1، ص 67.

[5] ابن عذارى المراكشي، البيان المغرب في أخبار الأندلس والمغرب، دط ، ص100

[6] ابن العماد شهاب الدين، شذرات الذهب في أخبار من ذهب، تحقيق وتعليق محمود الأرناؤوط، ط1، دار ابن كثير، دمشق، 1988،مجلد3، ص415.

. إلا أن هذه الحجة تبقى محل شك. لأن الخليفة عبيد الله لم يتحمل بقاء الداعي معه على نفس المعمورة. لذلك لفق له التهم ليقوم بالتخلص منه ويأمن شره.

- وعليه يمكننا إجمال عوامل نجاح الخليفة عبيد الله المهدي في تأسيس كيانه في بلاد المغرب وإحكام السيطرة على أقاليمه في النقاط التالية:[1]

. أ. ضعف العالم الإسلامي نتيجة ضعف الخلافة العباسية بعد سيطرة الأتراك على دواليب الحكم.

. ب . انتشار التشييع خاصة في المناطق التي راج فيها المذهب الإسماعيلي.

. ت . ضعف الطوائف الشيعية الأخرى خاصة الهاشمية والحنفية.

. ث . تحمس المسلمين لعقيدة المهدي المنتظر.

[1] حسن إبراهيم حسن وطه أحمد شريف، عبيد الله المهدي إمام الشيعة الإسماعيلية ومؤسس الدولة الفاطمية في بلاد المغرب، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، 1947، 305، 306، 308، 310، 312.

3. كيفية انتقال الخلافة الفاطمية إلى مصر:

. تعتبر قبيلة صنهاجة التي ظهرت في بلاد المغرب هي التي ساندت الخلافة الفاطمية وخلفتها في حكم بلاد المغرب بعد انتقال الفاطميين إلى مصر خلال ق 4هـ- 10م وعرفت باسم الدولة الزيرية الصنهاجية نسبة إلى مؤسسها **زيري بني مناد الصنهاجي.**[1]

. شعر الفاطميون بأن دولتهم وملكهم لن يستقر في بلاد المغرب. لذلك سعوا جاهدين للتوجه إلى بلاد المشرق وخاصة مصر. وذلك نتيجة عدة أسباب لعل أبرزها:

. 1.: الرغبة في السيطرة على الثروات الاقتصادية التي تتمتع بها مصر.

. 2: ضعف حكومة الدولة الإخشيدية بمصر.

. 3: رغبة الفاطميين في جعل مصر أن تكون مركزا قويا وحصنا منيعا للمنافسة والقضاء على الدولة العباسية ببغداد.[2]

. 4: انخفاض منسوب مياه النيل أدى إلى انتشار المجاعات، الغلاء والأوبئة والأمراض ومهاجرة بعض الأهالي إلى العراق والشام. مما أدى إلى إضطراب أحوال الدولة الإخشيدية بمصر.

. 5: التنافس على المناصب والحكم وصل أحيانا لدرجة القتل.[3]

. 6: تولي حكم مصر **أبو الفوارس حفيد الإخشيد** وعمره 11 سنة فاستأثر الوزير **جعفر** بالحكم واضطربت أحوال البلاد.[4]

---

[1] أحمد مختار العبادي، في تاريخ المغرب والأندلس، 15.

[2] زكي محمد حسن، المرجع السابق، 21.

[3] إبراهيم فوزى، عندما حكم الشيعة مصر. نظرة تاريخية لما صنعه الشيعة الفاطمية في مصر، دط، 5.

[4] المرجع نفسه, 6

. 7.: ضعف موارد بلاد المغرب.

. 8.: امتداد سلطان مصر إلى الحرمين الشريفين مكة والمدينة..[1]

. وقد ذكر عبد الجبار البصري عن سبب مجيء الفاطميين إلى مصر فيقول :**<<وكان السبب في مجيئه "يقصد المعز" أن الروم كانوا قد استولوا على الشام والثغور وأنطاكية.** لذلك اشتد طمع المعز[2] في السيطرة على مصر وكان هناك مؤيدون للمعز في مصر بعثوا له برسالة فحواها: **<< إذا زال الحجر الأسود ملك مولانا المعز الدنيا كلها>>.**[3]

. كما أن مصر عرفت من قبل عدة حركات علوية وشاركت في بعض ثوراتها. حيث كانت ملجأ للفارين من الأمويين ومن بعدهم العباسيين.[4]

. ونتيجة لهذه الأوضاع التي كانت تمر بها مصر انطلقت **الحملة الأولى** لفتحها في عهد الخليفة عبيد الله سنة 301هـ . 914م. إلا أن هذه الحملة منيت بالفشل بعد دحضهم من الإسكندرية من قبل القائد العباسي **مؤنس الخادم**[5]، كما انطلقت **حملة ثانية** لفتح مصر سنة 307هـ . 920م بقيادة القائم بأمر الله إلا أنها فشلت هي الأخرى على يد نفس القائد. أمّا

---

[1] زنوبة نادى مرسى، محاضرات في تاريخ وحضارة الدولة الفاطمية، دار الثقافة العربية، القاهرة، دس، 7.

[2] المعز لدين الله الفاطمي: هو أبو تميم معد بن المنصور إسماعيل حكم من 341 . 365هـ، تولى الخلافة سنة 341. كما استولى على مصر وضرب السكة بإسمه. <<أنظر الذهبي، سير أعلام النبلاء، ج 15، 159 . 160>>.

[3] أبو المحاسن بن تغري بردي، النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة، المؤسسة المصرية العامة، مصر، دس، ج4، 72.

[4] عثمان عبد الحميد عشترى، الإسماعيليون في بلاد الشام على عصر الحروب الصليبية 491 . 691هـ . 1097 . 1290، المكتبة التاريخية، الإسكندرية، 1983، 4.

[5] مؤنس الخادم: الملقب بالمظفر كان قائد الجيوش العباسية في عهد الخليفة المقتدر بالله << أنظر السيوطي أبي بكر، تاريخ الخلفاء، ط2، دار المنهاج، لبنان، 2013، 591>>.

الحملة الثالثة كانت في عهد الخليفة القائم بأمر الله[1] سنة 324هـ . 937م إلا أنها دحضت هي الأخرى من قبل السلطة الإخشيدية.[2]

. لم يتحقق هدف الفاطميين في السيطرة على مصر إلا في عهد الخليفة المعز لدين الله الفاطمي الذي جهز الأموال والجيش حتى تكون حملته ناجحة وعين على رأس الحملة القائد جوهر الصقلي وقد تأتي له ذلك وفتحت مصر على يده سنة358هـ . 969م ودخلها دون أي مقاومة وبذلك قام بعدة إصلاحات في مصر، وهي تعتبر **الحملة الرابعة** في تاريخ الخلفاء الفاطميين بالمغرب.[3]

. عند قدوم الخليفة المعز لدين الله الفاطمي إلى مصر سنة 361هـ . 971م بعد إصلاح أحوال البلاد وجلب معه جنوده، أمواله، وجثث ءاباءه وأجداده في توابيت وسكن بالقصر. وادعى لنفسه بالخلافة وتمت مبايعته من قبل أهالي مصر.[4]

. كما اختلف موقف القبائل العربية المتواجدة بصعيد مصر بين مؤيد ومعارض للوجود الفاطمي. ومن بين المؤيدين لهم نجد القبائل القرشية وذلك نتيجة العصبية القبلية التي تميزوا بها. أمّا المعارضين لهم مثل قبائل طيء وكذا القرامطة وانضمت إليهم قبائل أخرى ..[5]

---

[1] القائم بأمر الله: هو أبو القاسم محمد بن المهدي عبيد الله ولد بالسلمية سنة 278هـ. تولى الخلافة سنة 322هـ. وتوفي سنة 334هـ محاصرا بالمهدية من قبل أبي يزيد <<أنظر الذهبي، سير أعلام النبلاء، ج15، 152>>.

[2] حسن إبراهيم حسن، المرجع السابق، 81، 82، 85.

[3] مؤلف مجهول، جبل نفوسة بين ثلاث قوى. الفاطميون، الزيريون والهلاليون <<296 . 442هـ . 909 . 1053م، دط، 179..

[4] محمد قنديل البقلى، المختار من تاريخ الجبرتي، مطابع الشعب الإسكندرية، 2000، ج2، 8.

[5] ممدوح عبد الرحمن وعبد الرحيم الريطي، دور القبائل العربية في صعيد مصر منذ الفتح الإسلامي حتى قيام الدولة الفاطمية وأثرها في النواحي السياسية الاجتماعية والاقتصادية والثقافية 21 . 358هـ . 641 . 969م، ط1، مكتبة مدبولي، القاهرة، دس، 155 . 156 . 159.

ثانيا.: إدارة الفاطميين للأموال في بلاد المغرب

1.: الموارد المالية.:

. كان نظام بيت المال في عهد الخليفة عبيد الله المهدي بسيط حيث اقتصر على إعادة تشغيل دواليب الإدارة الأغلبية، وإقرار بعض الموظفين السابقين الذين كان لهم دور في خدمة الأمراء الأغالبة في مناصبهم حيث عمل على إصلاح بيت المال الذي كان قد أحرق بعد هروب زيادة الله، وعين **أبا القاسم عبد الله بن القديم على الخراج** الذي كان متوليه في السابق، كما كان ديوان السكة ذا أهمية كبيرة فعين عليه نفس الموظف الذي كان في أواخر دولة الأغالبة وهو **أبو بكر بن القمودي المعروف بالفيلسوف،** كما قام الخليفة عبيد الله بنقل بيت المال إلى دار الملك الجديدة في المهدية وتركز في **دار المحاسبات** وعين عليه **جوذر** مع بقية المصالح المالية.[1]

. يعتبر **ديوان المنصورية** أحد الدواوين المتخصصة في جمع الأموال الآتية من إدارة ضياع الخليفة. فهو متطابق مع أحد دواليبه الفرعية مع ديوان الضياع الذي أسسه الخليفة المهدي. حيث كانت إيرادات هذه الضياع والمنازل من بين الموارد التي تمول صندوق الخليفة الفاطمي الخا وهي متطابقة مع دواليب المنصورية كما تبت عن بعض الوثائق في سيرة **جوذر** ولا سيما المتعلقة بمنازل **المظفر** كان هذا الخادم من أبرز القادة في عهد الخليقة المعز ثم أصبح عاملا على طرابلس وكان مال هذا الأخير يستخلصه جميعه ويذهب إلى ديوان المنصورة.

. كما كانت الضرائب سواء شرعية أو غير شرعية توفر للدولة مبالغ كبيرة حيث قدرها الجغرافي **ابن حوقل** ب سبعمائة وثمانمائة ألف دينار في سنة 336هـ . 947م وهي السنة

1 فرحات الدشراوي، الخلافة الفاطمية بالمغرب. التاريخ السياسي والمؤسسات <<296 . 365هـ. 909 . 975م>>، ترجمة حمادي الساحلى، ط1، دار الغرب الإسلامي، لبنان، 1994، 477 . 478.

التي قضى فيها الخليفة المنصور على ثورة أبي يزيد **<<صاحب الحمار>>**.[1] وأكد هذا المبلغ صاحب بيت المال **أبو الحسن بن أبي علي** سنة 360هـ . 970م، وأكده موظف آخر وهو **زيادة الله بن القديم** صاحب الخراج كما ارتفعت الضرائب المالية على أهالي المغرب عند بداية التحضير للانتقال إلى مصر، حيث أن إقليم الزاب الذي وكل به **جعفر بن حمدون** يعتبر مورد مالي ضخم لأنه يوفر حوالي سبعون ألف دينار في السنة واستطاع إقليم طرابلس أن يوفر دخل مالي كبير في السنة من خلاله مولت الحملة على مصر.[2]

. انطلاقا مما سبق ذكره يتضح لنا أن نظام الجباية قد تطور منذ عهد الداعي أبو عبد الله إلى غاية قيام الدولة. حيث ظهرت **ضريبة التقسيط** في عهد صاحب الخراج الجديد **عمران بن أحمد** وهو عبارة عن خراج حيث قدر الدخل السنوي للعشر وجمع الحد الأدنى والأقصى ووظف على صيغة نصف الحاصل كما قام في أقل من سنتين من فرض ضريبة أخرى سماها **التضييع** يقابل حسب زعمه مؤخر التقسيط، بالإضافة إلى إرادات الغرامات غير عادية وهي ضرائب تأديبية وغرائم حربية تفرض عن الأقاليم البعيدة عن سلطة الخلافة الفاطمية، كما توجد موارد أخرى أكثر انتظاما ساهمت بشكل كبير في تمويل بيت مال الدولة على الرغم من عدم شرعيتها كالمكوس[3] والقبالات[4] التي تجبى قهرا وهو السبب الذي أثار غضب الرعية واستنكار الفقهاء خاصة المالكية.[5]

. بالإضافة إلى هذه الضرائب. هناك الآداءات المفروضة على السلع المصدرة لمصر والسودان. بالإضافة إلى المكوس على أبواب المدن خاصة المهدية والمنصورة حيث يوفر

---

[1] ابن حوقل. أبي القاسم، المسالك والممالك، مطبع بريل، ليدن، 1872، 69.

[2] فرحات الدشراوي، المرجع السابق، 489، 490، 493.

[3] المكوس: هي عبارة عن ضريبة تفرض على التجار الأجانب عند دخولهم البلاد الإسلامية بهدف التجارة والربح.

[4] القبالات: نظام التقبيل أو القبالة أو الضمان هي الاراضي التي يقبلها أصحابها أي يضمنونها بمبلغ من المال يؤدونه كل سنة ، وهؤلاء المتقبلون هم أناس أصحاب أموال "أنظر سليمان سمير عبد الاه،الدواوين في مصر خلال العصر الفاطمي 358-567هـ-969-1171م،الهيئة المصرية العامة للكتاب ،القاهرة ،2006، 50"

[5] فرحات الدشراوي، المرجع السابق، 494 . 496.

كل باب ما قيمته ستة وعشرون ألف دينار في اليوم والقبالات على مواد البناء والمرجان والخضر، الملح والسمك، وكان عامل الجباية شبه مستقل ماليا في تحصيل الضرائب تحت ما يعرف بامارة الاستكفاء[1] وكانوا يستغلون الاهالي في فرض الضرائب ، كما أن جباية الاموال في العهد الفاطمي كانت تجبى نقدا وعينا خاصة في الأرياف وكذا الآداءات الموظفة على التجارة والصناعات الحرفية تحتل مكانة هامة. حيث يقول أبو عبد الله في هذا الصدد: **<<ضريبة العشر لا تدفع إلا عينا>>** كما تعززت خزائن الخلفاء بالهدايا المقدمة لهم عينا ونقدا.[2]

. كما احتوت بلاد المغرب على الكثير من الأراضي والضياع وكذا الأودية والسدود، حيث كانت منتجات هذه الأراضي تفرض عليها ضريبة سنوية تدفع إلى بيت مال الدولة الفاطمية.[3] كما أن جميع أهالي بلاد المغرب في عهد الخليفة عبيد الله وخلفاؤه يعمل بالأمانة من غير ضمان حتى تقلبت برقة[4] وليس لجميع بلاد المغرب ضمان غيرها.[5]

. كما أكد الداعي إدريس عماد الدين أن الموارد المالية للفاطميين في بلاد المغرب كانت متنوعة خاصة في عهد عبيد الله حيث قدر الخارج من الصلات خلال شهر رمضان ب

[1] امارة الاستكفاء :أو الكفاءة أي السلطة المطلقة وهو عبارة عن نظام يمنح للعامل استقلال مالي "أنظر فرحات الدشراوي ،المرجع السابق ،ص497"

[2] المرجع نفسه، 497، 498.

[3] القاضي النعمان، المجالس والمسايرات، تحقيق الحبيب الفقي وآخرون، ط1، دار المنتظر، بيروت، 1996، 60، 61.

[4] الرقة: هي مدينة بالعراق مما يلي الجزيرة وهي واسطة بلاد مصر <<أنظر الروض المعطار، 270

[5] عبد الأحد السبيتي وحكيمة فرحات، المدينة في العصر الوسيط. قضايا ووثائق من تاريخ الغرب الإسلامي، ط1، المركز الثقافي العربي، دب 1994، 118.

مائة ألف دينار من العين. أمّا في عهد الخليفة المنصور[1] فرضت ضريبة العشر والصدقة مثل الطعام من الطعام، الشاه من الغنم وغيرها.[2]

. كما أن الخليفة أبو عبيد الله فرض الضرائب على البائعين الذين يشتغلون بالأماكن العامة لعرض تجارتهم مثل أصحاب الحمامات، الحانات، أصحاب السفن الخاصة كل هذه الضرائب أدرت أموالا ضخمة على بيت مال الدولة استغلها في مشاريع لصالح الرعية مثل: بناء المارستانات، الجسور، الطرق... .[3] كما تعرضت الدولة في عهد القائم بأمر الله لعجز مالي نتيجة تدهور الأوضاع الاقتصادية واعتبرت منطقة المشرق المورد المالي المهم التي كانت تجاوز الأزمة.[4]

[1] المنصور: هو أبو الطاهر إسماعيل بن القائم تولى الخلافة سنة 334 إلى غاية 341 قام ببناء مدينة المنصورية <<أنظر الذهبي، سير أعلام النبلاء، ج15، 156.>>

[2] الداعي إدريس عماد الدين، تاريخ الخلفاء الفاطميين بالمغرب. القسم الخا من كتاب عيون الأخبار، تحقيق محمد اليعلاوي، ط1، دار الغرب الإسلامي بيروت، 1985، 177.

[3] عارف تامر، الخليفة الأول: عبيد الله المهدي، ط1، دار دمشق، سوريا، 1980، الموسوعة التاريخية للخلفاء الفاطميين، 115. 116.

[4] عارف تامر، الخليفة الثاني القائم بأمر الله، 87.

2- السياسة المالية للخلفاء.:

اتسمت السياسة المالية للدولة الفاطمية في عهد الخليفة القائم بأمر الله بنوع من التصلب والشدة وكذلك الاضطهاد في جباية الأموال، حيث خضع أهالي صقلية لنظام مالي رهيب من قبل عاملها **خليل ابن إسحاق** حتى أجبرهم على الهروب من أراضيهم نتيجة ثقل الضرائب.[1]

. كما سار الخلفاء الفاطميون في بلاد المغرب وفق نظام مالي حازم وأخضعوا له أهالي المغرب وكان هدفهم من ذلك السيطرة على أقاليم البلاد وكانت نتيجة هذا الإجراء قيام العديد من الثورات ضدهم خاصة في عهد الخليفة القائم بأمر الله.[2] والهدف الآخر من هذه السياسة هو من أجل تحقيق هدفهم والتوجه إلى مصر حيث كانوا يجبون الأموال الطائلة ويصادرونها ظلما وقد عاشت الدولة بعض من سنوات القحط.[3]

. وقد أكد الداعي إدريس عماد الدين عن السياسة المالية للخلفاء بقوله: **<<كما أن الخليفة المهدي كان حريصا في سياسته المالية ويقوم بصرفها في وجه الحق>>.**[4]

. ونتيجة لهذه السياسة المالية الحازمة التي دأب عليها الخلفاء ازدهرت الأوضاع الاقتصادية ببلاد المغرب وأصبحت الوجهة الأولى لكل قادم من مصر إلى القيروان لأنها تتميز بالتجارة وفنون المعاملات الاقتصادية.[5]

. كما ساهم القاضي النعمان في رسم السياسة المالية التي سارت عليها الخلافة الفاطمية من خلال آداء المال للخلفاء واجب على كل مسلم، كما أن الخلفاء الفاطميين كانوا حريصين

---

[1] فرحات الدشراوي، المرجع السابق، ص 245.

[2] محمد بركات البيلي، صفحات من تاريخ الدولة الفاطمية منذ قيامها بالمغرب حتى سقوطها في مصر<< 297- 567هـ. 908- 1171، جامعة القاهرة، مصر، 2007، ص66.

[3] مؤلف مجهول، جبل نفوسة...، ص200.

[4] الداعي إدريس عماد الدين، المصدر السابق، ص176- 177.

[5] ابن حوقل، المصدر السابق، ص44.

على جمع الأموال من الرعية بشتى الطرق حتى تكون تحت تصرف الامام ينفقها كيف يشاء.[1]

. قام الخليفة المنصور ببناء مدينة المنصورة نتيجة السياسة المالية الحكيمة التي انتهجها في تسيير إقليم المغرب واتخذها حاضرة لدولته ونقل لها أسواق القاهرة وازدهرت بها التجارة والصناعة وأصبحت على جانب كبير من التطور والازدهار.[2]

. كما يعتبر عهد الخليفة المعز عهد الرخاء المالي حيث أصبحت خزينة الدولة مملوءة ومكتفية نتيجة الأنظمة الاقتصادية التي طبقها والدليل على ذلك هو إغاثته لمصر عندما اشتد عليها القحط.[3]

***يتضح لنا مما سبق ذكره أن الدولة الفاطمية التي قامت في بلاد المغرب كانت غير ثابتة الدعائم ولا مرتكزة الوجود هناك حتى أن مبادئ دعوتها كانت تقوم على أساس التوسع في إقليم المغرب لذلك وجهت أنظارها نحو مصر ودأبت على سياسة مالية صارمة كي تقوم من خلالها بجباية الأموال اللازمة لتحقيق رغبتها.**

[1] إسماعيل سامعي، القاضي النعمان وجهوده في إرساء دعائم الخلافة الفاطمية والتطور الحضاري ببلاد المغرب خلال ق 10،04م، ط1 مركز الكتاب الأكاديمي، دب، 2010، 119.

[2] محمد جمال الدين سرور، تاريخ الدولة الفاطمية، دار الفكر العربي، مصر، 1995، 31، 32.

[3] عارف تامر، الخليفة الرابع: المعز لدين الله الفاطمي، 34..

الفصل الأول .:

الأنشطة الاقتصادية للفاطميين في مصر:

. المبحث 01 .: . النشاط الزراعي.

. المبحث 02.: . النشاط الصناعي.

. المبحث 03.: . النشاط التجاري.

. مطلب 1.: . أهم المراكز التجارية للفاطميين في مصر.

. مطلب 2.: . أشهر الطرق التجارية.

. مطلب 3.: . التجارة الكارمية.

مطلب 4.: . العلاقات الخارجية في التجارة المصرية خلال العهد الفاطمي.

المبحث 04: . الأزمات الاقتصادية في مصر الفاطمية

تمهيد حول دور الخلفاء الفاطميين في مصر خلال العصر الأول .:

كان عدد الخلفاء الفاطميين الذين تعاقبوا على حكم مصر عشرة خلفاء، وسنتطرق على ذكر بعضهم تقيدا بالفترة الزمنية المحددة لدراسة هذا الموضوع.

1. المعز لدين الله الفاطمي: 341هـ . 952م / 365هـ . 975م:

هو المعز لدين الله أبو تميم معد بن منصور إسماعيل بن القائم العبيدي المهدوي المغربي، الذي بنيت القاهرة المعزية له. استمر على عرش السلطة الفاطمية مدة 24 سنة. وعاش 46 سنة[1]

ويعتبر الخليفة المعز أحد الخلفاء المخضرمين لأنه تولى الخلافة الفاطمية في بلاد المغرب ومصر. ومن أهم أعماله نجدته لأهالي مصر عندما اضطربت أحوالهم وعندما دخل جوهر إلى مصر سنة 359هـ . 969م أرسل معه الأموال التي ساهمت في حل الأزمة وقام ببناء مدينة القاهرة تنفيذا لأوامر الخليفة المعز[2]

وأكد ابن تغري بردي في كتابه:**<<النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة>>.** أن الخليفة المعز عند دخوله إلى مصر سنة 361هـ . 971م بعدما فتحها القائد جوهر جلب معه خمسمائة جمل موسوقة ذهبا عينا وأشياء كثيرة غير ذلك[3]

. كما يعتقد الباحثين أن الخليفة المعز لو قدر له البقاء مدة أطول في مصر لاستطاع أن يستغل مركزها الجغرافي في التجارة وخصب أرضها في الزراعة ووجود النيل فيها ولكانت خزائنه ممتلئة بالأموال[4]

---

[1] الذهبي شمس الدين، المصدر السابق، ص159.

[2] الشرقاوي. عبد الله، تاريخ مصر المسمى تحفة الناظرين فيمن ولي مصر من الولاة والسلاطين، تح عبد الله عبد العزيز أمين، ط1، دار الرسالة، القاهرة، 2005، ص40.

[3] أبو المحاسن. بن تغري بردي، المصدر السابق، ص71.

[4] عارف تامر، الخليفة الرابع، المعز لدين الله، ص34 ..

.2. العزيز بالله: 365هـ . 975م / 386هـ . 996م .:

هو أبو منصور نزار بن المعز معد بن إسماعيل العبيدي المهدوي المغربي. وكانت دولته أكثر من دولة أمير المؤمنين الطائع ابن المطيع العباسي. توفي وعمره 42 سنة[1]

في عهده أخمدت ثورة قسام الذي سيطر على دمشق

وفي سنة 381هـ . 991م أمر الخليفة العزيز بالله بإزالة المنكرات وهدم مواضعها، كما انه في سنة 382هـ . 992م استقرت أوضاع السوق في عهده. وكانت الأسعار في متناول الجميع[2]

3. الحاكم بأمر الله .: 386هـ . 996م . 411هـ . 1020م:

هو أبو علي منصور بن العزيز نزار بن المعز معد بن المنصور إسماعيل بن القائم بن المهدي. تولى الخلافة وعمره 11 سنة، كما انشأ جامع القاهرة الذي كان قد بدأ والده في إنشاءه. قتل الخليفة الحاكم بسبب ابتعاده على مبادئ الشيعة. عندما ولى ابن عمه **إلياس بن عبد الرحيم**[3]

في عهده اشتد الغلاء في مصر سنة 387هـ . 997م بسبب قصور النيل. فكان من جملة الإجراءات التي اتخذها الخليفة الحاكم لتجاوز الأزمة أمر أرباب المحلات على البيع **بالنسيئة** [4]وخيرهم في ان يبيعوا بالسعر الذي يقرره بما فيه الفائدة المحتملة لهم. وإن إمتنعوا

[1]الذهبي شمس الدين، المصدر السابق، ص 167، 169.

[2]المقريزي. تقي الدين، إتعاظ الحنفا بأخبار الأئمة الفاطميين الخلفا، ج1، ص258، 263، 271، 274.

[3]الذهبي. شمس الدين، المصدر السابق، ص173، 175، 176، 177.

[4]النسيئة: هو بيع السلع بتأخير دفع الثمن. <<أنظر المقريزي، إغاثة الأمة بكشف الغمة، تح كرم حلمي فرحات، ط1، عين للدراسات والبحوث الإنسانية والاجتماعية، مصر، 2007، ص92>>.

عن البيع فيختم على غلاتهم ولا يمكنهم بيع شيء منها إلى حين دخول غلات جديدة فاستجابوا لأمره وانحل السعر وارتفع الضرر[1]

4. الظاهر لإعزاز دين الله .: 411هـ . 1020م . 427هـ . 1035م

هو أبو الحسن. علي بن الحاكم منصور بن العزيز نزار بن المعز العبيدي المصري. في عهده كان هناك استقرار مالي، حيث أنه في أول ولاية له قدم له والي تنيس ما تحصل معه من مال. كان قدره ألف ألف دينار وألفي ألف درهم[2]

5. المستنصر بالله .: 427هـ . 1035م. 487هـ . 1094م.

هو أبو تميم الظاهر لإعزاز دين الله علي بن الحاكم أبي علي منصور بن العزيز بن المعز. تولى الخلافة وعمره 7 سنوات. عندما اضطربت أحوال مصر وحدثت الشدة المستنصرية عجز على حل هذه الأزمة فقام باستدعاء واليه بدر الجمالي ولقبه بأمير الجيوش هذا الأخير كان له الفضل في تجاوز هذه الأزمة [3]

[1] المقريزي. تقي الدين، إغاثة الأمة بكشف الغمة، ص92.

[2] الذهبي. شمس الدين، المصدر السابق، ص184، 185.

[3] المصدر نفسه، ص186.

ازدهرت الأوضاع الاقتصادية في مصر خلال العصر الفاطمي، وذلك نتيجة السياسة الحازمة للخلفاء واهتمامهم بالقطاعات الثلاث وهم: الزراعة، الصناعة والتجارة، الا أن هذا لم يمنع من حدوث بعض الازمات الاقتصادية بسبب قصور مياه النيل أو فيضانه.

المبحث الأول : النشاط الزراعي:

تمثل الزراعة العامل الأساسي في اقتصاد مصر، وقد أدرك الفاطميون أهميتها منذ قدومهم وقد ساعد على نجاح الزراعة في مصر عاملان إثنان هما: **فيضان النيل وكذا عناية الحكومات بتوفير المستلزمات اللازمة للاهتمام بالزراعة** وقد لعب فيضان النيل دوراً بارزاً في رخاء مصر من خلال الإيرادات التي تحصل عليها الدولة عندما يكون مستوفي أما عند إنخفاضه ((**12 ذراعاً**[1])) وهو الضمأ حيث تعجز الحكومة عن سقي الأراضي ويؤدي الى انخفاض المحاصيل الشئ الذي يؤدي بدوره الى عدم جباية الخراج، أما عن ارتفاع منسوب النيل **" أي الاستبحار " 18 ذراع** كان يؤدي ذلك الى غمر الأراضي بالمياه وتلف المزروعات وبالتالي نقص الكلا، كما عمل المصريون على تقسيم الأراضي الزراعية الى حياض وترع لكي يصلها الماء عند ضمأ النيل وكذلك عند الفيضان وذلك بواسطة شبكة واسعة من القنوات التي تسد حتى يبلغ مقدار نهر النيل **16 ذراع أي يكون مستوفي**[2]

كما تجسد دور الحكومات المتعاقبة على حكم مصر على تحسين عملية الري وتعميق الترع والقنوات والمحافظة على الجسور وكذا صياناتها .

كما إمتازت مصر بالزراعة الشتوية لأنه لم يحصل زراعة الأرض طيلة السنة الا بمنتوج واحد نتيجة الطمي، كما كانت الزراعة الشتوية تبدأ من **ديسمبر** وأعتمد على التقويم القطبي

[1] الذراع: هي عبارة عن وحدة قياس تساوي 45 او 50 سم أنظر عبد القديم زلوم، الأموال في دولة الخلافة، ط3، دار الامة، بيروت، 2004، ص 57 >>

[2] أيمن فؤاد سيد، الدولة الفاطمية في مصر تقسيرجديد ،الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 2007، ص467 – 468.

في معرفة مواسم الزراعة وكذا جباية الخراج وتمتد حتى شهر **مارس**، حيث أن الأراضي التي يغمرها النيل تسمى **البياض** وهي لا تحتاج للري، أما الأراضي التي لا يغمرها الماء تسمى **بالشتوى** وتسقى سقياً صناعياً، أمّا عن الزراعة الصيفية تبدأ من عملية الحصاد للمنتوجات الشتوية وتبدأ من **أفريل** حيث كان الفلاحون يلجأون الى توفير الماء من السواقي عن طريق رفعه من النيل[1]

أمّا عن الأراضي المنخفضة فهي تزرع طوال السنة خاصة بالقصب ، الأرز لانها لا تحتاج للسقي باعتبارها مجاورة للنهر وتمثلت المحاصيل الشتوية في: **القمح، الشعير، الجلبان** .... أما المحاصيل الصيفية: **قصب السكر، الفواكه، الكروم، الرمان ، الخوخ، النارنج والبطيخ...**[2]

واشتهرت منطقة الفيوم وطحا في مصر بالقمح المعروف بالجودة، وفي مدينة يشموم بصعيد مصر كان يزرع نوع من القمح يعرف بـ **اليوسفي المجزع**، كما إشتهرت مصر بعدة أنواع من الفواكه خاصة منها : الجميز **((وهو أصغر من التين))** الموز، الترمس [3]

كما برع المزارعون في مصر على استخراج زيت المصابيح من بذور البنجر واللفت ويسمونه بالزيت الحار[4]

[1] أيمن فؤاد سيد، المرجع السابق، ص 468 – 469.

[2] المرجع نفسه، ص 469.

[3] أحمد عبد الباقي، معالم الحضارة العربية في القرن الثالث الهجري، ط1، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1991، ص 109، 115.

[4] آدم متز، الحضارة الإسلامية في القرن الرابع الهجري او عصر النهضة في الإسلام، ترجمة محمد عبد الهادي أبو ريده، ط5، دار الكتاب العربي، بيروت، دس، مجلد 2، ص 311.

وأورد ابن مماتي في كتابه : **" قوانين الدواوين "** أنه في بداية فصل الربيع تتم زراعة الصيافي وادراك الفول، العدس وقلاع الكتان وزراعة قصب السكر في الأراضي المعروفة بالنجابة أي البعيدة العهد عن الزراعة وكذلك إبتياع الابقار [1]

كما كانت زراعة القمح في مصر تمثل القسم الأكبر من أراضيها خاصة في نواحي الدلتا والوجه القبلي، كما كان يزرع الكتان في المناطق المنخفظة المغمورة بالمياه خاصة في الفيوم، بالإضافة الى اهتمام الفاطميين بغرس أشجار الغابات من أجل الحصول على الاخشاب لصناعة الاسطول الحربي والمراكب التجارية خاصة في البهنسا[2]، أشمونين، أسيوط، أخميم [3]وقوص، كما قامت الدولة الفاطمية بإنشاء إدارة خاصة تشرف على أمور الزراعة كما قاموا بإنجاز عدة إصلاحات ومشاريع لتنظيم ري الأراضي، منها الخليج الذي أشرف على حفره أبو المنجا متولي ديوان الخراج لجهات الدلتا الشرقية، كما اتبع الفاطميون سياسة التسامح والرعاية مع الفلاحين حيث لم يتركوا تقدير الخراج للمقطعين بل حددوا مقداره [4]

وازدهرت زراعة النخيل في مصر خلال العصر الفاطمي خاصة في مدينة أسوان[5] حيث أن منتوج نخلة واحدة بلغ 10 أرداب[6] من التمر وكانت كل من المدن التالية قوص، دندرة[7] وإخميم... تنتج حوالي 40 ألف إردب من التمر سنوياً، كما إشتهرت الكثير من القبائل العربية بالزراعة وتربية الماشية، حيث توجد قبائل بصعيد مصر الأوسط في مدينة

---

[1] بن مماتي أسعد، كتاب قوانين الدوواوين، تحقيق سوريال عطية، ط1، مكتبة مدبولي، القاهرة، 1991، ص 204.

[2] البهنسا : هي مدينة بصعيد مصر في الجهة الغربية من الخليج "أنظر الروض المعطار في خبر الاقطار،ص114"

[3] اخميم .هي مدينة في البلاد المصرية في الجانب الشرقي للنيل ((أنظر الروض المعطار، ص 15)).

[4] محمد جمال الدين سرور، المرجع السابق، ص 136، 137.

[5] أسوان : هي مدينة في الصعيد أخر بلاد مصر ((أنظر الروض المعطار، ص 57)).

[6] الاردب: وهو قدح صغير تقديره بالوزن من الحب المعتدل 232 درهماً وكل 96 قدحاً تسمى إردباً ويبلغ مقداره في بعضها 11وبية بالمصري فأكثر, أنظر صبح الاعشى للقلقسندي ، ج3، ص 445)).

[7] دندرة: هي مدينة من البلاد المصرية.

ملوى بلغت زراعتها من القصب 1500 فدان [1] كما اشتهرت بزراعة القمح حيث كان يأخذه التجار ويقومون ببيعه في الفسطاط [2]

للإشارة ساهم نهر النيل في عملية ري الأراضي المصرية وعندما يحدث الاستفاء **((أي 16 ذراع))** تتنوع المحاصيل الزراعية[3]وقد أكد على ذلك النويري في كتابه **نهاية الارب في فنون الادب** أن قانون الري هو عندما يبلغ ارتفاع منسوب مياه النيل 16 ذراع لانه يعود بالنفع على الزراعة وهو يعتبر يوم عظيم بالنسبة للمصريين حيث يوزع فيه الطعام، وعند قصوره ترتفع الأسعار ويشتد الغلاء، أمّا عنذ بداية زيادته على 16 ذراع فإنه يكون مخضراً، ثم محمراً ، ثم كدراً. [4]

كما ظهر إقطاع[5] الأراضي الزراعية في مصر خلال العصر الفاطمي وظهرت ثلاث أصناف من الاقطاع هم: **إقطاع الارتفاع، إقطاع الاستغلال المؤقت وإقطاع التملك الدائم** [6]وهو البديل للرواتب التي يتقاضاها كبار الموظفين في الدولة والدليل على ذلك: الاقطاع[7] الذي منحه الخليفة العزيز بالله لوزيره **يعقوب بن كلس** والذي كان دخله منه يتزايد تدريجياً[8]

---

[1] الفدان : هي عبارة عن وحدة قياس مصرية مساحتها تختلف عن الجريب ويبلغ مساحته 4200 م تقريباً ((أنظر عبد القديم زلوم ، المرجع السابق، ص 59)).

[2] ممدوح عبد الرحمان وعبد الرحيم الريطي، المرجع السابق، ص 180.

[3] فاطمة محمد سعيد محمد، النظم المالية في مصر في العصر الفاطمي ((358 – 567 هـ / 968 – 1171 هـ)) إشراف محمد بركات البيلي، رسالة دكتوراه، قسم التاريخ، السعودية 1992، ص 356.

[4] النويري شهاب الدين، نهاية الارب في فنون الادب، تح مفيد قميحة، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت، 2004، ج1، ص 246.

[5] الاقطاع : ج م أقطع وهو المنح الأراضي او الدور التي يمنحها الخليفة لمن يريد

[6] إقطاع الارتفاع، إقطاع الاستغلال المؤقت وإقطاع التملك الدائم: بالنسبة لاقطاع الارتفاع يقصد به الضريبة الأساسية ((الخراج)) فيما يتعلق بالاراضي الزراعية ونفس الشئ بالنسبة لاستغلال المؤقت واقطاع التملك الدائم، ((أنظر سليمان سمير عبد الله الدواوين في مصر خلال العصر الفاطمي، ص 146.

[7] العزيز بالله : 365 – 386 هـ : هو أبو منصور نزار بن المغر، ولد سنة 344هـ كان كريماً شجاعاً وكان مغرماً بالصيد فتح حلب، حمص وحماه, ((أنظر الذهبي ، سير أعلام النبلاء، ج15، ص 167 – 169)).

[8] محمد بركات البيلي، المرجع السابق، ص 205، 206.

كلما إرتفعت موارد البلاد نتيجة سياسة الحزم التي اتبعها الخلفاء وعلى رأسهم الخليفة المعز، حيث بلغت مساحة الجزء المنزوع في عهده **285.714 فدان**، إلا أن هذه المساحة إنعدمت في عهد الخليفة المستنصر بالله نتيجة سوء التسيير وعدم إهتمامه بتطوير الزراعة [1] والجدول التالي يوضح ذلك:

جدول 1: يمثل نسبة المساحة المزروعة وقيمة الخراج المفروضة عليها: [2]

الخليفة	السنة الهجرية	المساحة المزروعة	الخراج	الضريبة على الفدان
المعز لدين الله	358هـ	285.714فدان	2.000.000 دينار	7 دنانير
المستنصر بالله	/	765.250 فدان	3.061.000 دينار	؟

وللاهتمام بالزراعة أكثر، قام الخلفاء الفاطميون بتشييد نوعين من الجسور الأول هو **الجسور السلطانية** وهي الجسور العامة الجامعة للبلاد الكثيرة التي تنجز سنوياً من أموال ديوان السلطان بالوجهين القبلي والبحري ولها جراريف ، محاريث وأبقار مرتبة على غالب البلدان بكل عمل من الاعمال ، أمّا الثاني هو **الجسور البلدية** وهي الخاصة ببلد دون أخر ويتولى عمارتها المقطعون بالبلاد من الامراء والاجناد وغيرهم وتفرض عليها ضرائب سنوية ، كما تعتبر أرض **الباق** من أبرز أنواع الأراضي الزراعية بمصر خلال العصر الفاطمي لأنها أغلاها قيمة وأوفاها سعراً لأنها صالحة لزراعة الكتان والقمح [3]

[1] حسن إبراهيم حسن وعلي إبراهيم حسن، النظم الإسلامية، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، د س، ص 263

[2] المرجع نفسه، ص 263.

[3] القلقشندي. أبي العباس أحمد، صبح الاعشى في صناعة الانشى، دار الكتب الخديوية، القاهرة، 1914، ج3، ص 448 – 449.

كما إنقسمت الزراعة في مصر خلال العصر الفاطمي الى صنفين الأول هو **أرض الزراعة** والوحدة المعمول بها لقياسها هي قصبة تعرف **بالحاكمية** التي ظهرت في عهد الخليفة الحاكم **بأمر الله**[1] لذلك نسبت اليه وطولها ستة أذرع بالهاشمي [2] كما استعملت وسائل أخرى للقياس خاصة في الوجه البحري تعرف بقصبة **السندفاوية** وهي أطول من الحاكمية وسميت كذلك نسبة الى مدينة سندفا قرب المحلة أما الثاني فهي **أرض البنيان** من الدور وغيرها وأطلق على قياسها بوحدة.

ذراع العمل طولها 3 أشبار، بشبر رجل معتدل وكان يقاس به في أرض السواد بالعراق.[3]

أكد المؤرخ **سعيد عبد الفتاح عاشور**أن ق4 هـ – 10 هـ تميز بازدهار حضاري كبير، وبرز حوض البحر المتوسط ليمثل محيطاً له ثقله في تلك الحركة الحضارية الواسعة.[4]

من خلال ما سبق ذكره يمكننا القول أن الزراعة في مصر خلال العصر الفاطمي كانت مرتبطة ارتباطاً وثيقاً بمدى ارتفاع منسوب نهر النيل او إنخفاضه بالإضافة الى ذلك سياسة الإصلاحات التي أقدم عليها الخلفاء ساهمت في تنمية وتطوير الزراعة.

[1] الحاكم بأمر الله: هو أبو علي منصور بن العزيز ولد سنة 375 هـ تولى الحكم سنة 386هـ ، كان شيطانا مريداً جباراً عنيداً ، كثير التلون أراد إدعاء الاولوهية، عين ولي عهده وهو ابن عمه عبد الرحيم بن الياس وكان سبباً في وفاته سنة 411هـ ((أنظر الذهبي،سير أعلام النبلاء، ج15، ص 173، 174

[2] الذراع الهاشمي : هي وحدة قياس قدرها 8 قبضات او 32 إصبعاً، ((أنظر عبد القديم زلوم، ص57.

[3] القلقشندي، أبي العباس، المصدر السابق، ج3، ص 446.

[4] سعيد عبد الفتاح عاشور، بحوث في تاريخ الإسلام وحضارته ،ط1، عالم الكتاب، القاهرة، 1987، ص 166.

المبحث الثاني : النشاط الصناعي:

من أهم الصناعات التي إزدهرت في مصر خلال العصر الفاطمي ، **صناعة النسيج، السكر، الورق وكذا حرفة الحفر على الخشب ، الخزف، الفخار وصناعة العاج والزجاج** وكان للنسيج صناعة أهلية فرضت عليها الدولة ضرائب فادحة وكانت تصنع في المصانع الحكومية التي أطلق عليها **دار الطراز** وهو نوعان ، طراز الخاصة خاص بالخليفة ورجال بلاطة وطراز العامة خاص بأفراد الشعب على السواء[1]

كما اهتم الخلفاء الفاطميين بإنشاء مصانع خاصة لصناعة السلاح والعتاد الحربي والملابس، كما إزدهرت الصناعات الصوفية [2]، حيث كانت مدينة القاهرة مركزاً مهماً لصناعات المنسوجات الحريرية، حيث أنشأ الخليفة المعز لدين الله دار الكسوة كانت تفصل بها الثياب لموظفي الدولة على اختلاف درجاتهم وتصنع بها كذلك كسوة الكعبة ، وازدهرت صناعة المنسوجات الكتانية في مصر نتيجة وفرة الكتان في مدينة دمياط وشرق الدلتا ومن المراكز الرئيسية لهذه الصناعة هي: الفيوم، تنيس، دمياط...[3] حيث اشتهرت مدينة الفيوم بصناعة الستور الثمينة ، حيث يبلغ طول الستر 30 ذراعاً أو أكثر وقيمة الزوج منه بـ 300 دينار[4]

كما اشتهرت مدينة الفيوم كذلك بصناعة نسيج الصوف وانتشرت حرفة التطريز بصعيد مصر وقامت بإدخال اللونين الذهبي والفضي على نسيج المفروشات والملبوسات والستائر

[1] محمد حسن دخيل، الدولة الفاطمية الدور السياسي والحضاري للأسرة الجمالية، ط1، مؤسسة الانتشار العربي، بيروت، 2009، ص 171.

[2] خليل حسن الزركاني" ملامح من الحياة الاقتصادية الاجتماعية والثقافية في مصر الفاطمية، دط، 2006، ص 71.

[3] محمد جمال الدين سرور، المرجع السابق، ص 138، 139.

[4] أدم متز، المرجع السابق ، مجلد 2، ص 352.

وهي من الحرير الخالص وخلال العصر الفاطمي كان الغالب عليها إبراز شارات الخليفة من خلال الكتابات المنقوشة من أعلى وأسفل قطع النسيج[1]

وبرزت كذلك صناعة الزجاج، الخزف والمعادن في مصر خلال العصر الفاطمي وكانت مدينة الفسطاط[2] من أكبر مراكز صناعة الزجاج، كما اشتهرت بهذه الصناعة كل من الفيوم، أشمونين والإسكندرية، كما راجت في مصر الكثير من الصناعات الغذائية : كصناعة السكر، الزيوت بالإضافة الى صناعات أخرى مثل: الجلود لحاجة الدولة اليه من اجل صناعة السروج وكذا صناعة اللّجام من الذهب الخالص أو الفضة، كما برزت مدينة الفسطاط في صناعة الانطاع وكذلك صناعة الاحذية[3]

كما اهتم الفاطميون بصناعة السفن في مصر وذلك بغية بناء أسطول مهم وقوي يمكنه التصدي للإغارات البيزنطية، كما كانت توجد دار للصناعة في كل من جزيرة الروضة، الإسكندرية ودمياط تعمل بنشاط كبير وكانت السفن تصنع من بعض الاخشاب المعروفة في مصر مثل اللبح وخشب السنط الذي اشتهرت به مدينة البهنسا وهذه الاخشاب كانت قليلة الجودة فكانت تستورد بعض الاخشاب المهمة خاصة من الاناظول وتجار البندقية، كما عرفت مصر بحرفة النقش على الخشب وازدهرت خلال العصر الفاطمي ودليل ذلك التحف الخشبية المزينة بالرسوم النباتية والحيوانية والطيور والتي ترجع الى العصر الفاطمي[4]

[1] ممدوح عبد الرحمن عبد الرحيم الريطي، المرجع السابق، ص 185، 188.

[2] الفسطاط : تقع مدينة الفسطاط على الشمال الشرقي للنيل، تحتوي على مساحة كبيرة تمثل الثلث من بغداد ((أنظر الاصطخري، المسالك والممالك، ص 24.) وهي تعرف بباب أليون وهو الموضوع المعروف بالقصر.((أنظر اليعقوبي، البلدان، ص 57.

[3] زنوبة نادي مرسى، المرجع السابق، ص 125، 126.

[4] محمد بركات البيلي، المرجع السابق، ص 209، 211.

بلغ من اهتمام الخلفاء الفاطميين بالاسطول والصناعة أن الخليفة المعز لدين الله قام ببناء دار صناعة السفن في منطقة المقس[1] التي أمدت الاسطول الفاطمي بـ 600 سفينة حربية لم يرد مثلها من قبل [2]، كما إنتشرت صناعة الورق والتجليد في مصر الفاطمية وذلك نتيجة إهتمام الفاطميين بالحركة العلمية والأدبية وإنشاءهم لدار الحكمة في عهد الخليفة الحاكم بأمر الله[3].

كما تطورت الصناعات المعدنية في مصر زمن الفاطميين والدليل على ذلك ماوصل الينا من أواني، أكواب وأباريق ومصابيح وغيرها من مختلف الصناعات والشئ الذي يؤكد ذلك أنه في عهد الخليفة المستنصر[4]عندما تدهورت أوضاع مصر الاقتصادية في عهده إضطر الى استخراج الاواني الفخمة وبيعها من أجل تسديد رواتب الجند وتجاوز الازمة كما أكد على ذلك أمين بيث المال **إبن عبد العزيز** ذكر أنه سلمت أكثر من 100 سلعة ثمينة ومائتي ألف قطعة من السلاح.[5]

كما أكد ذلك أبن ميسر في كتابه: **المنتقى من أحنبار مصر** بقوله: **((رأيت مجلداً يجئ في نحو عشرين كراسا ذكر فيه ما خرج من القصر[6] من التحف، الأثاث، الثياب والذهب وغير**

---

[1] المقس: هي عبارة عن مدينة في ضيغة صغيرة على ساحل النيل ((أنظر سليمان سمير عبد الله الدواوين في مصر خلال العهد الفاطمي، ص 147هـ.

[2] أحمد عبد الرزاق أحمد، المرجع السابق، ص 180.

[3] محمد بركات البيلي، المرجع السابق، ص 212.

[4] المستنصر بالله: هو المستنصر بالله أبو تميم معد بن الظاهر لاعزاز دين الله تولى الخلافة وعمره 7 سنوات سنة 427هـ واستمر لمدة 60 سنة و4أشهر ، توفي سنة 487 وعمره 70 سنة، ((أنظر الذهبي، سير أعلام النبلاء، ج15، ص 186، 187، 195)).

[5] فقيقي محمد الكبير، قراءة تحليلية في نظم الدولة الفاطمية في مصر، دورية كان التاريخية ، العدد 19 ، 2013، ص 158.

[6] إبن ميسر تاج الدين، المنتقى من أجبار مصر، تحقيق أيمن فؤا د سيد ،المعهد العلمي الفرنسي للأثار الشرقية، القاهرة د س ، ص 37.

ذلك))، هذا ما يدل على ظهور رخاء في مصر الفاطمية بالإضافة تطور وتقدم الصناعة وخاصة الصناعات المعدنية.

كما انتشرت صناعة الخشب وكانت المادة الأولية لبناء المنازل، وكذلك وضع رافعات المياه وكان القبط يتميزون بمهارة كبيرة في صناعة الخشب ونقشه بالإضافة الى صناعة الخزف الملون والمزرقش برسومات الطيور والحيوانات والسمة الغالبة في مصر الفاطمية هو إقامة أسواق مخصصة للتجارة بمواد معينة ونتيجة لذلك تطورت الصناعة[1]

أكدت عدة مصادر وعلى رأسها كتاب **نزهة المقلتين لإبن الطوير** على أن مصر زمن الفاطميين كانت تزخر بعدة أنواع من الصناعات حيث يقول: **((ففيها من الاخشاب، الحديد والطواحين..وآلات الاساطيل من الأسلحة المعمولة بيد الفرنجة القاطنين فيه والقنب والكتان والمنجنيقيات المعدة...[2]**

يمكننا إرجاع أسباب إزدهار الصناعة في مصر خلال العصر الفاطمي الى: [3]

1-إفتتاح أسواق جديدة في مصر نتيجة تحسن التجارة الدولية .

2-رفاهية الخلفاء الفاطميين

3-ازدهار الحياة الاجتماعية في مصر

4-زيادة حجم الصناعات القديمة وظهور صناعات جديدة.

5-تبني الخلفاء الفاطميين سياسة التسامح وكذا إعطاء مبدأ الحرية في المشاريع.

6-إستغلال الفاطميين مهارة الاقباط في الكثير من الصناعات المهمة.

---

[1] ريهام المستادي، تاريخ التجارة العربية الإسلامية بغداد القاهرة، دورية كان التاريخية، العدد6، 2009، ص 78.

[2] إبن الطوير أبو محمد المرتقى، نزهة المقلتين في أخبار الدولتين ، تحقيق أيمن فؤاد سيد، ط1، دار صادر، بيروت، 1992، ص 141.

[3] أيمن فؤاد سيد، المرجع السابق، ص 472 – 473.

7-استعانة الفاطميين ببعض الاسرى الأجانب في مجال الصناعة[1]

الشئ الذي ساعد على تطور الصناعة في مصر الفاطمية كذلك هو حاجة الاسطول والجيش الفاطمي للأسلحة والعتاد الحربي بالإضافة الى استتباب الامن وقوة الحكومة المركزية والمعاملة الحسنة التي لقيها الاقباط من قبل الفاطميين وهم عماد الصناعة[2]

وهكذا يمكننا القول أن تطور الزراعة كان نتيجة اهتمام الخلفاء بها أثر ذلك ايجاباً على تقدم الصناعة ونتيجة لذلك ازدهرت الأوضاع الاقتصادية في مصر الفاطمية.

[1] أيمن فؤاد سيد، المرجع السابق، ص 473.

[2] محمود محمد الحويري، مصر في العصور الوسطى دراسة في الأوضاع السياسية والحضارية، ط1، عين الدراسات والبحوث الإنسانية والاجتماعية، مصر، 1996، ص 167.

المبحث الثالث: النشاط التجاري:

نتيجة لتطور الزراعة والصناعة في مصر الفاطمية أدى ذلك الى ازدهار الحركة التجارية ، لذلك انحصرت ثروة الخلفاء الفاطميين في مصدرين أحدهما **الحاصلات الزراعية** والأخرى **الاعمال التجارية** [1]، لذلك يعتبر ق 4هـ – 10مـ القرن الذي ازدهرت فيه الحركة التجارية في الإسلام وأصبح التاجر الغني هو الذي يمثل الحضارة الإسلامية، وكانت التجارة الإسلامية في ق 4هـ – 10 م مظهر من مظاهر أبهة الإسلام[2]

تعتبر العملة من أهم أساليب المعاملات التجارية والمظهر الذي يعبر عن سيادة الدولة، حيث كان في عهد الخليفة المعز يتم التعامل بالدينار الراضي((**نسبة للخليفة العباسي** وكذا الدينار المعزي إلاّ أن الدينار الراضي كان أكثر وزنا من الدينار المعزي حيث بلغ وزنه **4.25 غ** والدينار المعزي وزنه **4.19 غ** كما صدرت دراهم جديدة في عهد الخليفة الحاكم بأمر الله، وهكذا أخذت مصر تسيير على نظام المعدنيين الاّ أن نتيجة استخدام العملة الفضية للدلالة على جودتها كان ينقش عليها عبارة **" عال"** وهذه العبارة تعني صرف العملة على المعيار الرسمي وكانت العملة القديمة أفضل وأختلفت أسعارها بإختلاف أسعار الذهب والفضة[3]

كما إشتهرت مصر في زمن الفاطميين بالعديد من الأسواق بهدف التجارة منها : **سوق القصبة** ويقصد بها قصبة القاهرة أو الشارع الأعظم ويحتوي على 12000 حانوتا مملؤا بمختلف المآكل والمشارب والامتعة ويدر هذا السوق على تجاره أرباحاً ضخمة تقدر في اليوم بـ ألف دينار ذهب، كذلك **سوق باب الفتوح** وهو من أكبر الأسواق وأعظمها وكان

[1] فقيقي محمد الكبير، المرجع السابق، ص 158.

[2] حسين محمد فهيم، أدب الرحلات، المجلس الوطني للثقافة والفنون والادب، الكويت، 1978، موسوعة ، ص 207.

[3] حسن خضيري أحمد، علاقات الفاطميين في مصر بدول المغرب " 362 – 567 هـ 973 – 1171، ط1، مكتبة مدبولي، القاهرة دس، ص 142 ، 143.

أنظر الملحق رقم 3، 4، 5 ص 92، 93، 94.

الناس يترددون عليه من مختلف الجهات بهدف شراء لحم الضأن والبقر والماعز وشراء الخضروات، **سوق الرواسين** وترجع سبب هذه التسمية أنه تطبخ فيه الرؤوس وهو من أحسن أسواق القاهرة لأنه يحتوي على عديد البياعين، ونحو 20 حانوتاً مملوءاً، الاّ أن هذا السوق بدأ في التلاشي فيما بعد[1]

بالإضافة الى هذه الأسواق يوجد **سوق حارة برجوان** وهو من أقدم الأسواق وعرف في أيام الدولة الفاطمية بسوق أمير الجيوش نسبة الى **الوزير بدر الجمالي** ويباع في هذا السوق مختلف أنواع اللحوم ، وكذا الحوانيت التي تبيع الزيت والجبن، أماّ عن **سوق الشماعين** وهو مخصص لبيع الشمع خاصة في شهر رمضان لكثرة استخدامه في هذا الشهر الفضيل، كذلك **سوق الدجاجين** هذا السوق تباع فيه كل أنواع الطيور من الدجاج، الاوز، العصافير طيور السمان والحمام، كذلك **سوق أو سويقة دار الديباج** لأنها تحتوي على دار خاصة للطرز[2]

كان في كل سوق من أسواق مصر، وعلى أرباب كل صنعة من الصنائع **عريف** يتولى أمرهم [3]كما توجد أسواق أخرى في مصر، مثل **سوق الرقيق** وهو مخصص لبيع الجواري العبيد والغلمان ، حيث أمر الخليفة الحاكم بأمر الله على تعيين عامل يقف على باب هذا السوق ويسمح بدخول الا من كان مشترياً أو بائعاً، وخصص يوما لبيع وشراء الجواري والغلمان [4]

[1] ريهام المستادي، المرجع السابق، ص 78.

[2] المرجع نفسه، ص 79.

[3] المقريزي، تقي الدين، إغاثة الامة بكشف الغمة، ص 93

[4] أبو المحاسن، النجوم الزاهرة في حلى حضرة القاهرة، تحقيق حسين نصار، دار الكتب، القاهرة، 1970، ص 61.

يوجد كذلك سوق مهم وهو **سوق الخيامية** يوجد هذا السوق بالقاهرة ويشتهر هذا السوق بصناعة الخيام القماشية السميكة وهو من أبرز وأقدم الأسواق المسقوفة في القاهرة وهو مسقوف بالخشب ويرجع الى العهد الفاطمي[1]

المطلب الأول: أهم المراكز التجارية

تتمثل المراكز التجارية للفاطميين في مصر في المدن التالية:

1-**الفسطاط والإسكندرية:** كانت مدينة الفسطاط خلال العصر الفاطمي هي العاصمة التجارية لمصر **METROPOL** سميت في أوراق الجنيزة مصر، أماّ في الوثائق الشرعية سميت فسطاط مصر وأستخدم هذا المصطلح لتمييزها عن المدن الحديثة وهي القاهرة[2]

أكد أبي الفداء في كتابه **تقويم البلدان** أن مدينة الفسطاط ترسوا بها مختلف المراكب والسفن ومنها تنقل بهدف التجارة وهي من أكثر المدن جلباً للرزق وتتميز بانخفاض أسعارها أحسن من القاهرة[3] كما تحتوي الفسطاط على عدة أسواق كبيرة ومتاجر فخمة وممالك جسام. [4]

أما عن مدينة الإسكندرية لعبت هي الأخرى دوراً بارزاً في تنشيط حركة التجارة الداخلية والخارجية واحتوت أسواقها على أجود المنتوجات وأحسنها ، كما كانت مركزاً مهماً لتجارة الخشب واحتكرت الدولة الفاطمية تجارته بالإضافة الى المنسوجات الكتانية والاواني الحرفية والفخارية وكانت تزود أسواق القاهرة بهذه المنتوجات ، كما تعد من أكبر وأشهر أسواق البهارات من آسيا والمعادن والخشب من بلاد فارس وتتم فيها المبادلات التجارية العالمية.[5]

---

[1] رينب فيصل عبد القادر وريهام إبراهيم ممتاز، واقع الأسواق التقليدية دراسة تحليلية لدور الأسواق التقليدية في المدينة المعاصرة، د ط ، ص 08,

[2] أيمن فؤاد سيد، المرجع السابق، ص 484.

[3] أبو الفداء عماد الدين، تقويم البلدان، دار صادر، بيروت، دس، ص 108.

[4] ابن حوقل: المصدر السابق، ص 96.

[5] ريهام المستادي، المرجع السابق، ص 79، 80.

وللإشارة فقط اشتهرت مدينة الفسطاط أيضاً بصناعة العاج واستعمل هذا الأخير في نقش الخشب وحشوه وتجميله[1]، ويرجع سبب اعتبار مدينة الفسطاط من أهم المراكز التجارية لموقعها على النيل وتوسطها بين الوجهين القبلي والبحري واتصالها بكافة البلاد المصرية عن طريق النيل، كما كانت تتمتع برخاء عظيم فكثرت بها المتاجر والمحلات، كذلك تميزت بانخفاض أسعارها وذلك بسبب قربها من النيل [2]

2-**دمياط وتنيس:** تعتبر دمياط من المدن القديمة تقع بين تنيس ومصر على الساحل الشرقي لمصر، تعتبر من أهم المراكز التجارية للتجارة البحرية في العهد الفاطمي واحتوت على كل أنواع الطيور والاسماك [3]، وهي تعتبر من أهم المراكز لصناعة النسيج كما كانت تبنى بها السفن التجارية والحربية،[4] كانت تمثل عصب التجارة الداخلية نتيجة ازدهار التجارة والصناعة بها[5]

كما كان يصنع في مدينة دمياط قصب البلخى من كل فن ، وهي تعتبر هي ومدينة تنيس من الحواضر البحرية[6]

[1] جمال الدين الشيال، تاريخ مصر الإسلامية من الفتح العربي الى نهاية العصر الفاطمي، ط2، دار المعارف، القاهرة، 1966، ج1، ص 75.

[2] خليل حسن الزركاني، المرجع السابق، ص 81.

[3] القزويني، زكرياء بن محمد، أثار البلاد وأخبار العباد، دار صادر، بيروت، دس، ص 193.

[4] ريهام المستادي، المرجع السابق، ص 80.

[5] خليل حسن الزركاني، المرجع السابق، ص 84

[6] ابن ظهيرة، الفضائل الباهرة في محاسن مصر والقاهرة ، تحقيق مصطفى السقا وكامل المهندس، دار الكتب، دب، 1969، ص 54.

أمّا عن مدينة تنيس هي عبارة عن جزيرة في بحر مصر بين الفرما ودمياط،وهي من اهم المراكز لصناعة الثياب الملونة والفرش البوقلمون[1]، وبنيت بها مصانع من اجل لباس السلطان [2]

نجد الرحالة ناصر خسرو يصف مدينة تنيس بقوله: **((وبتنيس مصانع كثيرة ...ويرابط حولها دائماً ألف سفينة منها ، ما هو للتجار وكثير منها للسلطان ... وتجري المعاملات فيها بالسفن لأنها جزيرة ويؤتى بالفاكهة والأغذية لتنيس من قرى مصر ويصنعون بها آلات الحديد...))[3]**

3-**قوص وعيذاب:** مدينة قوص من المدن القبطية، وهي مهبط نزول تجار عدن، وهي غنية بالأسواق، وبها أناس كثيرون خاصة التجار والحجاج[4] وكانت هذه المدينة مليئة بالفنادق والقياسر[5] والصناعات وتميزت بالضخامة، وكذا الاقمشة والسكر والفخار والغلال ، الفواكه والخضر[6]، كما احتوت على سائر أنواع التمر ، الخل والقصب الكارى الذي لا رماد له والفحم الجاف وسائر أنواع الكروم [7]

أما عن مدينة عيذاب تعتبر من اهم الموانئ التجارية في البحر الأحمر، وعن طريقها تنقل السلع من الدول الأوروبية الى بلاد الشرق، وازدهر ذلك خلال القرنين 5 – 6 هـ / 11 – 12 م

---

[1] البوقلمون : هو قماش ذهبي اللون يتغير لونه في ساعات النهار.

[2] ريهام المستادي، المرجع السابق، ص 80

[3] ناصر خسرو علوى، سفر نامة، ترجمة يحي الخشاب، ط2، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة ، 1993، ص 94 – 95.

[4] ريهام المستادي، المرجع السابق ، ص 80.

[5] القياسر: هي كلمة مشتقة من لفظ يوناني تعني السوق الإمبراطورية، وهي مجموعة من المباني العامة تحتوي على حوانيت ومصانع ..((أنظر هو يدا عبد العظيم رمضان ، المجتمع في مصر الإسلامية، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 1994، ج2، ص 299.))

[6] ممدوح عبد الرحمن عبد الرحيم الريطي، المرجع السابق، ص 197.

[7] ابن ظهيرة ، المصدر السابق، ص 64.

4-القاهرة والفرما:

تعتبر مدينة القاهرة من أهم المراكز التجارية حيث بناها الفاطميين واتخذوها عاصمة لدولتهم الجديدة وهي مدينة كبيرة، احتوت على مباني وقصور كثيرة[1]

أمّا عم مدينة الفرما تعتبر من أهم المراكز التجارية الداخلية حيث كانت تستقبل تجارة سوريا وسائر شرق البحر المتوسط وقد تميزت بأسواقها المغمورة بالسلع على مدار السنة وازدحام أسواقها بالتجار القادمين اليها من الفسطاط والشام[2]

المطلب الثاني: أشهر الطرق التجارية

تمثلت الطرق التجارية للتجارة المصرية زمن الفاطميين فيما يلي:

1-**الطريق البري:** يعتبر طريق الجنوب من أهم الطرق البحرية حيث يبدأ من الفسطاط الى ذات السلاسل وصولا الى برقة [3]وهي أحد أهم مراكز التجارة التي يوجد بها الحمامات والأسواق ولعب هذا الطريق دوراً مهماً في توطيد عملية التبادل التجاري وتغطية الأسواق المصرية، المغربية والعالمية بما تحتاجه من المنتوجات خاصة الذهب، الدقيق التي كانت تجارته معروفة دولياً[4]

إلا أن طريق التجارة الفاطمية نحو الجنوب تغير بسبب الصراع بين الفاطميين والسلاجقة وسيطرة الصليبين على أيلة، ويعتبر طريق مدينة أسوان وهو طريق الحجاج لعب دوراً مهماً في تنشيط حركة التجارة.[5]

---

[1] مؤلف مجهول ، كتاب الاستبصار في عجائب الامصار، تعليق سعد بن غلول عبد الحميد، دار الشؤون الثقافية العامة أفاق عربية، بغداد، 1986، ص 89.

[2] زنونة نادى مرسى، المرجع السابق، ص 115.

[3] برقة: هي مدينة كبيرة بين الإسكندرية وافريقية ((أنظر الروض المعطار، ص 91))

[4] حسن خضيري أحمد، المرجع السابق، ص 96

[5] ريهام المستادي، المرجع السابق، ص 79.

2-**الطريق البحري:** كان هذا الطريق يبدأ من الإسكندرية التي تعتبر أهم مراكز التجارية الخارجية في العصر الفاطمي ، ويمر هذا الطريق بسلسلة من الموانئ هي: السلوم، طبرق[1]، برقة ، طرابلس، قابس، سفاقس ثم الى المهدية،وازدهرت أهمية الطريق البحري خاصة بعد تحول طرق التجارة الدولية الواصلة الى الهند والصين، مصر والبحر الأحمر، حيث سعى الفاطميين للحفاظ عليه[2]

حيث كشف المستشرق جواتيين عن مجموعة وثائق الجنيزة تعبر عن العلاقات الهندية في تجارة البحر الأحمر من خلال الرحلة التي قام بها **يوسف اللبدى،** تمثلت تجارة الهند عبر البحر الأحمر انطلاقا من الغرب وأندونيسيا في الشرق خلال العهد الفاطمي[3]

المطلب الثالث: التجارة الكارمية:

أوردت لنا وثائق الجنيزة أن التجارة الكارمية ترجع الى فئة من كبار التجار، سعوا لإحتكار تجارة الهند والشرق الأقصى في السلع مثل التوابل وغيرها ، وكان مركز نشاطهم الأول في المحيط الهندي الذي كان أكبر الأسواق التجارية منذ القدم، واستخدمت كلمة الكارم او الكارمية في العهد الفاطمي من خلال وثائق الجنيزة للتأكيد على السلع والبضائع التي يتاجر بها هؤولاء التجار، ومن الخطابات التي تؤكد هذا المعنى هو خطاب محروس البلدي من عدن الى احد أبناءه الذي كان يعيش مع خاله في القاهرة الذي كان في طريق عودته مبحراً من الهند قال له : من خلال أحد العبارات عن قطع الكريستال التي اشتراها وسلمها لأحد

[1] طبرق أو طبرقة هي مدينة بين درنة وباجة من البلاد الافريقية ((انظر الروض المعطار، ص 386))

[2] حسن خضيري أحمد، المرجع السابق، ص 99 ، 101،

أنظر الملحق رقم 02، 06 ص91 ، 95.

[3] عطية أحمد محمود القوصي، تجارة مصر في البحر الأحمر منذ فجر الإسلام حتى سقوط الخلافة العباسية ((656هـ))، اشراف احمد دراج، رسالة دكتوراه ، جامعة القاهرة ، كلية الاداب، 1973، ص 76.

التجار في عدن ليوصلها الى ابنه بالقاهرة قال له: **ينفذها في الكارم من يرى))** أي بمعنى ينقلها مع تاجر من عدن ليوصلها الى ابنه[1]

كانت السفن الكارمية في العهد الفاطمي تحمل كميات أقل من التوابل من تلك التي حملتها السفن في عهد المماليك، كما كانت الحكومة الفاطمية تقوم بحماية تجار الكارم في البحر الأحمر[2]

كما استفاد الفاطميين من تجار الكارم في نشر الدعوة الاسماعلية في اليمن والهند في عهد المستنصر انطلاقاً من البحر الأحمر والمحيط الهندي، وتمثلت سلع التجارة الكارمية في: **الفلفل، البهارات ، الحرير، المنتوجات الزراعية، الخشب، الدقيق، السكر والاسلحة**[3]

المطلب الرابع: العلاقات الخارجية في التجارة المصرية خلال العهد الفاطمي:

ساهم مبدأ التسامح الديني لبعض الخلفاء الفاطميين مع أهل الذمة في تنشيط التجارة الخارجية، حيث سمح بظهور وفود التجار من أوروبا وبلاد الشرق وتوقيع معاهدات مع دول الغرب بغية تنمية الاقتصاد حيث سارعت كل من مدينة بيزا، جنوه الإيطالية على توثيق الصلات مع الخلفاء الفاطميين، حيث كان الكثير من التجار الجنويين يتوافدون الى الإسكندرية لاستراد مختلف السلع، كما ازدهرت العلاقات التجارية لمصر بين صقلية والفاطميين وكذا العلاقات مع الشرق الأقصى، حيث كانت مصر تستورد القطن من الهند والحرير من الصين[4]

كما كانت هناك علاقات تجارية بين الدولة البيزنطية والفاطمية بمصر على الرغم من المنازعات السياسية حيث كان البيزنطيون يستوردون المنسوجات المصرية من مصانع تنيس

[1] المرجع نفسه، ص 83، 84، 85,

[2] جواتياين، دراسات في التاريخ الإسلامي والنظم الإسلامية، ترجمة وتحقيق عطية القومي، ط1، وكالة المطبوعات ، الكويت ، 1980، ص 288.

[3] عطية أحمد محمود القوصى، المرجع السابق، ص 90 – 94.

[4] ريهام المستادي، المرجع السابق، ص 79، 80

ودمياط وبالمقابل كانت مصر تستورد الغلال من البيزنطيون [1]، كما ساعدت العلاقات الطبية الفاطميين والحماديين الى تحول التجارة الى الحماديين وازدهرت بها المراكز التجارية **كقلعة بني حماد وبجاية**[2]

كانت الثروة الحيوانية من جملة صادرات بلاد المغرب الى المشرق خاصة البغال وهذا ما يدل على وجود علاقات تجارية بين المغرب والدولة الفاطمية[3]

[1] محمد جمال الدين سرور، المرجع السابق، ص 141.

[2] حسن خضيرى أحمد، المرجع السابق، ص 98.

[3] فاطمة بلهواري ، النشاط الرعوي في بلاد المغرب خلال القرن الرابع هجري، العاشر الميلادي، دورية كان التاريخية ، العدد 08 ، 2010، ص 30.

المبحث الرابع: الازمات الاقتصادية في مصر الفاطمية:

على الرغم من الازدهار الاقتصادي الذي تمتعت به مصر خلال العصر الفاطمي الأول والذي تجسد في ظهور حياة الترف والبذخ ، الاّ ان مصر تعرضت لعدة أزمات اقتصادية وكان العامل المتسبب في ذلك هو قصور النيل او فيضانه، وكان اول ظهور للازمة في عهد الخليفة العزيز بالله تمثلت في توقف مياه النيل عن الارتفاع خلال سنة372-373 هـ982 – 983 م مما أدى الى اضطراب أحوال البلاد وارتفاع الأسعار ، حيث بلغ ثمن حمل الدقيق عشرة دينار، الاّ أن الخليفة استطاع تجاوز الازمة، كما حدثت أزمة أخرى في عهد الخليفة الحاكم بأمر الله وذلك بسبب قصور مياه النيل " أقل من 16 ذراع" كما تكررت الازمة سنة 395هـ – 1004 م مما أدى الى تدهور أحوال البلاد المالية، حيث اتخذ الخليفة الحاكم الكثير من الإجراءات من بينها اشرافه على شؤون الحسبة بنفسه في الأسواق وقضاؤه على احتكار الحبوب وأمر بمصادرة مخازن الحبوب[1].

أكد الانطاكي أنه خلال سنة 398هـ – 1007م أنه توقفت مياه النيل ونقصت الى ما دون 16 ذراع فتزايد اضطراب الأسعار وارتفعت الاقوات، وظهر أكل الكلاب واشتد الوباء، واستمرت هذه الازمة الى اخر سنة 399هـ- 1008مـ . [2]

كما أنه في سنة 408هـ – 1017مـ حدثت أزمة بسبب ارتفاع منسوب مياه النيل ((ووصلت **الاستبحار**)) الى **18 ذراع** حيث غمرت بسببه البلاد والضياع ووصل الماء الى المنازل مما أدى الى اتلاف الأراضي الزراعية والقضاء على الثروة الحيوانية ولكن سرعان ما عاد الى الانخفاض سنة 410هـ – 1019مـ مما أدى الى انتشار المجاعة والاوبئة، كما اضطربت أحوال البلاد الاقتصادية بسبب نقص مياه النيل في عهد الخليفة الظاهر لإعزاز

[1] زنوبه نادى مرسى، المرجع السابق، ص 127، 128.

[2] الانطاكي، يحي بن سعيد، تاريخ الانطاكي المعروف بصلة تاريخ اوتيخا، تحقيق عمر عبد السلام تدمري، جروس برس، بيروت، 1990، ص 278.

أنظر الملحق رقم 07 ص96

دين الله[1] وكان ذلك خلال السنوات الممتدة من 411 – 427هـ / 1020 – 1035 م كما اضطربت الأحوال في عهده مرة ثانية بسبب انتشار الفئران التي افسدت معظم المحاصيل الزراعية وبالتالي حدوث أزمة اقتصادية [2]

كما أنه في سنة 444هـ – 1052م حدثت مجاعات كبيرة مما أدى الى تراجع عدد السكان نتيجة كثرة الموتى بسبب الأوبئة والامراض الشئ الذي دفع بالقبائل الهلالية التي تقطن بصعيد مصر الى الهجرة نتيجة الأوضاع القاسية، كما أن المصادر التاريخية لا تستبعد ان يكون الخليفة المستنصر بالله هو الذي شجع قبائل بني هلال وبني سليم على الهجرة الى افريقية لتخفيض الشدائد على سكان تلك المنطقة[3] كما أنه في عهد الخليفة الظاهر ظهر وباء شديد أصاب الحيوانات من الابقار التي يستخدمها الفلاح في زراعة الأرض وقد نتج عن ذلك حدوث ازمة اقتصادية مما أدى الى ارتفاع أثمان الماشية ممّا اضطر الناس الى بيع متاعهم إزاء عدم بيع ما شيتهم وأصبحوا ينادون في الطرقات **" الجوع الجوع يا أمير المؤمنين لم يصنع بنا هذا ابوك !!** وللتصدي لهذه الازمة أمر الخليفة الظاهر بعدم ذبح الابقار او المتاجرة بها حرصاً على زيادة الإنتاج الحيواني وكذا تحسين حال الزراعة [4]

أورد المؤرخ **ابن إياس** في كتابه **((بدائع الزهور في وقائع الدهور))** أنه في عهد الخليفة الظاهر اضطربت أحوال الديار المصرية وظهر عجز مالي بعد سيطرة **الأمير حسان شيخ عربان جبل نابلس** على خراج البلاد الشامية وتعرضت مصر لازمة اقتصادية حادة بسبب ما استنزفته الحرب من أموال لقتال هذا المتمرد[5]

---

[1] الظاهر لإعزاز دين الله: هو أبو حسن علي بن الحاكم منصور ويكنى أبا هاشم بويع له بالخلافة وهو صبي سنة 411هـ توسع على مصر، الشام والمغرب، توفي سنة 427 هـ، أنظر الذهبي، سير اعلام النبلاء، ج 15 ، ص 184.

[2] زنوبة نادى مرسى، المرجع السابق، ص 129.

[3] فوزية كررز، السيطرة الاقتصادية الهلالية بالمغرب الإسلامي، دورية كان التاريخية، العدد 12 ، 2012 ، ص 51.

[4] أحمد مختار العبادي، في التاريخ العباسي والفاطمي، ص 295.

[5] ابن اياس محمد، بدائع الزهور في وقائع الدهور، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، د س ، ص 45.

وقد تناول المسبحي الى الازمة الاقتصادية التي اجتاحت مصر زمن الفاطميين فيقول: **(انصرف ماء النيل انصرافاً متداركاً فاحشاً ولم تروى منه الضباع ولا زكت منه الارضيين ، فكثر ضجيج الناس بمصر واستغاثتهم بالله...ووقع الازدحام على الغلات ...وابتيع القمح بدينارين سراً..وبيع الخبز أربعة ارطال بدرهم وثمن..)** [1]

وفي سنة 462 هت – 1069 مـ وقع غلاء شديد في الأسعار في مصر زمن الفاطميين، وهرب الكثير من الناس الى بغداد من الجوع واضطر الخليفة المستنصر الى بيع 80 الف قطعة بلور ثمينة و 758 الف قطعة من الديباج و 20 الف سيف محلى وغير ذلك من الأشياء الثمينة من اجل حل الازمة[2]

كما حدثت أزمة أخرى في عهد الخليفة المستنصر بالله استمرت **7 سنوات** وأكل الناس بعضهم وبيع القمح فيها بـ 70 دينار وأكل الناس الميتة والكلاب والقطط، وبيع الكلب بـ 5 دنانير والقط بـ 3 دنانير، وأوردت المصادر أن مدينة الفسطاط كانت بها حارة تسمى بـ حارة الطبق وكانت يوجد بها 20 بيت بيعت كلها بطبق من الخبز، لذلك سميت بحارة الطبق[3]

وختاماً لما سبق التطرق اليه يتضح لنا ان الأنشطة الاقتصادية التي كانت تزاول في مصر زمن الفاطميين والتي تتجسد في الزراعة ، الصناعة والتجارة كان كل محور من هذه الأنشطة الاقتصادية يؤثر في الاخر، فمثلاً عندما تطورت الزراعة والصناعة هذا أدى بطريقة مباشرة الى ازدهار الحركة التجارية لان التجارة لا يمكنها ان تتبلور دون وجود صناعات وحرف ومنتوجات زراعية لكي تتاجر بها والعكس صحيح أنه لولا التجارة وعروض البيع والشراء لما برزت المنتوجات الزراعية ومختلف المصنوعات لذلك فإن كل

[1] المسبحي محمد بن عبيد الله، أخبار مصر في سنتين 414 – 415 هـ، تحقيق وليم ج ميلورد، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة 1980، ص 32,

[2] سالم سليمان العيسى، المعجم المختصر للوقائع التاريخية، العسكرية الاجتماعية والدينية من بدء الهجرة حتى عام 1950 م ، ط1، دار النمير، سوريا، 1996، ص 216.

[3] محمود السعدني، مصر من تاني، مطابع الاخبار، دب ، دس، ص 39، 40.

منهما يجسد ويكمل الاخر، دون ان نغفل عن السياسة الحكيمة والراشدة التي انتهجها الخلفاء، كما أثرت مياه النيل على تدهور الأوضاع الاقتصادية عند قصوره او استبحاره فكلتى الظاهرتين تؤثر سلباً في النشاط الاقتصادي.

دأبت الدولة الفاطمية منذ انتقالها الى مصر على تحصيل جميع الضرائب والمستحقات اللازمة لبيت المال وفي مقدمتها الزكاة، الخراج والجزية والمكوس وغيرها من الموارد التي تساهم في الاستقرار المالي للدولة.

المبحث الأول: الموارد الشرعية:

اتسمت السياسة المالية للفاطميين بالحزم، خاصة من ناحية جباية مختلف الضرائب والموارد المالية لدعم بيت مال الدولة، واستغلال هذه الإيرادات في مشاريع إصلاحية لصالح الرعية، كما أن الفاطميين قاموا بتعيين شخص معين كصاحب لبيت المال.[1]

المطلب الأول: الزكاة – النّجوى:

الزكاة في **اللغة** هي النّماء والزيادة يقال زكا المال إذ نما وازداد،وتستعمل بمعنى الطهارة، يقال فلان زكي العرض، أي طاهر.[2]

أما شرعا: فهي فريضة محكمة لا يسع تركها ويكفر جاحدها ، ثبتت فريضتها بنص الكتاب والسنة.[3]

لذلك فالزكاة هي واجبة شرعاً تجب في الأموال المرصدة للنماء لا لسد الحاجة، وهي حق عام من حقوق الدولة الإسلامية، ولكن الدولة مقيدة في طرق انفاق هذا الحق العام طبقاً لما تنص عليه الشريعة.[4]

---

[1] فؤاد عبد الله العمر، مقدمة في تاريخ الاقتصاد الإسلامي وتطوره، ط1، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، السعودية، 2003، ص 182.

[2] الموصلي عبد الله، الاختيار لتعليل المختار، تحقيق شعيب لأرنؤوط، ط1، دار الرسالة العالمية، دمشق، 2009، ج1، ص 329 – 330.

[3] المصدر نفسه، ص 330.

[4] عباس حسني محمد، السياسة المالية للدولة الإسلامية، دار الالوية، دط، ج1، ص 115.

أماّ عن دليل مشروعية الزكاة في الكتاب والسنة يقول الله تعالى: ﴿ **خذ من أموالهم صدقة تطهرهم وتزكيهم بها وصلي عليهم إن صلواتك سكن لهم**﴾[1]

ويقول أيضاً: **" ليس البر أن تولوا وجوهكم قبل المشرق والمغرب ولكن البّر من ءامن بالله واليوم الاخر والملائكة والكتاب والنبيين وءاتى المال على حبه ذوي القربى واليتامى والمساكين وابن السبيل والسائلين وفي الرقاب وأقام الصلاة وءاتى الزكاة"** [2]

أمّا في السنة يقول الرسول **" صلهم":** ﴿ **خذها من أغنيائهم**﴾[3]

وهكذا يمكننا القول بأن الزكاة تؤخذ من أغنياء المسلمين لترد على فقراءهم ومن مظاهرها وأثارها تحقيق التكافل الاجتماعي والاخوة الإنسانية.[4]

كانت الزكاة في أول الامر صدقة اختيارية غير محددة النصاب[5]حيث يقول الله عز وجل : ﴿**والذين في أموالهم حق معلوم للسائل والمحروم**﴾[6] كما أنها تتضمن عدة أنواع منها، **زكاة على أموال التجارة، زكاة على الذهب والفضة زكاة على الزرع والثمار، زكاة على المواشي والانعام وزكاة على المعدن والركاز ولا تجب الزكاة الاّ عند تحقق شرطين :**

الأول هو اكتمال النصاب، والثاني مرور عام على ملكية هذه الأشياء [7]

---

[1] سورة التوبة، الآية 103.

[2] سورة البقرة، الآية 176.

[3] أخرجه البخاري 1395 ومسلم 19 وهو في المسند 2071 وصحيح إبن حبان 5081

[4] أبو زيد شلبى، تاريخ الحضارة الإسلامية والفكر الإسلامي، مكتبة وهبه، القاهرة، 2012، ص 273.

[5] حسين الحاج حسن، النظم الإسلامية، ط1، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، 1987، ص262.

[6] سورة المعارج، الاية 24، 25.

[7] حسين الحاج حسن، المرجع السابق، ص 263.

كما ورد تعريف الزكاة لدى المقريزي فقال: هي عبارة عن رسم مالي تؤخذ ممن يعتنقون المذهب الفاطمي. [1]

كما أكد أن الزكاة كانت تجبى من الناس والمساكين وتصرف في مصارفها الشرعية، ويعتبر **السلطان صلاح الدين يوسف بن أيوب** هو اول من جبى زكاة مصر [2]

كما يعرفها القاضي النعمان في كتابه: **المجالس والمسايرات** بـ: الاعمال ولعلها زكاة الخمس التي تفرض للامام وتسمى أيضاً بالواجبات وهي ما يجب إستيفاؤه من الضرائب، حيث يقول: **((وأكثر خروج العمال والمتولين انما يكون قبل وقت أخذ الواجب...** [3]

يقول ابن مماتي في كتابه: **" قوانين الدواوين"**

الزكاة تجب على كل مسلم تام الملك على ما يجب فيه الزكاة ولا تصح حتى ينوى أنها زكاة ماله... والزكاة تنعقد بالحول والنصّاب" فمثلاً اذا بلغ الذهب نصابه 84 مثقالا[4] فيه نصف مثقال واذا بلغ الورق 200 درهم ففيها خمسة دراهم زكاة[5]

وأكد الامام أبو حنيفة بأن الزكاة تجب في الثمار والزروع الذهب والفضة، القمح والشعير، التمر والابل، البقر والغنم ضأنها وماعزها. [6]

---

[1] المقريزي، تقي الدين اتعاظ الحنفا بأخبار الائمة الفاطميين، الخلفاء، ج2، ص 50.

[2] المقريزي ،تقي الدين، المواعظ والاعتبار بذكر الخطط والاثار، ط2، مكتبة الثقافة الدينية، القاهرة، 1987، ج1، ص 108، 109.

[3] القاضي النعمان ، المجالس والمسايرات، ص 405.

[4] المثقال: هو عبارة عن مكيال وزنه 4.25 غرام فضية،((أنظر عبد القديم زلوم، المرجع السابق، ص61))

[5] ابن مماتي، المصدر السابق، ص 308، 309

[6] إبن حزم أبي محمد، المحلى بالاثار، تحقيق أحمد محمد شاكر، ط1، إدارة الطباعة المنيرية، مصر، 1928، ص 205، 209

كانت الزكاة في العصر الفاطمي تعرف **بالنجوى** وهي أحد الموارد الهلالية، وكانت تحصل من جميع ما يرد الى البلاد وعن طريق منافذها الطبيعية، حيث كان الفاطميون يأخذون الزكاة على المواشي التي تصل مع أهل برقة الى البحيرة بحثاً عن المراعي وتحصل كذلك من تجار الكارم القادمين عن طريق عيذاب بما معهم من السلع الذي حال عليها الحول [1]

وفي مصر خلال العهد الفاطمي هناك من يرأس ديوان الزكاة يسمى **متولي الزكاة** ويساعدونه مجموعة من العمال

وكان يجب على متوليها أن يترفع من المستخدم قبله عملا جامعاً حتى يحصي له، من تجب عليه الزكاة خلال السنة ، كما أن المصادر لم تفصح لنا من تولى[2] هذا الديوان في مصر زمن الفاطميين الاّ أن **يعقوب بن كلس ومعه عسلوج**[3]كانا قد توليا أمر الخراج، ووجوه الأموال والحسبة والجوالى وغيرها .[4]

كما حر الفاطميون على تعيين متولي الزكاة، وكان على الاسماعيليين أن يدفعوا للحكومة ممثلة في شخص الداعي أو نقبائه ما يعرف بالفطرة أو النجوى وقدرهما ثلاث دراهم وثلث وبعد ذلك يحمل الى الخليفة.[5]

---

[1] سليمان سمير عبد الله المرجع السابق ، ص59

[2] يعقوب بن كلس: هو يعقوب بن يوسف بن إبراهيم بن هارون بن داود، بن كلس وكنيته أبو الفرج، ولد ببغداد سنة 318هـ – 930م وتوفي عام 380هـ –990م، وسلم له جوهر رئاسة الدواوين بعد فتح مصر (أنظر سليمان سمير عبد الله المرجع السابق ، ص38

[3] عسلوج بن الحسن: هو من الطبقة الأولى في الحكم الفاطمي وبالتعاون مع يعقوب بن كلس استبدلوا الدينار المعزي بالدنانير الأخرى التي كانت متداولة ((أنظر المرجع نفسه، ص69)).

[4] نفسه، ص 60.

[5] أيمن فؤاد سيد، المرجع السابق، ص 528.

كما كانت الزكاة تؤخذ من التجار وما يدخلون به من ذهب وفضة، حيث كانوا يأخذون على كل مائتي درهم، خمس دراهم ثم لا تشترى بها شيء وخرج به، وعاد بنظير المبلغ الأول لا يؤخذ منه شيء حتى يتجاوز السنة، كما جعلوا السنة عشرة أشهر. [1]

وانطلاقاً مما سبق ذكره يمكننا القول بأن الزكاة هي فريضة على كل مسلم اذا تحقق شرطها هذا من جهة ومن جهة أخرى تعتبر أحد الموارد المالية للدولة الفاطمية التي عملت على جبايتها وتحصيلها ممن وجبت فيهم.

[1] القلقشندي، المصدر السابق، ج3، ص 461 – 462.

المطلب الثاني: الخراج:

يعتبر الخراج أحد الموارد المالية للدولة الفاطمية ، والخراج مصطلح عربي يدل على الكراء والغلة وقد ورد ذكره في قوله تعالى: ﴿ **أم تسئلهم خرجا فخراج ربك خير وهو خير الرازقين**﴾[1]

وقال أيضاً: ﴿**قالوا ياذا القرنين إن يأجوج ومأجوج مفسدون في الأرض، فهل نجعل لك خرجاً على أن تجعل بيننا وبينهم سداً**﴾[2]

انطلاقاً من هذه الايات يرى بعض المفسرين وعلى رأسهم **ابن كثير** في كتابه : **تفسير القران الكريم** بأن الخرج والخراج يحملان معنى واحد ، وهو الاجر والرزق[3]

وقد عرفه القاضي أبو يوسف بقوله: **((أمّا الفيء فهو نفسه الخراج والله أعلم))**[4] واستدل بقوله تعالى﴿**ما أفاد الله على رسوله من أهل القرى فالله وللرسول ولذي القربى واليتامى والمساكين وابن السبيل كي لا يكون دولة بين الأغنياء منكم**﴾[5]

كما ورد ذكر لفظ الخراج في السنة النبوية فعن عائشة رضي الله عنها قالت: قال رسول الله" صلهم": ﴿**الخراج بالضمان**﴾ يقصد هنا بالخراج المبيع إذا كان له دخل أو غلة.[6]

---

[1] سورة المؤمنون، الاية 72,

[2] سورة الكهف، الاية 94.

[3] ابن كثير ، عماد الدين بن أبي الفداء ، تفسير القرآن الكريم، تحقيق محمود بن الجميل، ط1، دار الامام مالك، الجزائر ، 2006، ج3، ص 367، 152.

[4] سورة الحشر ، الاية 7.

[5] النسائي ابن علي المجتبى من السنن المشهور بسنن النسائي، تحقيق الالباني، بيت الأفكار الدولية، عمان ، دس، رقم 4490 حسن، ص 468.

[6] أبي داوود، سنن أبي داوود، تحقيق ناصر الدين الالباني، ط1، مكتبة المعارف، عمان، 1988، رقم 3389، صحيح، ص 610، 611.

كما ورد ذكر الخراج مرة أخرى في قوله صلهم ليعبر عن الاجر فقال: **((لأن يمنح أحدكم أخاه أرضه خير من أن يأخذ عنها خراجاً معلوماً))** لذلك فإن الخراج هو ما وضع على رقاب الارضيين من حقوق تؤدي عنها[1]

كما عرف المقريزي الخراج في كتابه **الخطط** بأنه ما يؤخذ من الأراضي التي تزرع حبوباً ونخلاً وفاكهةً وما يؤخذ من الفلاحين هدية مثل الغنم والدجاج...وغيره من طرف الريف.[2]

أو هو أجرة الأرض، الاتاوة أو الغلة والحصة من المال تدفع سنوياً من غلة الأرض على اعتبار أن الأرض ملكية عامة للأمة الإسلامية .[3]

كما أن كاتب الخراج يسمى **بـ قلم التصريف**[4] وأول ما دون هذا الديوان كان بدمشق والعراق على ما كان عليه من قبل الإسلام، حيث كان ديوان مصر بالقبطية والذي عربه هو الخليفة عبد الملك بن مروان[5] لذلك فهو غايته خدمة الإسلام وكانت أحكامه مستقرة – عادلة ومنضبطة.[6]

كما أكد كل من المستشرق **فلها وزن** ، **بيكر و كايتاني** بأن العرب لم يكونوا يفرقون بين ضريبة الرأس وضريبة الأرض، حيث أنه في النظام الساساني كان يصطلح على لفظ

---

[1] الماوردي، الاحكام السلطانية والولايات الدينية، تحقيق أحمد مبارك البغدادي، ط1، دار ابن قتيبة الكويت، 1989، ص 186.

[2] المقريزي تقي الدين، المواعظ الاعتبار بذكر الخطط والاثار، ج1، ص 103.

[3] عبد الصبور شاهين وإصلاح عبد السلام الرفاعي، مصر في الإسلام، دار قباء، القاهرة، 2000، ص 176.

[4] قلم التصريف: أي كتابة حساب لاموال و القيام بتحرير عقود الضمان والقيالة.((أنظر سليمان سمير عبد الله، المرجع السابق، ص 69

[5] المقريزي تقي الدين، المواعظ والاعتبار بذكر الخطط والاثار، ج1، ص 98.

[6] عبد المتعال محمد الجبري، أصالة الدواوين والنقود العربية، ط1، مكتبة وهبه، القاهرة، 1989، ص 25.

الخراج بمعنى ضريبة الرأس والطسق بمعنى ضريبة الأرض وهو نوع من الايجار تدفع الى الناتج مقابل الاستفادة من الأرض.[1]

بالإضافة الى ذلك كان ديوان الخراج يشرف على شؤون الجبايات وجميع القضايا المالية للدولة ويتولى تسجيل ما يرد وما ينفق من الأموال في مختلف الوجوه، فهو بمثابة مصلحة المالية.[2]

لذلك فالخراج هو ضريبة نتاج تعود بعض فوائدها على المدفع في مشاريع لصالحهم.[3]وأن الخراج يقل او يكثر حسب الاهتمام بالتعمير وإصلاح الجسور وتحسين وسائل الرّي. [4]

كان متولي الخراج يجلس في الوقت الذي تتهيأ فيه قبالة الأرض في المسجد، وكان للخراج سجلات خاصة تسجل فيه أسماء البلدان ومبالغ الصفقات وأن كل من تقبل أرضا كان يتولى زراعتها وإصلاح جسورها وسائر وجوه أعمالها إلاّ أنه كان هناك بعض المتقبلين كانوا يتأخرون في دفع الأقساط إمّا عجزاً او تهرباً[5].

أكد الماوردي أنه قبل وضع الخراج يجب مراعاة مجموعة أسس وهي: **ما يختص بالأرض من جودة يزكوا بها زرعها أو رداءة يقل ريعها ، ما يختص بالزرع من اختلاف أنواعه من الحبوب والثمار فمنها ما يكثر ثمنها ومنها ما يقل، كذلك ما يختص بالسقي والشرب، هذا الأخير ينقسم بدوره الى أربعة أقسام، ما سقاه الادميون بغير آلة أي سقي سيحا كذلك ما سقاه الادميون بآلة كالنواضح وما سقته السماء بمطر أو ثلج يسمى عذي والرابع ما**

---

[1] غيداء خزنة كاتبي، الخراج منذ الفتح الإسلامي حتى أواسط القرن الثالث الهجري، الممارسات والنظرية، ط2، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1997، ص 104

[2] حسان حلاق، دراسات في تاريخ الحضارة الإسلامية،ط2، دار النهضة العربية، بيروت، 1999، ص 36.

[3] شوقي أبو خليل ، في التاريخ الإسلامي، ط1، دار الفكر، دمشق، 1996، ص 235.

[4] محمد عبد الله عودة وأخرون، مختصر التاريخ الإسلامي، الاهلية للنشر، دب، 1989، ص 60.

[5] جمال الدين الشيال، دراسات في التاريخ الإسلامي ،ط1، مكتبة الثقافة الدينية، القاهرة، 2000، ص97، 98,

سقته الأرض بندواتها وما استكن من الماء في قرارها فيشرب زرعها وشجرها يسمى البعل.[1]

كما أن ديوان[2] الخراج لم يكن في المركز هو الأداة الوحيدة في جمع الخراج إذ كان يضم جهازا كبيرا يحتوي على عدد كبير من العاملين في الميدان ويسمى بعامل الخراج والضياع والعبئ الأكبر كان يقع على عامل الخراج الذي يشرف على عملية الزرع من بدايتها الى غاية نضج المحصول وجباية خراجه.[3]

كان الخراج في العهد الفاطمي يجبى بالدينار المغربي حيث بلغ مقداره في مصر على أيام الفاطميين الذي جبي لأول مرة ثلاثة ملايين وأربعمائة ألف دينار، [4] ومن مظاهر جباية الخراج خلال العهد الفاطمي هو ظاهرة قبالة الارض التي كانت من أهم الوسائل لجباية الخراج والتي كانت معروفة في مصر منذ الفتح الإسلامي، كما شجعت الدولة الفاطمية أهالي صعيد مصر على استصلاح الأراضي والمناطق المهجورة ومنحو لهم حق ملكيتها مقابل خراج معلوم يؤدونه سنوياً ، كما فرضت الخراج على الأراضي البور.[5]

بالإضافة الى ذلك أبرمت الحكومة الفاطمية عقود مع المتقبلين او الضامنين لمدة أربع سنوات وذلك عن طريق المزايدة لإتاحة الفرصة لهما لتعويض الخسارة في حال تدهور حالة الأرض أثناء انخفاض النيل، بالإضافة الى اهتمامها بتطهير الخلجان وحفر ما تحتاج اليه من بعض المناطق بغية توسيع المساحة الزراعية أو على الأقل المحافظة عليها، ودأبت

---

[1] الماوردي، المصدر السابق، ص 189، 190

[2] الديوان : هو موضع لحفظ ما يتعلق بحقوق السلطنة من الاعمال والأموال ومن يقوم بها من الجيوش والعمال, ((أنظر المصدر نفسه ، ص 259))

[3] قدامة بن جعفر، الدواوين من كتابة الخراج وصنعة الكتابة ،تحقيق مصطفى الحياري، الجامعة الأردنية، عمان، 1986، ص 24.

[4] سليمان سمير عبد الله ،المرجع السابق، ص 49.

[5] المرجع نفسه، ص 50.

على قياس مياه النيل وفق **مقياس الروضة**[1] وارتبطت جباية الخراج في العهد الفاطمي ارتباطاً وثيقاً بزيادة النيل وانخفاضه لأن مصر بلد زراعي يعتمد في زراعته على نظام ري ثابت[2] كما منع الخليفة المعز لدين الله على عدم النداء عند انخفاض النيل حتى لا تضطرب أحوال البلاد كما حدث في سنة 387هـ - 997م عندما انخفض النيل تحت 16 ذراعاً فوقع الغلاء في مصر واجتمع الناس تحت قصر الزمردة يستغيثون الخليفة الحاكم بأمر الله بأن يصلح أحوالهم.[3]

كما تبنى الفاطميون سياسة حكيمة في جباية الخراج تقوم على العناية بالفلاحين وعدم ارهاقهم بالضرائب وأول من تولى إدارة هذا الديوان بمصر خلال العهد الفاطمي هو **رجاء بن صولاب** الذي عينه القائد جوهر، كما تولاه زمن الخليفة الظاهر لإعزاز دين الله **أبو الفرج ابن الموفقي** الذي ضمن أن يزيد الخراج على يده بـ ثلاثين ألف دينار.[4]

جدول رقم 02: يمثل قيمة الخراج في عهد الخليفة المعز:[5]

السنة	الخراج بالدينار الفاطمي	المساحة بالافدنة	متوسط خراج الفدان بالقروش
358هـ 969هـ	ألف ألف ومائتي ألف دينار	/	/
359هـ 970م	ثلاثة ألاف الف دينار ومائتي ألف دينار	646/745	297 ½

[1] مقياس الروضة: هو عبارة عن عمود رخامي وما يزال قائماً الى الان في الطرف الجنوبي لجزيرة الروضة، ((أنظر المرجع نفسه، ص 70))

[2] المرجع نفسه ، ص 51، 53.

[3] نفسه، ص 54.

[4] سليمان سمير عبد الله، المرجع السابق، ص 54 – 56.

[5] عمر طوسون، مالية مصر من عهد الفراعنة الى الان ، ط2، مكتبة مدبولي، القاهرة، 2000، ص 222، 223، 224

360هـ 971م	ثلاثة ألاف ألف دينار ومائتي ألف دينار	646/745	297 ½

وكان الخراج لا يجب إلاّ إذا أوفى النيل 16 ذراعاً وقد كان أقل حد للري دون خوف القحط هو 12 ذراعاً وكان يخشى من الاستبحار إذا بلغ النيل 18 ذراعاً، وكان يتأخر مبلغ من الخراج في كل عام في جهات الضمان والمتقبلين قسم يقال له **البواقي** وكان الولاة يتشددون في طلبه مرة ويتسامحون مرة وكانت جباية الخراج تتم على أساس نظام القبالة.[1]

وكانت جباية الخراج في مصر ترتبط بنهر النيل وفي هذا الصدد يقول محفوظ بن سليمان : **((اذا تم يقصد به النيل)) 16 ذراعاً فقد وفى خراج مصر، فإذا زاد بعد ذلك ذراعاً واحداً زاد في الخراج مائة الف دينار لما يروى من الاعالي، واذا زاد بعد ذلك ذراعاً أخرى نقص مائة ألف من الخراج...)**[2].

وهكذا يمكننا القول بأن الخراج كان يمثل أحد أهم إيرادات الدولة الفاطمية في مصر وذلك لما يحققه من دخل وفير لبيت مال الدولة.

[1] أيمن فؤاد سيد، المرجع السابق، ج 1، ص 517.

[2] ابن الكندي، فضائل مصر المحروسة، دط، ص 17، to pdf :http://www.al.mostafa.com

المطلب الثالث: الجزية: الجوالي:

الجزية في اللغة حسب ابن منظور هي مشتقة من الفعل الثلاثي **جزى** وهي من الجزاء بمعنى المكافآة على الشئ.

فكأن الجزية أثبتت للذمي الامن العام على نفسه وأهله وماله في المقام والسفر [1]

عرفها المقريزي في كتابه **الخطط** بأنها تعرف بالجوالى فإنها تستخرج سلفا وتعجيلا في غرة السنة وكان يتحصل منها مال كثير فيما مضى[2]

عرفها الماوردي بقوله: **((موضوعة على الرؤوس واسمها مشتق من الجزاء، اما جزاءاً على كفرهم لأخذها منهم صغاراً وإمّا جزاء على أماننا لهم لأخذها منهم رفقاً))**[3]

والجزية شرعا هي الوظيفة المأخوذة عن الكافر لإقامته بدار الإسلام في كل عام[4] وقد عفي من دفع الجزية كل من النساء ،الصبيان ،الشيوخ ،الاعمى والعبد.[5]

أمّا عن دليل مشروعية الجزية في الكتاب والسنة يقول الله عزوجل : ﴿ **قاتلوا الذين لا يومنون بالله ولا باليوم الاخر ولا يحرمون ما حرم الله ورسوله ولا يدينون دين الحق من الذين أوتوا الكتاب حتى يعطوا الجزية عن يد وهم صاغرون**﴾[6]

---

[1] ابن منظور، لسان العرب، تحقيق عبد الله علي الكبير وآخرون، دط، 1981، ج9، مجلد1، ص 619.

[2] المقريزي تقي الدين، المواعظ والاعتبار بذكر الخطط والاثار، ج1، ص 107.

[3] الماوردي، المصدر السابق، ص 181.

[4] أحمد عبد العزيز المزيني، الموارد المالية في الإسلام، ط1، ذات السلاسل، الكويت، 1994، ص 460

[5] قطب إبراهيم محمد، النظم المالية في الإسلام، ط4، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 1996، ص 103.

[6] سورة التوبة، الاية 29.

أماّ في السنة **عن ابي هريرة رضي الله عنه قال : قال رسول الله صلهم:﴿أمرت أن أقاتل الناس حتى يقولوا لا اله الا الله فإن قالوها فقد عصموا مني بها دمائهم وأموالهم الا بحقها وحسابهم على الله﴾**[1]

لذلك فإن الجزية تؤخذ من الذين أعرضوا عن الإسلام واختارو سبيل الكفر، وهي تعتبر بذلك مورد مالي لبيت مال المسلمين يصرف على عامة الناس.[2]

كما أن الجزية والخراج هما لفظان متبادلان لإشتراكهما في معنى واحد، وهو أن كل منهما مال يؤخذ من الذمي.[3]

وهكذا فإن الجزية هي مبلغ من المال يوضع على رؤوس أهل الذمة يدفعونها كما يدفع المسلم الزكاة، وذلك مقابل حمايتهم بالدفاع عنهم وعن أموالهم، ولهم الحرية في ممارسة شعائرهم الدينية.[4]

وأختلف في مقدار الجزية في مصر خلال العصر الفاطمي حيث فرض على **الغني** أربعة دنانير وسدس **والمتوسط** ديناران وقيراطان، ومن **الفقير** دينار واحد وثلث وحبتان وكان يضاف الى هذه الطبقات الثلاث درهمان وربع كرسوم وأجرة للقائمين على جبايتها، وهناك شروط للمعنيين بالجزية هي الحرية والبلوغ، وعن وقت استيفاء الجزية بمصر كانت خلال

---

[1] أخرجه أبو عبيدة 26 – حم2: 502 من وجهين أخرين عن محمد بن عمر وبهذا الاسناد.

[2] حميد بن زنجويه، كتاب الأموال، تحقيق شاكر ذيب ، فياض، ط1، مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية ، السعودية، 1986، ج1، ص 169.

[3] عثمان صبري عثمان عوض، الجزية في عهد الرسول "صلهم" دراسة تاريخية، اشراف جمال جودة، رسالة ماجيستارفي التاريخ، كلية الدراسات العليا ، جامعة النجاح الوطنية، فلسطين2009، ص 28.

[4] سليمان سمير عبد الله، المرجع السابق، ص 57

شهر محرم من كل عام، ظف لى ذلك أنه يمنح لمن يدفع الجزية وصل أو براءة تدل على دفعه الجزية [1]

أمّا عن الشخص الذي يتولى رئاسة ديوان الجزية هو **الناظر** ولديه بعض الموظفين يساعدونه في ذلك، وكان راتب متولي الجزية يقدر بـ مائة وسبعون دينار شهرياً شأنه في ذلك شأن أصحاب الدواوين الكبرى في الدولة الفاطمية، حيث تولى هذا الديوان في عهد الخليفة الحافظ **هو المهب بن أبي البقاء** [2]

وكانت الجزية تؤخذ من الحرفيين والتجار في المدن أمّا في القرى فقد كان يتولى جبايتها لحساب الديوان **عرفاء النعمة** حيث يكتبون مطالعة بكل صبي يولد لوقته وبمن ملك منهم وكتابة أسماءهم في جريدة مفردة خاصة بهم، كما كان يتم تسجيل أسماء من تجب عليهم الجزية بالديون بذكر الاسم على اليمين من الورقة ومبلغ جزيته ولا يقتصر على تقدم ورود مبلغ جزيته كل طبقة بل بذكر المبلغ وتحته ما لعله انساق باقيا على ذلك الاسم من باقي جزيته لسنة خالية[3]

والطريقة المتبعة لتدوين هذه الأسماء في الديوان هي كتابتها مسلسلة حسب حروف المعجم، لتسهيل خدمة الاسم ومعرفة ما أداءه.[4]

أورد القلقشندي بأن الجزية هي الضريبة تؤخذ من اهل الذمة سنوياً في قسمين : **القسم الأول ما في حاضرة الديار المصرية من الفسطاط والقاهرة يتولى جمعها ناظر يعين من طرف السلطان بتوقيع شريف، ويتبعه مباشرون، عامل وشهود وتحت يده حاشر** [5] **اليهود**

---

[1] المرجع نفسه، ص 57ن 58.

[2] نفسه، ص 58

[3] سليمان سمير عبد الله، المرجع السابق، ص 57، 58

[4] نفسه ، ص 58

[5] الحاشر: هو موظف مهمته جباية الجزية من أهل الذمة ((أنظر المرجع نفسه، ص 73))

وحاشر النصارى ويعبر عنهم بالنشو، أمّا خارج حاضرة الديار المصرية من سائر بلدانها فإن جزية أهل الذمة في كل بلد تكون لمقطع تلك البلد من أمير او غيره تجرى مجرى مال ذلك الاقطاع[1]

وانطلاقاً مما سبق ذكره يتضح لنا أن الجزية من الموارد الشرعية التي نص على شرعيتها الكتاب والسنة، وهي تعتبر أحد الإيرادات الرسمية لبيت مال الدولة الفاطمية في مصر وأن دفعها من قبل أهل الذمة يؤمن لهم العيش بأمان واستقرار في الأراضي الإسلامية مع تمتعهم بممارسة كل شعائرهم الدينية انطلاقاً من عقد الذمي.

وهكذا يمكننا القول أن كل من الزكاة ، الخراج والجزية كانت من أهم الإيرادات المالية في مصر الفاطمية وهي واجبة لانهم يعتبرون الحق العام يجب جبايته من أجل تحقيق التكافئ الاجتماعي والقضاء على الطبقية في المجتمع.

[1] القلقشندي، المصدر السابق، ج3، 462، 463

المبحث الثاني : الموارد الغير شرعية: المكوس أو العشور

بمجرد وصول الفاطميين الى السلطة دأبوا على استغلال جميع إمكانيات مصر الزراعية والصناعية الى أقصى درجة خاصة من ناحية العائدات المالية التي تلبي احتياجاتهم الخاصة وقاموا بإعادة الأموال **الهلالية كالمكوس** وهي ضريبة غير شرعية فرضها الفاطميون لمواجهة النفقات الباهضة لبلاطهم واحتفالاتهم [1]

كما أن العشور هي من الموارد التي لم يتم ذكرها في القرآن الكريم، ولكنها اجتهاد ظهر في عهد الخليفة عمر بن الخطاب، حيث يقول أبو يوسف: **أن أهل منيح كتبوا الى عمر بن الخطاب يقولون دعنا ندخل أرضك تجاراً وتعشرنا ، فشاور عمر الرسول صلهم بذلك فأشاروا عليه به، فكانوا أول من عشر من أهل الحرب.**[2]

المكوس أو العشور هي ضريبة تفرض على البضائع في المدن والسواحل على البضائع الواردة الى الموانئ، حيث يدفع العشر من قبل المسلمين، والخمس على بضائع الأجانب، لان هذه الضرائب توفر مداخيل وفيرة للدولة لذلك نجد أن الخليفة الحاكم بأمر الله عمل على تحقيقها وجباتها وأحياناً قام بالغاءها [3]

العاشر او الماكس هو من ينصبه الامام على الطريق ليأخذ الصدقات من التجار وليأمنوا به من اللصو ، كما لا يجب الخلط بين العشر والعشور ، **فالعشر** هو الزكاة التي تفرض

[1] أيمن فؤاد سيد، المرجع السابق، ج 1، ص 521، 513.

[2] القاضي أبو يوسف، المصدر السابق، ص 162.

[3] عبد المنعم ماجد ، ظهور الخلافة الفاطمية وسقوطها في مصر، ط4، دار الفكر العربي، القاهرة، 1994، ص 247، 248

على الخارج من الارض ويجب أن يكون دافع العشر مسلماً، أمّا **العشور** فهي تجب في الأموال التجارية مهما كان نوعها اذ انتقل بها صاحبها.[1]

كما أن المكس هو مجموعة من الضرائب التي كانت تفرضها الدولة الإسلامية حيث كانت تؤخذ بغير حق، وغير وجه شرعي، لأنها لم تثبت شرعيتها لا في الكتاب ولا في السنة، **حيث يقول الرسول صلهم : ﴿لا يدخل الجنة صاحب مكس﴾**[2] ويقصد به العاشر أيضاً [3]

يمكننا تعريف المكوس أو العشور بأنها حق للمسلمين يؤخذ من مال أهل الذمة وعروض تجارتهم وأهل دار الحرب المارين على حدود دولة الخلافة والذي يتولى أخذها يسمى **العاشر**[4]،

حيث فرض الفاطميون مجموعة من المكوس على السلع والبضائع الواردة مع بعض التجار الأجانب الا أنه في عهد الخليفة الحاكم بأمر الله قام بإلغاء الكثير من المكوس التي أستجدت منها : مكس الرطب، مكس دار الصابون، ومكس بعض التجارات التي كانت تصل بحراً الى مدينة القلزم، كما أن المكوس خلال العهد الفاطمي كانت تجبى لدار الشرطة بالقاهرة ومصر[5]

كما رفعت المكوس في عهد الخليفة الحاكم خلال سنة 403هـ 1024هـ على جميع الغلات الواردة الى السواحل والأسواق.[6]

---

[1] أحمد عبد العزيز المزيني، المرجع السابق، ص 233، 234.

[2] سنن أبي داوود، رقم 2937 ضعيف، ص 523

[3] أحمد عبد العزيز المزيني، المرجع السابق، ص 235.

[4] عبد القديم زلوم، المرجع السابق، ص 107.

[5] المقريزي، اتعاظ الحنفا بأخبار الائمة الفاطميين الخلفا، ج2، ص 16

[6] بن حماد أبي عبد الله، أخبار ملوك بني عبيد وسيرتهم، تحقيق التهامي نقرة وعبد الحليم عويس، دار الصحوة، القاهرة، دس، ص 99.

وفي مصر خلال العصر الفاطمي بلغ عائد الأموال المحصل من المكوس مائة ألف دينار سنوياً، وكان أشهر المكوس، مكس البهار.[1]

كما كانت مراصد المكوس منتشرة في كل مكان ، حيث حاول الكثير من الفقهاء اعتبار الضرائب الجمركية، داخلة ضمن الزكاة حيث بإمكان التاجر أن يطوف جميع البلدان عاماً كاملاً إذا دفع ضريبة المكس.[2]

للإشارة فقط يؤكد ابن تيمية في كتابه ((**السياسة الشرعية في اصلاح الراعي والرعية** أن ضريبة العشور تؤخذ من تجار أهل الحرب اذا تاجروا في غير بلادهم[3]

لذلك يتضح لنا بأن العشور كانت تجبى من التجار في حال ترددهم بالتجارة بين بلدهم والبلاد الأخرى.[4]

كانت مصر أرض مكوس، وكان الفاطميون يفرضون المكس على كل شيء وما يثبت صحة هذا الطرح ما ذكره الجغرافي المقدسي بقوله: ((**وأمّا الضرائب فثقيلة بخاصة تنيس ودمياط وعلى ساحل النيل... فقال رأيت بساحل تنيس ضرائبياً جالسا ، قيل قبالة، هذا الموضع في كل يوم ألف دينار ومثله...**))[5]

---

[1] أيمن فؤاد سيد، المرجع السابق، ج 1، ص 513.

[2] آدم متز، المرجع ،المرجع السابق، مجلد 1، ص 223.

[3] ابن تيمية، السياسة الشرعية في اصلاح الراعي والرعية، تحقيق علي بن محمد العمران، دار علم الفوائد، دب، دس، ص 55 – 56.

[4] محمد ضيف البطانية، الحياة الاقتصادية في العصور الإسلامية الأولى، دار طارق، عمان، دس، ص 166.

[5] المقدسي شمس الدين، أحسن التقاسيم في معرفة الأقاليم ط2، دار صادر، بيروت، دس، ص 213.

وهكذا يمكننا القول أن ضريبة العشور هي ضريبة سهلة الدفع وتدر أموال ضخمة لبيت مال الدولة، وهي بمثابة الضريبة الجمروكية في وقتنا الحالي فمثلا إذا مر المسلم على العاشر بغنم أو بقر، وقال له أنها ليست سائمة وحلف على ذلك خل العاشر سبيله.[1]

انطلاقا مما سبق يمكنني التنويه لشيء مهم هو أن المكوس هي نفسها العشور ، والذي يقوم بتحصيلها هو الماكس أو العاشر وكلاهما تؤدي نفس المعنى كونهما ضريبة تفرض على السلع الواردة مع التجار ويتم جبايتها مرة واحدة في السنة ،وهي تعتبر أحد الموارد الغير شرعية .

[1] قطب إبراهيم محمد، المرجع السابق، ص 111.

المبحث الثالث الموارد الغير المنتظمة

المطلب الأول:أ موال المصادرة:

تعد مصادرة أموال وممتلكات كبار رجال الدولة في أعقاب عزلهم والتخلص منهم موردا من موارد الدولة غير المنتظمة، وقد عرفت المصادرات في مصر قبل العصر الفاطمي منذ الاخشيديون الذين صادروا الكثير من أموال عمالهم وخاصتهم بعد القبض عليهم، أماّ خلال العصر الفاطمي أول من صودر هو **الوزير يعقوب بن كلس** عندما صرفه الخليفة العزيز بالله من منصبه سنة 373هـ – 984م اعتقله وحمل من ماله خمسمائه ألف دينار، كذلك في عهد الخليفة الحاكم بأمر الله قتل أغلب معاونيه وصادر عدد كبير منهم أمثال **الحسين بن جوهر وصهره عبد العزيز بن النعمان سنة 400هـ – 1021م** ونتيجة كثرة المصادرات قام باستحداث **ديوان المفرد** برسم من يقبض ماله من المقتولين وغيرهم، حيث أن المصادر لم تقتصر على الخلفاء فقط بل الوزراء كذلك[1]

كما فرض الخلفاء الفاطميين الرقابة الصارمة على عمال الأقاليم من الوزراء وغيرهم وخاصة أهل الذمة، حيث أن الخليفة الحاكم بأمر الله أصدر سجلاً بتحذير موظفيه من أخذ الرشوة، كما طالبهم بتقديم كشف حساب لما يوجد عندهم من أموال وممتلكات كما صادر أموال من تثبت خيانته أو تورطه في أمور غير قانونية وذلك من أجل حماية الرعية وتحقيق الوحدة بين المسلمين.[2]

كما أن الخليفة الحاكم بأمر الله قام بمصادرة العديد من أملاك الأوقاف والاديرة اما بسبب توتر العلاقات السياسية بين الفاطميين والدول المسيحية ، وإمّا بسبب إساءة أهل الذمة في

[1] أيمن فؤاد سيد، المرجع السابق، ج 1، 537، 538

[2] سلام شافعي محمود، أهل الذمة في مصر في العصر الفاطمي الأول، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 1995، ج 1، 79.

استخدام السلطة حيث أنه في سنة 397هـ – 1006م أمر بمصادرة جميع ما هو محبس على الكنائس وجعله في الديوان مثل كنائس القلزم، دير طور سيناء ومنحها لبعض خواصه.[1]

بالإضافة الى ذلك قام الخليفة الحاكم بأمر الله باسترجاع جميع العقارات والاملاك التي أخذت بغير وجه حق وقام بمصادرتها ، حيث استرجع جماعة الكثير من العقارات ومن الديون المنكسرة التي كانت لهم على خوائنه.[2]

انطلاقاً مما سبق ذكره يمكننا القول أن ديوان مصادرة الأموال في مصر الفاطمية، كان أحد الموارد المالية لبيت مال الدولة ليس هذا فحسب بل كان كذلك نظام جيد للقضاء على الفساد، واختلاس الأموال بغير وجه حق والحد من تسلط مختلف رجال الدولة، ونشر العدل في المجتمع.

[1] سلام شافعي محمود، المرجع السابق، ص 100، 101.

[2] الانطاكي، المصدر السابق، ص 302.

المطلب الثاني: أموال المواريث الحشرية:

هي الأموال التي تترك وليس لها وريث خاص بقرابة أو نكاح أو ولاء أو الباقي بعد الفرض من مال من يموت وله وارث ذو فرض لا يستغرق جميع المال ولا عاصب له.[1]

متولي تحصيل هذه الضريبة الغير نظامية هو الحاشر ، وفي هذا الصدد يقول ابن مماتي في كتابه: **((قوانين الدواوين))**

"" يلزمه رفع الاعمال بالنشو والطارئ من الذمة ويتوجب عليه الدرك فيما لعله يخون فيه من ذلك...."[2]

تعتبر المواريث الحشرية أحد الموارد المالية في مصر خلال العصر الفاطمي وتقوم بجبايتها أثناء الازمات والاوبئة التي تتعرض لها البلاد مثل: إنخفاض مياه النيل، وانتشار الامراض الفتاكة، كما أن المواريث الحشرية عند الشيعة تختلف عن السنة، **فالشيعة** يورثون الأقرب فالاقرب الى الميت سواء ذكر أو أنثى، أمّا عن الثروات التي يخلفها أهل الذمة وليس لها وارث كان يقوم بأخذها كبار رجالاتهم وتوضع تحت تصرفهم[3]

كما تم تعيين ديوان خاص بالمواريث الحشرية، وكان يدخل الى هذا الديوان الأموال التي يوصي بها للخليفة، **فمثلاً أن هناك رجلاً أوصى للخليفة الحاكم بأمر الله بتركة قدرها مائتي ألف دينار الاّ أن الخليفة قام بردها لابناء الموصى**

أمّا عن متولي رئاسة هذا الديوان هو نفسه المتولي لرئاسة ديوان الجوالى أو الجزية[4]

---

[1] القلقشندي، المصدر السابق، ج3، ص 464.

[2] ابن مماتي، المصدر السابق، ص 306.

[3] سليمان ، سمير عبد الله، المرجع السابق، ص 63.

[4] المرجع نفسه، ص 64.

كما صرح القائد جوهر الصقلي عند فتحه لمصر سنة 358هـ - 969م في كتاب الأمان الذي كتبه لأهالي مصر عن المواريث قائلاً: **((وأنا أجريكم في المواريث على كتاب الله وسنة نبيه " صلهم" وأضع ما كان يؤخذ من تركات موتاكم لبيت المال من غير وصية من المتوفى بها، فلا استحقاق لمصيرها لبيت المال))**[1]

كما أن الخليفة المعز لدين الله الفاطمي قد حكم في المواريث بكتاب الله وسنة نبيه وقام بوضع تركة الذين يموتون في بيت المال اذا لم تكن هذه التركات قد أوصى بها .[2]

المذهب الشيعي سواء كان اسماعيلي، إمامي او زيدي يرى توريث ذوي الارحام، وأن البنت اذا انفردت تأخذ الإرث جميعه بلا عصبة ولا بيت المال، حيث كان الخليفة المعز يطلب الى قضاته أن يورثوا البنت جميع الميراث اذا لم يكن معها أخ او أخت، كما كان يشرف على المواريث الحشرية باعتبارها مورداً من موارد بيت المال ديوان يعرف **بديوان المواريث الحشرية**، ويبدوا أن الحشريين كانوا يضيقون بقوانين هذا الديوان وكانوا يتنازلون في حياتهم عما يمتلكون من عقارات ثابت أو أموال منقولة بمختلف الطرق الشرعية، كما نتج عن نظام المصادرة والمواريث الحشرية هذه الأموال التي كانت قيد التداول وهي وسيلة للحصول على الأموال التي تحتاجها في مختلف النفقات.[3]

كما أن الخليفة الحاكم بأمر الله لم يتعرض لأخذ مال أحد خاصة من توفي وترك أموال وله وارث، أمّا من ليس له وارث فتركته تستوهب منه فيهبها على الأكثر.[4]

---

[1] المقريزي، اتعاظ الحنفا بأخبار الائمة الفاطميين الخلفا ج1، ص 105.

[2] بن حماد أبي عبد الله، المصدر السابق، ص 86، 87.

[3] أيمن فؤاد سيد، المرجع السابق، ص 540.

[4] الانطاكي، المصدر السابق، ص 302.

المطلب الثالث: أموال الاحباس: أو الوقف

هي الأموال الموقوفة على جهة برّ لا تنقطع ويصّح أن تكون منفعتها لأشخا بشروط محددة، تمثلت الاحباس في مصر خلال العصر الفاطمي في : **البيوت، القياسر، الأسواق الصغيرة المسقفة، الطواحين والفنادق** ... وتم انشاء ديوان الاحباس في عهد الخليفة المعز سنة 363هـ – 974م وكان مختص في الاهتمام بالاماكن الدينية والصرف على المستحقين في المساجد وكان يوجد فيه كاتبان ومعينان مهمتهما تنظيم الاستمارات وكانت الدولة الفاطمية تعرض تولية الاحباس بالضمان كما أن الخليفة الحاكم بأمر الله حبس الأراضي الزراعية بعدما كان الوقف مقتصر على العقارات وغيرها، وأمر في سنة 405هـ – 1014م بقراءة سجل يتضمن تحبيس ضياع وقياسر على القراء والفقهاء والمؤذنين بالجوامع ونفقة المارستان [1]

ومن أشهر من تولى ديوان الاحباس **هو أبو العباس ابن أبي العوام** ضمن ما تولاه من اختصاصات أخرى والذي يشرف عليه هو قاضي القضاة[2]

كما أدخل الفاطميون الكثير من التنظيمات الخاصة بالوقف، حيث أمر الخليفة المعز سنة 363هـ – 974م أن تحول المحصلات المالية المجباة من الممتلكات الموقوفة من مودع الحكم الى بيت المال، كما طالب المنتفعين بتبيان الوثائق التي تدل على أحقيتهم في ربع هذه الأوقاف، ويعتبر **محمد ابن القاضي أبي الطاهر محمد الدهلي** اول من ضمن جباية الأموال الاحباس في الدولة الفاطمية حيث ضمن سنة 363هـ – 974م الاحباس بـ ألف ألف وخمسمائة ألف درهم سنوياً [3]

---

[1] سليمان ، سمير عبد الله ،المرجع السابق، ص 60

[2] المرجع نفسه، ص 60.

[3] أيمن فؤاد سيد ،المرجع السابق، ص 544، 545.

لذلك أصبحت أموال الاحباس مورداً من موارد بيت المال في مصر زمن الفاطميين، وحتى يضمنوا هذا المورد قاموا بوقف الكثير من الأراضي الزراعية حتى تكون مصدراً مالياً تعمر وتنشئ من خلاله المساجد.

كما أن أمير الجيوش بدر الجمالي قد حبس بعض النواحي عرفت **بـ الحبس الجيوشي** بعضها في البر الشرقي والأخرى في البحر الغربي جهة الجيزة.[1]

كما أمر الخليفة الحاكم بأمر الله سنة 398هـ،- 1007هـ بإحتجاز أوقاف الكنائس والاديرة الحديثة والعتيقة بمصر وجعلها بإسمه، حيث أنه في سنة 400هـ، - 1009م توجه الى مدينة دمياط وقام بالإستيلاء على وقاف الكنيسة التي تعرف بكنيسة العجوز.[2]

أثناء خلافة الظاهر لاعزاز دين الله قام **نجيب الدولة** بتعيين **علي بن نسطورس** على ديوان الاحباس ثم عزله في شوال سنة 415هت – 1024هـ وعين مكانه **أبا غالب النصراني** الكاتب في ديوان الخراج.[3]

ويتضح لنا مما سبق ذكره أن الفاطميين كانوا يقومون باشرا ك أهل الذمة في تقلد مناصب الدولة وذلك بغية الاستفادة من خبراتهم ،وكذا تحقيق الوفاق ولانسجام بينهم وبين المسلمين .

[1] أيمن فؤاد سيد ،المرجع السابق، ص 545، 546.

[2] سلام شافعي محمود ،المرجع السابق، ص 100، 101.

[3] محمد سالم الطروانة وسحر عبد المجيد المجالي، أموال أهل الذمة في مصر في خلافة الظاهر لإعزاز دين الله الفاطمي 411هـ – 427هـ / 1020هـ – 1036هت ، عمادة البحث العلمي، الأردن، 2009، مجلد 36، ص 801.

المطلب الرابع ايرادات دار الضرب ودار العيار

وهي عبارة عن ضريبة دأبت الدولة الفاطمية على جبايتها مقابل ما يتعامل به الناس من الذهب والفضة منعاً للتلاعب بقيمتها ، حيث يعتبر الرسم أجرة دار الضرب عما يحضره الموردون وغيرهم من تجار الذهب، وهو ثلاث وثلاثين ديناراً وثلث عن كل ألف دينار، تستثنى منها أجرة الضاربين وهي ثلاث دنانير ونصف، بالإضافة الى أجرة مشارف العيار وهي دينار وثلثان عن كل ألف دينار، حيث أن الفضة كان يحصل على تحرير عيارها رسم قدره نصف دينار **((حوالي 220 درهما))** عن كل ألف درهم خالصاً من أجرة الضاربين وحق متولي العيار وسائر المون لانها تلزم مالكها دون الديوان، **أما دار العيار** هي المكان الذي تضبط فيه المكاييل والموازين وكذلك مصاريف اصلاحها وتحريرها لمن يريد[1]

وكان المحتسب هو المتوكل بإدارتها حيث أنه في سنة 415هـ – 1024هـ عاقب المحتسب جماعة من الخبازين بسبب بخس موازين أرطالهم وصنوجهم التي يزنون بها وائدة، حيث أن التعامل بالدراهم في العقود الأولى من ق 5هـ – 11م كان يتم بالوزن وليس بالعدد والذي يشرف على دار الضرب هو القاضي.[2]

وفي سنة 358هـ أمر القائد جوهر بفتح دار الضرب، كما ضرب السكة الحمراء ونقش عليها **: دعا الامام محمد بتوحيد الاله الصمد في سطر، المعز لدين الله أمير المؤمنين في سطر أخر، وفي سطر أخر بسم الله ضرب هذا الدينار بمصر سنة ثمان وخمسين وثلاثمائة، وفي الوجه الاخر: لا اله الا الله محمد رسول الله. أرسله بالهدى ودين الحق، ليظهره على الدين اله ولو كره المشركون علي أفضل الوصيين وزير خير المرسلين.** [3]

---

[1] أيمن فؤاد سيد، المرجع السابق، ج 548،549

[2] المرجع نفسه ، ج 549.

[3] المقريزي، تعاظ الحنفا بأخبار الائمة الفاطميين الخلفا، ج1، ج 115، 116.

للإشارة فإن السكة الحمراء المصنوعة من الذهب الأحمر الجيدة العيار وهذا الإصلاح الذي أقدم عليه المعز أدى الى تدهور الأحوال الاقتصادية وارتفعت الأسعار، كما قام جوهر بضرب الدينار المغربي جدل نقاءه 24 قيراطاً تقريباً وثبتت قيمته عند 25 درهماً ومنع التعامل بالدينار الأبيض الذي لم تتعدى قيمته 110 دراهم تبعاً لنظرية العرض والطلب.[1]

كما بنيت دار الضرب في القشاشين قبالة المارستان الذي هناك وسميت بـ **" الدار الامرية** وترتب في قو وبنيت دار الضرب كذلك في القاهرة، مصر والإسكندرية [2]

وكانت وظيفة دار الضرب في مصر خلال العصر الفاطمي لا يتولاها الاّ قاضي القضاة تعظيماً لشأنها وعندما ساءت أحوال مصر في عهد الخليفة المستنصر أو ما يعرف **بالشدة المستنصرية** أخرج من خزائنه سنة 462هـ – 1070م قطع وذخائر ثمينة تمكنه من تجاوز الازمة. [3]

كما ضربت الدراهم الفضية في عهد الخليفة الحاكم بأمر الله من أجل تيسير التعامل في السلع القليلة الثمن، وهكذا أصبحت مصر تتعامل بالدنانير الذهبية والدراهم الفضية.[4]

كما أن الدراهم السود النحاس فيه اليسير من الفضة وكانت هي التي يتعامل بها في مصر منذ زمن الفاطميين الى ان استولت دولة بني أيوب على الحكم في مصر والشام.[5]

---

[1] فقيقي محمد الكبير، المرجع السابق، 157، 158.

[2] ابن عبد الظاهر، محي الدين ، الروضة ، البهية الزاهرة في خطط المعزية، القاهرة، تحقيق أيمن فؤاد سيد، ط1، مكتبة الدار العربية للكتاب القاهرة، 1996، 33، 34.

[3] القلقشندي، المصدر السابق، ج3، 466.

[4] محمد جمال الدين سرور، المرجع السابق، 142.

[5] المقريزي، إغاثة الامة بكشف الغمة، 140.

أورد ابن بعرة في كتابه : ((**كشف الاسرار العلمية بدار الضرب المصرية**)) أن عمل الدراهم النقرة [1] كانت تصنع كالتالي:

تسبك الفضة ، وبعد ذلك تقلب في الدست وهو اناء يوضع فيه المعدن السائل ، بعد تغطية ما في البوتقة من الفضة، وتؤخذ السبائك وتقطع بالقسمة لأكثر من درهم فمثلاً سبيكة وزنها عشرون درهماً تقسم الى خمس عشرة قطعة بعد تدويرها تحمى وتطعن في ماء الليمون والملح وبعدما يظهر بياضها يختم عليها[2] وهذه الدراهم كانت تتعامل بها الحكومة الفاطمية.

كما أن دار العيار يحتاط فيها الرعية في موازينهم ومكاييلهم وعادة أن هذا الديوان ينفق فيها ما يحتاج اليه من ثمن الأصناف كالنحاس، الحديد والخشب، حيث يحترم كل من المستخدمين والمحتسب على التغيير فيها بما يصح ويحقق عندهم وكان من العادة بأن يعايير على أرباب الموازين[3]

كما أن مصر كانت من المناطق الغنية بالذهب وكانت تستعمل الفضة للحلي والاثاث.[4]

وفي ختام هذا التقديم يتضح لنا أن الإيرادات المالية التي كانت الدولة الفاطمية تعمل على تحصيلها من اجل سد احتياجات الدولة واستغلال هذه الموارد في مشاريع لصالح الرعية، كما أن هذه الأموال كانت تستخدم في تدعيم وتجهيز الجيوش، ومختلف الحملات العسكرية بالإضافة الى ذلك أن هذه الأموال منها ما أخذ على وجه شرعية كالخراج

---

[1] الدراهم النقرة: وتسمى بالفضة النقرة ، عيارها الثلثان من فضة والثلث الاخر من النحاس((أنظر سليمان ، سمير عبد الله، المرجع السابق، ص 72)).

[2] بن بعرة ، منصور الذهبي، كشف الاسرار العلمية بدار الضرب المصرية، تح ، عبد الرحمن فهمي، لجنة احياء التراث الإسلامي، القاهرة 1966، ص 75، 76.

[3] ابن مماتي، المصدر السابق، ص 331، 332.

[4] عبد العزيز الدوري، تاريخ العراق الاقتصادي في القرن الرابع الهجري، ط3، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1995، ص 246.

والجزية ومنها ما حصل بطريقة غير شرعية كالمكوس، وهناك موارد يتم جبايتها عدة مرات في السنة من اجل ادخارها وانفاقها على مصالحهم الخاصة.

نتيجة السياسة الحكيمة التي انتهجها الخلفاء الفاطميين في تحصيل جميع موارد بيت المال حققت الاستقرار المالي في الدولة واستغلت هذه الأموال في الانفاق على عدة وجوه منها الدينية ، المدنية والعسكرية كمشاريع لصالح الرعية.

المبحث الأول: النفقات الدينية:

يعتبر **ديوان النفقات** من أهم الدواوين الذي ظهر في مصر خلال العصر الفاطمي لأن هذا الديوان يختص بتدوين كل ما ينفق من الأموال العامة على الجيش وغيره، فهو ينظر في كافة المصاريف، وله علاقة مباشرة بديوان بيت المال، كما أنه يشرف على توفير احتياجات دار الخلافة فيصرف أرزاق منتسبيها من موظفين وخدم، ويحاسب متعهدي التجهيزات وينفق على ما فيها من الخيل والبغال وعلى ساستها والقائمين عليها، كما يتولى الانفاق على انشاء المباني وترميم القائم منها ومتولي هذا الديوان يسمى **المستوفي** الذي يجب أن يكون عارف بالحسابات والمكاييل والمقاييس، وكذلك ملما بالحسابات[1]

لذلك كان ديوان النفقات يشرف على جميع مصاريف الفاطميين وخاصة الدينية منها، حيث يعتبر **الجامع لأزهر** من أعظم إنجازات الفاطميين الذي بني سنة 359هـ – 970مـ من قبل القائد جوهر الصقلي وخصصت له عدة أوقاف من أجل الانفاق على إدارة هذا المشروع.

كما أن أكابر العلماء والفقهاء المغاربة والبربر يقومون بتدريس علوم القرآن ، الفقه، اللغة، الفلك، الطب والرياضيات في هذا الجامع، [2] كماأ نشأت بجوار الجامع الازهر دُوَرْ الإسكان الأساتذة ورواقات للطلبة وأجريت عليها الارزاق كرواتب للموظفين من أساتذة وغيرهم.[3]

[1] أحمد عبد الباقي، المرجع السابق، ص 15.

[2]أحمد رفاعي، كتابة والحضارة الفاطمية، وزارة الثقافة الجزائر، 2007،ص 46، 47.

[3] عبادة كحيلة، المرجع السابق، ص 241.

ويعتبر الجامع الازهر أحد أبرز المؤسسات الدينية الكبرى ومالبث أن أصبح جامعة وأطلق عليه اسم **دار الحكمة** وبقيت على مدى ألف عام أعرق جامعة في العالم الإسلامي، وهي تعتبر مركز لنشر المذهب الشيعي في مصر.[1]

كما قام الخليفة الحاكم بأمر الله من بناء جامع **راشدة** في جنوبي الفسطاط سنة 393هـ – 1003م وهو يحمل اسم قبيلة راشدة التي نزلت في هذا المكان أثناء الفتح العربي الإسلامي لمصر[2]

اتبع الفاطميون سياسة التسامح مع أهل الذمة وخير دليل على ذلك أن الخليفة المعز سمح للبطريك **أفرهام السرياني** ببناء كنيسة أبي مرقورة بالفسطاط وكذلك الكنيسة المعلقة بقصر الشمع وخصص له نفقات من بيت المال للصرف على هذه العمارة الدينية وأشرف على البناء بنفسه.[3]

كما أمر الخليفة الحاكم بأمر الله من هدم كنيسة القمامة المتواجدة بالقدس الاّ أنه في عهد الخليفة المستنصر بالله أذن لطاغية الروم بأن يجددها، وهادنه على اطلاق سراح خمسة ألاف أسير من المسلمين، وغرم أموالاً كبيرة على عمارتها.[4]

كان الخلفاء الفاطميون ينفقون اموالاً كبيرة في الاحتفالات وخاصة الدينية منها، فمثلاً في عيد استهلال الأشهر الهجرية، حيث يخرج من خزانة الأسلحة ، الأسلحة المحلاة بالذهب والفضة والجواهر، وتعلق الجواهر في أعناق رجالات الدولة، [5]كما كان صبيان الخف

[1] جمال بدوى، الفاطمية دولة التفاريح والتباريح ، ط1، دار الشروق، مصر، 2004، ص19.

[2] المقريزي، إغاثة الامة بكشف الغمة، ص 92.

[3] محمود محمد الحويرى، المرجع السابق، ص 162.

[4] الذهبي، المصدر السابق، ج15، ص 186.

[5] صبحي عبد المنعم محمد، العلاقات بين مصر والحجاز زمن الفاطميين والايوبيين، العربي للنشر والتوزيع، القاهرة، دس، ص 241، 242.

يقومون بألعاب بهلوانية في عيد الفطر وخصصت لهم الدولة الفاطمية اقطاعات ومرتبات ورسوم ، وكان الخليفة يشاهد هذه الألعاب.[1]

يعتبر جامع **((باب الجوامع))** المتواجد وسط سوق مصر الذي شيد في عهد عمرو بن العاص، واشتراه الخليفة الحاكم بأمر الله من أبناءه، وقد أورد ناصر خسرو في كتابه سفرنامة ذلك بقوله **((نحن فقراء معوزين وقد بنى جدنا هذا المسجد فإذا أذن السلطان نهدمه ونبيع أحجاره ولبناته))** فقام الخليفة بشراءه منهم بـ مائة ألف دينار وأشهد أهالي مصر على ذلك، وأدخل عليه الكثير من التعديلات منها انشاءه ثريا فضية[2]

بالإضافة كذلك ينسب جامع الحاكم الى الخليفة الحاكم بأمر الله الاّ أن الذي أمر بإنشاءه هو والده الخليفة العزيز بالله سنة 380هـ – 900مـ الاّ أن أعمال هذا البناء لهذا الجامع لم تكتمل الاّ في عهد الحاكم فأتم بناءه سنة 393هـ – 1003مـ وقدرت النفقة عليه بـ أربعون ألف دينار كما أمر الخليفة الحاكم سنة 403هـ – 1013مـ بتقدير ما يحتاج اليه الجامع من مستلزمات من حصر وغيرها، كما أوقف على هذا الجامع عدة قياسر وأملاك وذلك سنة 404هـ –1014م وعرف هذا الجامع بجامع الخطبة أولا ثم صار يعرف بجامع الحاكم وقيل أنه سمي بجامع باب الفتوح[3]

كما اهتم الفاطميون بمنطقة الحجاز منذ قدومهم الى مصر من اجل نشر سلطتهم الدينية والدليل على ذلك أنه أثناء خلافة المعز سنة 365هـ – 969مـ عمل على انفاذ عساكر وأحمال من المال عدتها عشرون حملاً للحرمين وعدة أحمال متاع، واستمر عطاء الفاطميين لمنطقة الحجاز بسخاء حيث أنه في سنة 363هـ – 966مـ قام بإهداء الكعبة شمسة رفيعة

[1] عبد المنعم عبد الحميد سلطان،الحياة الاجتماعية في العصر الفاطمي دراسة تاريخية وثائقية، دار الثقافة العلمية ، مصر، 1999، ص 141.

[2] ناصر خسرو علوى، المصدر السابق، ص 117، 118.

[3] أحمد عبد الرزاق أحمد، المرجع السابق، ص 237، 238.

القدر، كما أكرم الوفد الذي قدم له وأغدق عليه المال، حيث قدرت النفقة بـ أربعمائة ألف درهم، لذلك أقيمت الخطبة للخليفة المعز في مكة والمدينة وظلت كذلك الى غاية وفاته[1]

وقد بلغ ما تم انفاقه في عهد الخليفة العزيز بالله على قافلة الحج المصرية ما قدره ثلاثمائة ألف دينار عينا وورقا على الكسوة، والصلات وغيرها من الهدايا[2]

وهكذا يمكننا القول بأن الخلافة الفاطمية اهتمت بالمشاريع الدينية من اجل تعزيز سلطتها الروحية بالمنطقة ونشر المذهب الشيعي لذلك خصصت نفقات كبيرة من أجل الانفاق على هذه المشاريع الدينية، هذا من جهة ومن جهة أخرى الارضاء للوجود السني بمصر وتجنب معارضته.

[1] سليمان، سمير عبد الله، المرجع السابق، ص 89، 90.

[2] المرجع نفسه، ص 90.

المبحث الثاني: النفقات المدنية:

لم تقتصر نفقات الدولة الفاطمية على الجانب الديني فحسب، بل شملت النفقات المدنية كذلك حيث أنه في عهد الخليفة المعز كان يقطن المغاربة في نواحي منطقة القرافة والمعافر ، كما أمرهم الخليفة المعز أن يسكنوا أطراف المدينة وسكنوا في نواحي عين شمس، وأمر جنده بإعطاء الأموال لهم لكي يبنون بها وهو الموضع المعروف اليوم بالخندق والجفره[1]

وعند تولي الظاهر لإعزاز دين الله للخلافة بعد وفاة والده الحاكم أمر خلال سنة 415هـ – 1024هـ ببناء حظير دائر على مقياس النيل بالجزيرة ، وعين **الشريف أبو طالب محمد بن العجمى** متولي الصناعة للإشراف على بناءه، حيث بناه بالحجر الأبيض وأنفق عليه مالاً كثيراً[2]

كما شملت نفقات الدولة الفاطمية كذلك رواتب الموظفين في الدولة، حيث كان الوزير يتقاضى في الشهر خمسة آلاف دينار بالإضافة الى الاقطاعات ، بالإضافة الى حامل السيف، وحامل الرمح كان يتقاضى كل منهما سبعون ديناراً[3]كما كان الخلفاء يغدقون على وزرائهم الهبات والاقطاعات التي تدر عليهم دخلاً كبيراً الشيء الذي جعلهم يعيشون في الثراء وينفقون ببذخ [4]

كما قام الخلفاء الفاطميون بإنشاء **ديوان المتجر السعيد** وخصصت له مبلغ قدره مائة ألف دينار من ميزانيتها كل عام ليكون مدخراً حتى اذا نفذت الاقوات من الأسواق بسبب احتكار

[1] ابن ميسر، تاج الدين، المصدر السابق، ص 163، 164.

[2] المقريزي، اتعاظ الحنفا بأخبار الائمة الفاطميين الخلفا، ج2، ص 142.

[3] المقريزي، المواعظ والاعتبار بذكر الخطط والاثار المعروف بالخطط المقريزية، ج1، ص 399.

[4] عبد المنعم عبد الحميد سلطان، المرجع السابق، ص 30.

التجار الكبار، وكذلك أثناء انخفاض مياه النيل، وكان لهذا الديوان كاتب، يكتب في كل يوم جريدة تشمل الابتياعات والنفقات وفائدة المتجر.[1]

كما انتشرت دور العلم في ق 4هـ – 10 م في العالم الإسلامي وأصبحت المؤسسة العلمية الأكثر تخصصاً ومركزاً للاشعاع الفكري، وقد خصصت لها أوقاف مناسبة للصرف عليها، كما قاموا بتخصيص الجرايات للقائمين على تلك المعاهد من مدرسين وغيرهم.[2]

كما أسس الخلفاء الفاطميين الكليات والمكتبات العامة والمؤسسات العلمية وزودوها بالكتب والأدوات الرياضية وعينوا عليها الأساتذة ، وكانت الدولة تقدم أدوات الكتابة مجاناً وكان الخلفاء يعقدون المناظرات العلمية وقد خصصت الحكومة الفاطمية للكليات نفقة قدرها مائتين وخمسة وسبعون دوكا كانت تجمع من ضرائب فرضت بعناية كلية وتستخدم من أجل دفع رواتب الأساتذة والموظفين بهذه الكليات **((أي دار الحكمة))** وتوفير وسائل التعليم وغير ذلك من أغراض التعليم العلمي العام.[3]

كما قام الخليفة الحاكم بأمر الله بجلب **الحسن ابن الهيثم** الذي كان رائد علم الضوء والفيزياء في أوروبا والذي تعهد للحاكم بتعديل فيضان النيل، وهو أول من فكر في بناء مدينة أسوان المصرية ويرجع الفضل في تأسيس دار الحكمة للخليفة الحاكم سنة 395هـ – 1004م وكانت مركزاً علمياً عالي المستوى.[4]

---

[1] سليمان ن سمير عبد الله، المرجع السابق، ص 85.

[2] أيمن شاهين سلام، المدارس الإسلامية في مصر في العصر الايوبي ودورها في نشر المذهب السني، رسالة دكتوراه فلسفة في الادب، شعبة تاريخ إسلامي، اشراف أحمد عبد الحميد خفاجي، كلية الاداب، قسم التاريخ، جامعة طنطا، 1999، ص 27، 28.

[3] سيد أمير علي، مختصر تاريخ العرب، ترجمة عفيف البعلبكي، ط2، دار العلم للملايين، بيروت، 1967، ص 500.

[4] يسرى عبد الغني عبد الله ، ليس دفاعاً عن الحاكم بأمر الله الفاطمي ، دورية كان التاريخية، العدد 14، 2011، ص 30، 32.

ونتيجة للإسهامات الحضارية للدولة الفاطمية خاصة في الجانب العلمي والديني أطلق لويس ماسينون على ق 4هـ –10 مـ اسم **((القرن الإسماعيلي للإسلام))**[1]

كما شيد الفاطميون الكثير من المباني العمرانية حيث أنه في مدينة بلومر قاموا ببناء مباني عظيمة عربية النحت منها : **قصر القبة وقصر العزيزة** وهما ليسا عربيان في الاسم فقط بل حتى في عملية بنائهما على الطراز الإسلامي وهاذين القصرين شيدا في عصر الخليفة العزيز بالله، وقد خصصت لهم أموال معتبرة كمصاريف للبناء وكل هذه النفقات على هذه المباني من اختصاص ديوان النفقات كما كشفت بعض الحفريات المتواجدة في منطقة **أبي سعود** جنوبي القاهرة على وجود حمام يعود الى العصر الفاطمي.[2]

كانت الفضة بمصر تتخذ حلياً وأواني وقد يضرب منها الشئ للمعاملات التي يحتاج اليها في اليوم لنفقات البيوت وأول ما ذكرت الدراهم بمصر في عهد الخليفة الحاكم بأمر الله سنة 397هـ – 1006مـ [3]

كما قامت الدولة الفاطمية بالانفاق على خليج الإسكندرية وتطهيره عام 404هـ – 1013مـ – 1014مـ بما يقرب خمسة عشرة ألف دينار [4]

[1] فرهاد دفتري، الاسماعيليون في العصر الوسيط، ترجمة سيف الدين القصير، ط1، دار المدى، سوريا، 1999، ص 13.

[2] زكي محمد حسن، المرجع السابق، ص 22

[3] المقريزي تقي الدين، إغاثة الامة بكشف الغمة، ص 139.

[4] سليمان سمير عبد الله ، المرجع السابق، ص 52

المبحث الثالث: النفقات العسكرية:

كما تطرقنا سابقاً على أن ديوان النفقات يعنى بإدارة وتنظيم كل النفقات الجارية في الدولة وكان يضم **مجلس الجاري** الذي يختص بالنفقات على الجيش لذلك كان مجلسه في ديوان الخراج لأنه يحتاج في أعماله الى الجرائد التي يرتب فيها أصناف المرتزقة وأوقات أرزاقهم وأعطياتهم.[1]

كما يشمل ديوان الجهاد كذلك على ديوان الجيش انشاءاً وتكوينا واعداداً وتدريبا ، كذلك دائرة التسليح ودار صناعة الأسلحة، حيث ينفق على هذا الديوان من واردات الفئ والخراج لانه مما يستحق على بيت المال كذلك ديوان الصدقات...[2]

ونتيجة للأخطار التي كانت تحيط بالدولة الفاطمية بمصر خاصة خطر القرامطة قام الخليفة المعز بإنشاء دار جديدة لصناعة السفن في المقس **((ميناء القاهرة))** وأنشئ بهذه الدار في عهده 600 سفينة حربية .[3]

كما اهتموا بإعداد جيش قوي يكون عدتهم في أوقات الحروب، وتكون الجيش من الامراء وطوائف الجند حيث أن الامراء كان يخلع على بعضهم بأطواق الذهب في أعناقهم نتيجة لشجاعتهم وكذلك انجازاتهم العسكرية[4]

قام الخليفة المعز بتوسيع العطاء على جميع عناصر جيشه، فالمعز لم يكن يعطي للمقاتل ، بل أبقى الجراية[5] و الصلات والارزاق والكسى والحملان والعلوفة على النساء والابناء

---

[1] الكاتب، قدامة بن جعفر، المصدر السابق، ص 28 ، 29.

[2] عبد القديم زلوم ،ا لمرجع السابق، ص 27.

[3] جمال الدين الشيال، تاريخ مصر الإسلامية من الفتح العربي الى نهاية العصر الفاطمي، ص 152.

[4] حسن إبراهيم حسن وعلي إبراهيم حسن، المرجع السابق، ص 190.

[5] الجراية: مفردها جرايا وهي الجاري من الرواتب، وهي في علم الاقتصاد نظام يحدد ما يستهلكه الفرد من بعض السلع، ((أنظر أيمن شاهين سلام، المرجع السابق، ص 28.
أنظر الملحق رقم 08، ص 97

يقبضونه بايديهم عند خروج الجندي للقتال، واذا توفي المقاتل لا ينقطع عطاءه عن أفراد أسرته، كما كان الخليفة المعز يعطي للمقاتل الفارس، السلاح الى جانب الاقطاع والضياع، وعند عودة المقاتل من البعوث يمنحه الكسى والصلات...[1]

وفي سنة 397هـ – 1006م خرج المتمرد **أبي ركوة** عن طاعة الخليفة الفاطمي الحاكم بأمر الله ، وكان أبي ركوة يدعوا لمبايعة القائم من ولد هشام بن عبد الملك، حيث جهز له الخليفة الحاكم 16 ألف من الجنود وعين على رأسهم **الفضل بن عبد الله** وأخذ معه ثلاث مائة ألف دينار لنفقاته ونفقات الجند وحمل اليه الخليفة الحاكم خمسمائة ألف دينار كمصاريف للحملة لإخماد ثورة أبي ركوة المتمرد، وقد كان له ذلك بفضل شجاعة وحنكة القائد الفضل بن عبد الله.[2]

للإشارة فقط فقد أكد الشيزري في كتابه **((المنهج المسلوك في سياسة الملوك))** أنه فيما ينبغي للملك من سياسة الجيش وتدبير الجنود هي أن يمنح للجنود اقطاع الأراضي وكذلك الزيادة في الرزق، بالإضافة الى تخصيص العطاء لهم من بيت المال الفئ بحسب الغنى والكفاية.[3]

كما خصصت الحكومة الفاطمية ميزانية ضخمة للإنفاق على الاسطول، خاصة من مستغلات الاقطاعات المحبوسة عليها، وقد حظي الاسطول بعناية كبيرة زمن الفاطميين الاّ

[1] بوبة مجاني، القيادات العسكرية الكتامية والخلافة الفاطمية، كتامة والحضارة الفاطمية ، وزارة الثقافة، الجزائر، 2007، ص 58.

[2] ابن الجوزي,ابي الفرج، المنتظم في تاريخ الملوك والأمم ، تحقيق محمد عبد القادر عطا و مصطفى عبد القادر عطا ، دار الكتب العلمية ، بيروت، دس، ج15، ص 53، 54.

[3] الشيزري عبد الرحمن، المنهج المسلوك في سياسة الملوك، تحقيق علي عبد الله الموسى، ط1،مكتبة المنار، الأردن، 1987، ص 599-610.

أن الاسطول قد أحرق من قبل الوزير الاتابكي **شاور**، كما أن راتب أمير الاسطول يصل الى عشرون ديناراً في الشهر من جملة النفقات العسكرية[1]

ويعتبر الاخشيد هو اول من رتب الرواتب، وقد أبقى الفاطميون من بعده على هذا النظام وأدخلوا عليه بعض التعديلات ، حيث كانت رواتب الجند تتراوح ما بين : عشرون الى خمسة عشر دينار الى عشرة الى ثمانية دنانير الى دينارين، وهذه الرواتب تقدر حسب الرتبة العسكرية لكل جندي.[2]

كما اعتمدت الدولة الفاطمية في جيشها على جنود مرتزقة من عدة بلدان فمنهم **المغاربة، الاتراك ، الصقالبة، السودان، الأرمن، الروم** وغيرهم من العناصر التي كانت تتخذ من القتال حرفة لكسب معيشتهم وكانت أرزاق وأجرة هؤلاء الجنود المرتزقة تخصص من ديوان النفقات او أحد الفروع التي يشتمل عليها كالمجلس الجاري، او ديوان الجهاد الخاص بالمصاريف العسكرية[3]

ويعتبر **ديوان الرواتب** من الدواوين المهمة في مصر خلال العصر الفاطمي لأنه كان يحتوي على أسماء كل مرتزق في الدولة الفاطمية، واختص في النظر في الارزاق.

والجرايات ويحدد الرواتب الشهرية لموظفي الدولة إمّا نقداً او عينا، ومتولي إدارة هذا الديوان كاتب أصيل ، ولديه من المبيضيين [4] والمعينين نحو عشرة أشخاص [5]

جدول رقم 03: يمثل قيمة الرواتب الشهرية لموظفي الدولة الفاطمية [6]

---

[1] محمود محمد الحويرى، المرجع السابق، ص 165.

[2] فقيقي محمد الكبير، المرجع السابق، ص 158.

[3] أحمد مختار العبادي، في التاريخ العباسي والفاطمي، ص 267.

[4] المبضيين: هو عبارة عن كاتب مهمته تبييض ونسخ السجلات والمراسيم الخاصة ب ديوان الرواتب ((أنظر سليمان سمير عبد الله، المرجع السابق، ص 96))

[5] المرجع نفسه، ص 80.

[6] نفسه، ص 81- 84.

أصناف الموظفين	قيمة الراتب الشهري
الصنف الاول	5 الاف دينار
الوزير : حاشيته: من اخ ، اخت ، واولاد	من مائتي الى ثلاثمائة دينار
الصنف الثاني :	من 10 دنانير الى 100 دينار
حاشية الخليفة ((حامل الرمح، حامل السهام))	
الصنف الثالث	من 50 الى 150 دينار
أرباب الرتب بحضرة الخليفة أي أصحاب الدواوين	
الصنف الرابع	
– قاضي القضاة – داعي الدعاة – خطباء الجوامع – الشعراء	100 دينار 100 دينار من 10 الى 20 دينار من 10 الى 20 دينار
– **الصنف الخامس**	من 05 دنانير الى 70 دينار
– ارباب الدواوين	
– **الصنف السادس**	قيمة الراتب الشهري
– يشمل ولاة القاهرة ومصر	من 05 دنانير الى 50 دينار
– **الصنف السابع**	من 05 دنانير الى 30 دينار
– الفراشون بالقصور	
– **الصنف الثامن**	من 15 الى 50 دينار
– صبيان الركاب	

انطلاقا من معطيات هذا الجدول يتضح لنا أن قيمة الراتب الشهري لموظفي الدولة الفاطمية تختلف حسب الرتبة، وحسب الكفاءات العلمية، كما نستنتج أن الحد الأقصى لاعلى راتب من موظفي الدولة هو 5 الاف دينار وأدناه وصل الى قيمة 5 دنانير.

ومن أجل الحفاظ على استقرار بين مال الدولة الفاطمية وحمايته من الاختلاس والرشوة والغش، عملت الدولة على انشاء **ديوان المراجعة والتحقيق** الذي يشرف على أعمال الدواوين الأخرى وتحقيق التوازن بين موارد الدولة ومصارفها، وهذا الديوان يقابل ما يعرف بيومنا هذا **بديوان المحاسبات** لأنه كان يختص بمقابلة.[1] المصروفات والايرادات الفعلية في مختلف الدواوين على المبالغ الرسمية في سجلات الدولة.

وكان لا يتولى ديوان المحاسبات الاّ كاتب خبير يختص بمراجعة وتنظيم مصروفات الحكومة، وكان صاحبه يسمى **متولي ديوان التحقيق**، وكان يتقاضى راتب شهري قدره خمسون دينار [2]

ومن خلال ماسبق يمكننا القول بأن هذه النفقات والمصاريف التي أنفقتها الدولة الفاطمية في عدة مشاريع اختلفت بين المشاريع الدينية، والمدنية والعلمية والعسكرية كبناء الجوامع ، ودور العلم وتجهيز الجيوش والانفاق على الجنود من خلال العطاء وكل هذه الأموال التي كانت تخرج من بيت المال كانت تحت سياسة صارمة ورقابة شديدة من قبل الخلفاء وعمال الدولة في مختلف الأقاليم، وقامت بتأسيس هيئة رسمية تشرف على هذه الأموال وهو ديوان التحقيق.

[1] صبيان الركاب : هم عبارة عن فرقة بمثابة القوات الخاصة للخليفة يزيد عددها على ألفي رجل ، ((أنظر سليمان سمير عبد الله، المرجع السابق، ص 96)).

[2] سليمان ، سمير عبد الله، المرجع السابق، ص 92، 93.

خاتمة

خاتمة:

انطلاقاً مما سبق طرحه تتضح لنا مجموعة من النتائج لعل أبرزها:

1- وضوح رؤية استغلال النظام السياسي للجانب الاقتصادي وتوسيع إيرادات الأموال في تثبيت قواعد الحكم وفي بسط سيادة الدولة الفاطمية.

2-دأب الفاطميون على استغلال خيرات بلاد المغرب وكانت حريصة كل الحرص على جباية الموارد المالية اللازمة لتمويل بيت المال وتمثلت هذه الموارد في مجموعة من الضرائب التي فرضتها الدولة الفاطمية على أهالي بلاد المغرب.

3-لعبت السياسة المالية الحكيمة للفاطميين في إحكام سيطرتهم على جميع أقاليم بلاد المغرب، هذا من جهة ومن جهة أخرى كانت أحد العوامل المهمة لشق طريقهم نحو مصر بعد أن تهيأت لهم السبل، نتيجة الأوضاع المتدهورة التي كانت تمر بها مصر.

4-بمجرد أن قام الخليفة المعز ببسط سلطته على مصر سعى جاهداً لتحسين أوضاعها وفي مقدمتها الأوضاع الاقتصادية حيث قام بالاهتمام بالزراعة من خلال اصلاح الأراضي وشق القنوات، وحفر النزع وبناء الجسور وذلك بغية الحصول على المنتجات الوفيرة اللازمة لسد حاجة الأهالي هذا من جهة، وضمان خراج هذه المنتجات.

5-كما قام بالاهتمام بالصناعة من خلال التشجيع على ممارسة مختلف الحرف والصناعات، ونتيجة لازدهار الزراعة والصناعة أثر ذلك إيجاباً على الحركة التجارية في مصر وغدت مصر سوقاً عالمياً تمول من خلاله مختلف الأسواق الدولية.

6-قيام الدولة الفاطمية بجباية مختلف الموارد المالية من مستحقيها وفي مقدمتها، الزكاة باعتبارها فريضة شرعية وكذلك من أهم المصادر المالية لبيت مال الدولة، ضف الى

ذلك الخراج وارتباطه بنوع غلة الأرض، وكذا الجزية، بالإضافة الى الرسوم الواجبة على السلع والمتمثلة في ضريبة المكس.

7-تعتبر العائدات والأموال التي كانت تقوم الدولة الفاطمية بتحصيلها مصدرا أساسيا عاد بالنفع على الرعية من خلال استغلال هذه الموارد المالية في الانفاق على مشاريع بناء الجوامع، وشق الطرقات وبناء الجسور وغيرها.

ملاحق

الملحق رقم 01: مخطط يمثل نسب الاسرة الفاطمية [1]

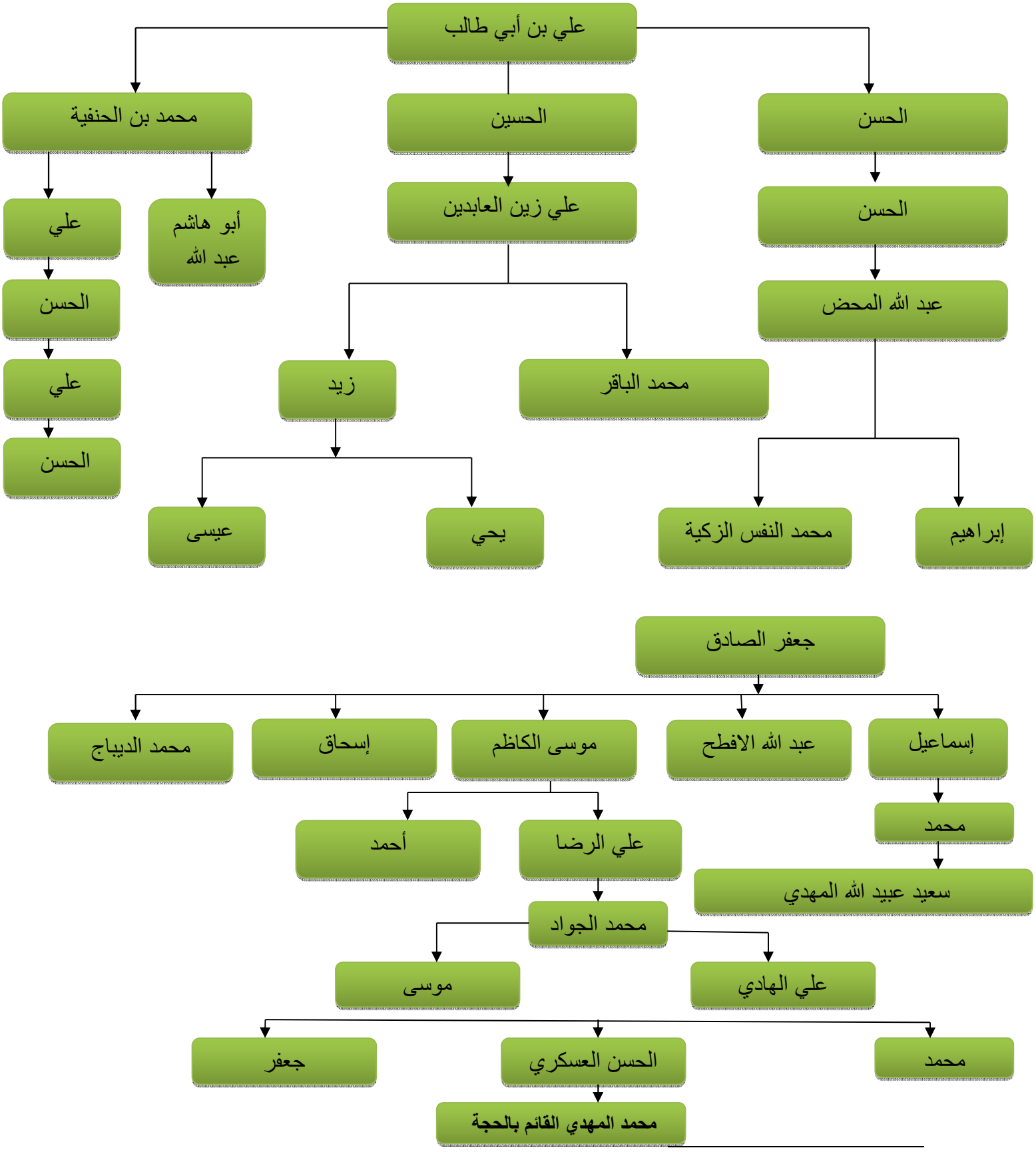

[1] مصطفى الشكعة، اسلام بلا مذاهب، ط11، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، 1996.ص

ملحق رقم 05: يمثل قيمة عملة الدينار والدرهم بالغرام.[1]

العملة	قيمتها بالغرام
- دينار	4.25 غرام
- ديناران	8.50 غرام
- نصف دينار	2.125 غرام
- ثلث دينار	1.41 غرام
- ربع دينار	1.06 غرام
- ثمن دينار	0.53 غرام
- الدرهم	2.975 غرام
- درهمان	5.95 غرام
- نصف درهم	1.48 غرام
- ثلث الدرهم	0.99 غرام
- ربع الدرهم	0.74 غرام
- ثمن الدرهم	0.37 غرام

[1]- أحمد رفاعي، المرجع السابق، ص 90.

ملحق رقم 07 : يمثل الازمة الاقتصادية التي حلت بمصر زمن الفاطميين خلال سنة 395هـ – 1004م

يقول المقريزي في كتابه ((إغاثة الامة بكشف الغمة ما نصه: **(وفي سنة خمس وتسعين وثلاثمائة توقف النيل حتى كسر الخليج في أخر مسرى والماء على خمسة عشرة ذراعاً وسبعة أصابع... فارتفعت الأسعار، ووقفت الأحوال في الصرف... وارتفع السعر وزاد اضطراب الناس وكثر عنتهم في الصرف وتوقفت الأحوال من أجل ذلك، فتقدم الأمر بإنزال عشرين صندوقا من بيت المال مملؤة دراهم فرقت في الصيارف، ونودى في الناس بالمنع من المعاملة بالدراهم القطع والمزايدة وأن يحملوا ما بأيديهم منها الى دار الضرب ... وأمر أن يكون الخبز كل اثني عشر رطلاً بدرهم من الدراهم الجدد وأن يصرف الدينار بثمانية عشر درهما وضرب عدة من الطحانين والخبازين بالسياط...وتوقف النيل عن الزيادة فاستسقى الناس مرتين وارتفع السعر فبلغت الحملة من الدقيق ستة دنانير))**[1]

[1]– المقريزي، تقي الدين، إغاثة الامة بكشف الغمة، ص 89، 90، 91.

قائمة

المصادر

والمراجع

. قائمة المصادر والمراجع .:

. أولا: القرآن الكريم.

. ثانيا: الأحاديث النبوية الشريفة.

. I: المصادر.:

.1: مصادر التاريخ العام .:

1. ابن الأثير. عز الدين << ت630هـ>>، الكامل في التاريخ، مراجعة محمد يوسف الدقاق، ط1، دار الكتب العلمية، لبنان، 1987، مجلد6.
2. ابن الجوزي أبي الفرج <<ت 597هـ>>، المنتظم في تاريخ الملوك والأمم، تحقيق محمد عبد القادر عطا ومصطفى عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت، دس، ج15..
3. ابن الطوير. أبو محمد المرتقى <<ت 617هـ>>، نزهة المقلتين في أخبار الدولتين، تحقيق أيمن فؤاد السيد، ط1، دار صادر، بيروت، 1992.
4. ابن العماد. شهاب الدين <<ت 1089هـ>>، شذرات الذهب في أخبار من ذهب، تحقيق وتعليق محمود الأرنؤوط، ط1، دار ابن كثير، دمشق، 1988، مجلد3.
5. ابن الكندي، فضائل مصر المحروسة، دط.
6. ابن إياس محمد، بدائع الزهور في وقائع الدهور، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، دس.
7. ابن خلدون عبد الرحمن <<ت 808هـ>>، كتاب العبر وديوان المبتدأ والخبر في أيام العرب والبربر والعجم ومن عاصرهم من ذوي السلطان الأكبر، مراجعة سهيل زكار، دار الفكر، لبنان، 2000، ج4

8. ابن طباطبا علي، الفخري في الآداب السلطانية والدول الإسلامية، دار صادر، بيروت، دس.
9. ابن ظهيرة، الفضائل الباهرة في محاسن مصر والقاهرة، تحقيق مصطفى السقا وكامل المهندس، دار الكتب، القاهرة، 1969.
10. ابن عبد الظاهر. محي الدين <<ت 696هـ>>، الروضة البهية الزاهية في خطط المعزية القاهرة، تحقيق أيمن فؤاد سيد، ط1، مكتبة الدار العربية للكتاب، القاهرة، 1996.
11. ابن عذارى المراكشي، البيان المغرب في أخبار الأندلس والمغرب، دط.
12. ابن كثير. أبو الفداء<< ت 701هـ>>، البداية والنهاية، تحقيق عبد الله بن عبد المحسن التركي، ط1، دار هجر، مصر، 1998، ج14.
13. ابن ميسر. تاج الدين، المنتقى من أخبار مصر، تحقيق أيمن فؤاد سيد، المعهد العلمي الفرنسي للآثار الشرقية، القاهرة، دس.
14. أبو المحاسن بن تغري بردي <<ت 813 أو 874>>، النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة، المؤسسة المصرية العامة، مصر، دس، ج4.
15. أبو المحاسن، النجوم الزاهرة في حلي حضرة القاهرة، تحقيق حسين نصار، دار الكتب، القاهرة، 1970.
16. أبو شامة المقدسي <<ت 665هـ>>، كتاب الروضتين في أخبار الدولتين النورية والصلاحية، تحقيق إبراهيم الزيبق، ط1، مؤسسة الرسالة، بيروت، 1997م.
17. الأزدي <<ت 613هـ>>، أخبار الدول المنقطعة، تحقيق عصام هزايمية، ط1، دار الكندي، الأردن، 1999، ج2.
18. الأنطاكي. يحيى بن سعيد <<ت 458هـ>>، تاريخ الأنطاكي. المعروف بصلة تاريخ أوتيخا، تحقيق عمر عبد السلام تدمري، جروس برس، بيروت، 1990.

19. بن بعرة. منصور الذهبي، كشف الأسرار العلمية بدار الضرب المصرية، تحقيق عبد الرحمن فهمي، لجنة إحياء التراث الإسلامي، القاهرة، 1966.
20. بن حماد أبي عبد الله، أخبار ملوك بني عبيد وسيرتهم، تحقيق التهامي نقرة وعبد الحليم عويس، دار الصحوة، القاهرة، دس.
21. بن مماتي أسعد <<ت 606هـ>>، قوانين الدواوين، تحقيق سوريال عطية، ط1، مكتبة مدبولي، القاهرة، 1991.
22. حميد بن زنجوية <<ت 215هـ>>، كتاب الأموال، تحقيق شاكر ذيب فياض، ط1، مركز الملك فيصل للدراسات والبحوث الإسلامية، السعودية، 1986، ج1.
23. الداعي إدريس عماد الدين <<ت 872هـ>>، تاريخ الخلفاء الفاطميين بالمغرب. القسم الخاص من كتاب عيون الأخبار، تحقيق محمد اليعلاوي، ط1، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1985.
24. السيوطي. ابي بكر<<ت 849هـ>>، تاريخ الخلفاء، ط2، دار المنهاج، لبنان، 2013.
25. الشرقاوي. عبد الله <<ت 1227هـ>>، تاريخ مصر المسمى تحفة الناظرين فيمن ولي مصر من الولاة والسلاطين، تحقيق عبد الله عبد العزيز أمين، ط1، دار الرسالة، القاهرة، 2005.
26. الشيزري. عبد الرحمن <<ت 589هـ>>، المنهج المسلوك في سياسة الملوك، تحقيق علي عبد الله الموسى، ط1، مكتبة المنار، الأردن، 1987.
27. عمر طوسون، مالية مصر من عهد الفراعنة إلى الآن، ط2، مكتبة مدبولي، القاهرة، 2000.
28. القاضي أبو يوسف <<ت 182هـ>>، كتاب الخراج، دار المعرفة، بيروت، 1979.

29. القاضي النعمان <<ت 346هـ>>، افتتاح الدعوة، تحقيق فرحات الدشراوي، ط2، الشركة التونسية للتوزيع، تونس، 1986م.
30. القاضي النعمان، المجالس والمسايرات، تحقيق الحبيب الفقي إبراهيم شبوح ومحمد اليعلاوي، ط1، دار المنتظر، بيروت، 1996.
31. قدامة بن جعفر، الدواوين من كتاب الخراج وصنعة الكتابة، تحقيق مصطفى الحياري، الجامعة الأردنية، عمان، 1986.
32. القزويني، زكرياء بن محمد، آثار البلاد وأخبار العباد، دار صادر، بيروت، دس.
33. القلقشندي ابي العباس أحمد، صبح الأعشى في صناعة الأنشى، دار الكتب الخديوية، القاهرة، 1914، ج3.
34. المسبحي. محمد بن عبيد الله، أخبار مصر في سنتين <<414 . 415هـ>>، تحقيق وليم. ج ميلورد، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 1980.
35. المقريزي. تقي الدين <<ت 845هـ>>، اتعاظ الحنفا بأخبار الأئمة الفاطميين الخلفا، تحقيق محمد حلمي. محمد احمد، دار الكتب، القاهرة، دس، ج1،ج2
36. المقريزي. تقي الدين، إغاثة الأمة بكشف الغمة، تحقيق كرم حلمي فرحات، ط1، عين للدراسات والبحوث الإنسانية وا□جتماعية، مصر، 2007.
37. المقريزي. تقي الدين، المواعظ وا□عتبار بذكر الخطط والآثار، ط2، مكتبة الثقافة الدينية، القاهرة، 1987، ج1.
38. مؤلف مجهول <<ت 16هـ>>، كتاب ا□ستبصار في عجائب الأمصار، تعليق سعد بن زغلول عبد الحميد، دار الشؤون الثقافية العامة << آفاق عربية>>، بغداد، 1986.
39. النويري. شهاب الدين <<ت 733هـ>>، نهاية الأرب في فنون الأدب، تحقيق مفيد قميحة، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت، 2004، ج1.

2.: مصادر التراجم .:

1-الذهبي شمس الدين <<ت 748هـ>>، سير أعلام النبلاء، تحقيق إبراهيم الزيبق، ط1، مؤسسة الرسالة، بيروت، 1983، ج15.

3.: . مصادر الرحلة والجغرافيا .:

1. ابن حوقل. أبي القاسم، المسالك والممالك، مطبع بريل، ليدن، 1872.
2. أبو الفداء. عماد الدين <<ت 732هـ>>، تقويم البلدان، دار صادر، بيروت، دس.
3. الإصطخري، المسالك والممالك، دط.
4. المقدسي. شمس الدين، أحسن التقاسيم في معرفة الأقاليم، ط2، دار صادر، بيروت، دس.
5. ناصر خسرو علوى، سفرنامة، ترجمة يحيى الخشاب، ط2، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 1993.
6. اليعقوبي، البلدان، دط.

4.: كتب الفقه .:

1. ابن تيمية <<ت 728هـ>>، السياسة الشرعية في اصلاح الراعي والرعية، تحقيق علي بن محمد العمران، دار علم الفوائد، دط.
2. ابن حزم. أبي محمد <<ت 456هـ>>، المحلى بالآثار، تحقيق أحمد محمد شاكر، ط1، إدارة الطباعة المنيرية، مصر، 1928.
3. ابن كثير. عماد الدين أبي الفداء، تفسير القرآن الكريم، تحقيق محمود بن الجميل، ط1، دار الإمام مالك، الجزائر، 2006، ج3.
4. أبي داوود <<ت 675هـ>>، سنن أبي داوود، تحقيق ناصر الدين الألباني، ط1، مكتبة المعارف، عمان، 1988، رقم 3389. صحيح.

5. الماوردي <<ت 450هـ>>، الأحكام السلطانية والولايات الدينية، تحقيق أحمد مبارك البغدادي، ط1، دار ابن قتيبة، الكويت، 1989.
6. الموصلي. عبد الله محمود <<ت 683هـ>>، الاختيار لتعليل المختار، تحقيق شعيب الأرنؤوط، ط1، دار الرسالة العالمية، دمشق، 2009، ج1.
7. النسائي. ابن علي <<ت 303هـ>>، المجتبى من السنن المشهور بسنن النسائي، تحقيق الألباني، بيت الأفكار الدولية، عمان، دس، رقم 4490.حسن.

5.: كتب الفرق .:

1. الشهر ستاني عبد الكريم <<ت 548هـ>>، الملل والنحل، تعليق أحمد فهمي محمد، ط2، دار الكتب العلمية، لبنان، 1992.
2. البغدادي. عبد القاهر بن طاهر <<ت 429هـ>>، الفرق بين الفرق، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، بيروت، 1995.

6.: المعاجم .:

1. ابن منظور، لسان العرب، تحقيق عبد الله علي الكبير، محمد أحمد حسب الله وهاشم محمد الشاذلي، دط، 1981، مجلد1، ج9.
2. الجرجاني. السيد الشريف <<816هـ>>، معجم التعريفات، تحقيق محمد صديق المنشاوي، دار الفضيلة، القاهرة، دس.
3. الحميري. محمد عبد المنعم، الروض المعطار في خبر الأقطار، تحقيق احسان عباس، ط2، مطابع هيدلبرغ، بيروت، 1984.

II.: المراجع .:

1. إبراهيم فوزى، عندما حكم الشيعة مصر. نظرة تاريخية لما صنعه الشيعة الفاطمية في مصر، دط.
2. أبو زيد شلبى، تاريخ الحضارة الإسلامية والفكر الإسلامي، مكتبة وهبه، القاهرة، 2012.
3. أحمد رفاعي، كتامة والحضارة الفاطمية، وزارة الثقافة، الجزائر، 2007.
4. أحمد عبد الباقي، معالم الحضارة العربية في القرن الثالث الهجري، ط1، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1991.
5. أحمد عبد الرازق أحمد، تاريخ وآثار مصر الإسلامية من الفتح العربي حتى نهاية العصر الفاطمي، دار الفكر العربي، القاهرة، 1999.
6. أحمد عبد العزيز المزيني، الموارد المالية في الإسلام، ط1، ذات السلاسل، الكويت، 1994 ..
7. أحمد مختار العبادي ، في التاريخ العباسي والفاطمي، دار النهضة العربية، بيروت، دس.
8. أحمد مختار العبادي، في تاريخ المغرب والأندلس، دار النهضة العربية، بيروت، دس.
9. آدم متز، الحضارة الإسلامية في القرن الرابع الهجري أو عصر النهضة في الإسلام، ترجمة محمد عبد الهادي أبوريده، ط5، دار الكتاب العربي، بيروت، دس، مجلد2.
10. إسماعيل سامعي، القاضي النعمان وجهوده في إرساء دعائم الخلافة الفاطمية والتطور الحضاري ببلاد المغرب خلال ق 4هـ . 10م، ط1، مركز الكتاب الأكاديمي، دب، 2010.
11. أيمن فؤاد سيد، الدولة الفاطمية في مصر. تفسير جديد، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 2007.

12. جمال الدين الشيال، تاريخ مصر الإسلامية من الفتح العربي إلى نهاية العصر الفاطمي، ط2، دار المعارف، القاهرة، 1966، ج1.

13. جمال الدين الشيال، دراسات في التاريخ الإسلامي، ط1، مكتبة الثقافة الدينية، القاهرة، 2000.

14. جمال بدوى، الفاطمية. دولة التفاريح والتباريح، ط1، دار الشروق، مصر، 2004.

15. جواتياين، دراسات في التاريخ الإسلامي والنظم الإسلامية، ترجمة وتحقيق عطية القوصى، ط1، وكالة المطبوعات، الكويت، 1980.

16. حسان حلاق، دراسات في تاريخ الحضارة الإسلامية، ط2، دار النهضة العربية، بيروت، 1999.

17. حسن إبراهيم حسن وطه أحمد شريف، عبيد الله المهدي إمام الشيعة الإسماعيلية ومؤسس الدولة الفاطمية في بلاد المغرب، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، 1947.

18. حسن إبراهيم حسن وعلي إبراهيم حسن، النظم الإسلامية، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، دس.

19. حسن إبراهيم حسن، الفاطميون في مصر وأعمالهم السياسية والدينية بوجه خاص، المطبعة الأميرية، القاهرة، 1932.

20. حسن أحمد محمود وأحمد إبراهيم شريف، العالم الإسلامي في العصر العباسي، ط5، دار الفكر العربي، مصر، دس.

21. حسن خضيري أحمد، علاقات الفاطميين في مصر بدول المغرب <<362 . 567هـ. 973 . 1171م>>، ط1، مكتبة مدبولي، القاهرة، دس.

22. حسين الحاج حسن، النظم الإسلامية، ط1، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، 1987.

23. خليل حسن الزركاني، ملامح من الحياة القتصادية الجتماعية والثقافية في مصر الفاطمية، دط، 2006.

24. زكي محمد حسن، الكنوز الفاطمية، مؤسسة هنداوي، مصر، 2014.

25. زنوبة نادى مرسى، محاضرات في تاريخ وحضارة الدولة الفاطمية، دار الثقافة العربية، القاهرة، دس.

26. سالم سليمان العيسى، المعجم المختصر للوقائع التاريخية العسكرية، الجتماعية والدينية من بدء الهجرة حتى عام 1950م، ط1، دار النمير، سوريا، 1996.

27. سعيد عبد الفتاح عاشور، بحوث في تاريخ الإسلام وحضارته، ط1، عالم الكتاب، القاهرة، 1987.

28. سلام شافعي محمود، أهل الذمة في مصر في العصر الفاطمي الأول، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 1995.

29. سليمان. سمير عبد الله، الدواوين في مصر خلال العصر الفاطمي <<358 . 567هـ. 969 . 1171م>>، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 2006.

30. سيد أمير علي، مختصر تاريخ العرب، ترجمة عفيف البعلبكي، ط2، دار العلم للملايين، بيروت، 1967.

31. شوقي أبو خليل، في التاريخ الإسلامي، ط1، دار الفكر، دمشق، 1996.

32. صبحي عبد المنعم محمد، العلاقات بين مصر والحجاز زمن الفاطميين والأيوبيين، العربي للنشر والتوزيع، القاهرة، دس.

33. عبادة كحيلة، العقد الثمين في تاريخ المسلمين، ط1، دار الكتاب الحديث، الكويت، 1996.

34. عباس حسني محمد، السياسة المالية للدولة الإسلامية، دار الألوية، دط، ج1.

35. عبد الأحد السبيتي وحليمة فرحات، المدينة في العصر الوسيط قضايا ووثائق من تاريخ الغرب الإسلامي، ط1، المركز الثقافي العربي، دب، 1994.

36. عبد الصبور شاهين وإصلاح عبد السلام الرفاعي، مصر في الإسلام، دار قباء، القاهرة، 2000.

37. عبد العزيز الدوري، تاريخ العراق الاقتصادي في القرن الرابع الهجري، ط3، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1995م.

38. عبد القديم زلوم، الأموال في دولة الخلافة، ط3، دار الأمة، بيروت، 2004.

39. عبد المتعال محمد الجبرى، أصالة الدواوين والنقود العربية، ط1، مكتبة وهبه، القاهرة، 1989.

40. عبد المنعم عبد الحميد سلطان، الحياة الاجتماعية في العصر الفاطمي. دراسة تاريخية وثائقية، دار الثقافة العلمية، مصر، 1999.

41. عبد المنعم ماجد، ظهور الخلافة الفاطمية وسقوطها في مصر، ط4، دار الفكر العربي، القاهرة، 1994.

42. عثمان عبد الحميد عشترى، الاسماعيليون في بلاد الشام على عصر الحروب الصليبية << 491 . 691هـ. 1097، 1290م>>، المكتبة التاريخية، الإسكندرية، 1983.

43. غزوان مصطفى ياغي، الدولة الفاطمية، الدعوة والتأسيس، دط، القاهرة، 1998.

44. غيداء خزنة كاتبي، الخراج منذ الفتح الإسلامي حتى أواسط القرن الثالث الهجري. الممارسات والنظرية، ط2، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1997.

45. فرحات الدشراوي، الخلافة الفاطمية بالمغرب، التاريخ السياسي والمؤسسات <<290 . 365هـ. 909 . 975م>>، ترجمة حمادي الساحلي، ط1، دار الغرب الإسلامي، لبنان، 1994 ..

46. فرهاد دفتري، الإسماعيليون في العصر الوسيط، ترجمة سيف الدين القصير، ط1، دار المدى، سوريا، 1999.

47. فؤاد عبد الله العمر، مقدمة في تاريخ الاقتصاد الإسلامي وتطوره، ط1، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، السعودية، 2003.

48. قطب إبراهيم محمد، النظم المالية في الإسلام، ط4، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 1996.

49. محمد بركات البيلي، صفحات من تاريخ الخلافة الفاطمية منذ قيامها بالمغرب حتى سقوطها في مصر <<297 . 567هـ. 908 . 1171م>>، جامعة القاهرة، مصر، 2007.

50. محمد جمال الدين سرور، تاريخ الدولة الفاطمية، دار الفكر العربي، مصر، 1995.

51. محمد حسن دخيل، الدولة الفاطمية. الدور السياسي والحضاري للأسرة الجمالية، ط1، مؤسسة الانتشار العربي، بيروت، 2009.

52. محمد سالم الطراونة وسحر عبد المجيد المجالي، أحوال أهل الذمة في مصر في خلافة الظاهر لإعزاز دين الله الفاطمي <<411 . 427هـ. 1020 . 1036م>>، عمادة البحث العلمي، الأردن، 2009، مجلد 36.

53. محمد سهيل طقوش، تاريخ الفاطميين في شمالي إفريقية ومصر وبلاد الشام، ط2، دار النفائس، لبنان، 2007.

54. محمد ضيف البطانية، الحياة الاقتصادية في العصور الإسلامية الأولى، دار طارق، عمان، دس.

55. محمد عبد الله عودة، حكمت فرحات وإبراهيم ياسين الخطيب، مختصر التاريخ الإسلامي، الأهلية للنشر، دب، 1989.

56. محمد قنديل البقلى، المختار من تاريخ الجبرتي، مطابع الشعب، الإسكندرية، 2000، ج2.

57. محمود السعدني، مصر من تاني . مطابع الأخبار، دط.

58. محمود محمد الحويري، مصر في العصور الوسطى. دراسة في الأوضاع السياسية والحضارية، ط1، عين الدراسات والبحوث الإنسانية والاجتماعية، مصر، 1996.

59. مصطفى الشكعة، اسلام بلا مذاهب، ط11، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، 1996.

60. ممدوح عبد الرحمن وعبد الرحيم الريطي، دور القبائل العربية في صعيد مصر منذ الفتح الإسلامي حتى قيام الدولة الفاطمية وأثرها في النواحي السياسية، الاجتماعية، الاقتصادية والثقافية << 21 . 358هـ. 641 . 969م>>، ط1، مكتبة مدبولي، القاهرة، دس.

61. موسى لقبال، دور كتامة في تاريخ الخلافة الفاطمية، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1979.

62. مؤلف مجهول، جبل نفوسة بين ثلاث قوى. الفاطميون الزيريون والهلاليون <<296 . 442هـ. 909 . 1053م>>، دط.

63. هويدا عبد العظيم رمضان، المجتمع في مصر الإسلامية، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 1994، ج2.

. III: الدوريات .:

1. عارف تامر ، الخليفة الثاني: القائم بأمر الله، ط1، دار دمشق، سوريا، 1980، الموسوعة التاريخية للخلفاء الفاطميين.
2. عارف تامر ، الخليفة الرابع: المعز لدين الله، ط1، دار دمشق، سوريا، 1980، الموسوعة التاريخية للخلفاء الفاطميين.
3. : حسين محمد فهيم، أدب الرحلات، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، 1978، موسوعة.
4. بوبة مجاني، القيادات العسكرية الكتامية والخلافة الفاطمية، كتامة والحضارة الفاطمية، وزارة الثقافة، الجزائر، 2007.
5. ريهام المستادي، تاريخ التجارة العربية الإسلامية بغداد القاهرة، دورية كان التاريخية، العدد 6، 2009.
6. رينب فيصل عبد القادر وريهام إبراهيم ممتاز، واقع الأسواق التقليدية. دراسة تحليلية لدور الأسواق التقليدية في المدينة المعاصرة، دط.
7. عارف تامر، الخليفة الأول: عبيد الله المهدي، ط1، دار دمشق، سوربا، 1980، الموسوعة التاريخية للخلفاء الفاطميين.
8. فاطمة بلهواري، النشاط الرعوي في بلاد المغرب خلال القرن الرابع هجري. العاشر الميلادي، دورية كان التاريخية العدد 8، 2010.
9. فقيقي محمد الكبير، قراءة تحليلية في نظم الدولة الفاطمية في مصر، دورية كان التاريخية، العدد 19، 2013.

10. فوزية كررز، السيطرة اقتصادية الهلالية بالمغرب الإسلامي، دورية كان التاريخية، العدد 12، 2011.
11. هيفاء عاصم محمد، وسائل التسلية والترفيه في مصر في العصر الفاطمي << 358 . 567هـ. 969 . 1171م>>، مجلة كلية التربية، العدد6، الجامعة المستنصرية، مصر، 2016.
12. يسرى عبد الغني عبد الله، ليس دفاعا عن الحاكم بأمر الله الفاطمي، دورية كان التاريخية، العدد 14، 2011.

.IIII: الرسائل الجامعية .:

1. أيمن شاهين سلامة، المدارس الإسلامية في مصر في العصر الأيوبي ودورها في نشر المذهب السني، إشراف أحمد عبد الحميد خفاجي، رسالة دكتوراه فلسفة في الآداب، كلية الآداب، جامعة طنطا، قسم التاريخ، 1999.
2. عثمان صبري عثمان عوض، الجزية في عهد الرسول "ص" دراسة تاريخية، إشراف جمال جودة، رسالة ماجيستار في التاريخ، كلية الدراسات العليا، جامعة النجاح الوطنية، فلسطين، 2009.
3. عطية أحمد محمود القوصي، تجارة مصر في البحر الأحمر منذ فجر الإسلام حتى سقوط الخلافة العباسية <<656هـ>>، إشراف أحمد دراج، رسالة دكتوراه، كلية الآداب، جامعة القاهرة، مصر، 1973.
4. فاطمة محمد. سعيد محمد، النظم المالية في مصر في العصر الفاطمي <<358 . 567هـ. 968 . 1171م>>، اشراف محمد بركات البيلي، رسالة دكتوراه، قسم التاريخ، السعودية، 1992م.

فهرس المحتويات	
المحتويات	الصفحة
مقدمة	
الفصل التمهيدي : جوانب من اقتصاد الدولة الفاطمية	
اولاً الفاطميون في بلاد المغرب	
أصل الفاطميين	
الدعوة الفاطمية وتأسيس	

مقدمة .:

. فصل تمهيدي .: . جوانب من اقتصاد الدولة الفاطمية في الطور المغربي .:

. أولا: .الفاطميون في بلاد المغرب .:

.1. أصل الفاطميين.

.2.: . الدعوة الفاطمية. وتأسيس الكيان الفاطمي.

.3.: . كيفية انتقال الخلافة الفاطمية إلى مصر.

. ثانيا .: إدارة الفاطميين للأموال في بلاد المغرب:

.1.: . الموارد المالية.

.2.: . السياسة المالية للخلفاء.

.الفصل الأول .: .الأنشطة الاقتصادية للفاطميين في مصر:

.المبحث 01 .: .النشاط الزراعي.

.المبحث 02.: .النشاط الصناعي.

.المبحث 03.: .النشاط التجاري.

. مطلب 1.: . أهم المراكز التجارية للفاطميين في مصر.

. مطلب 2.: . أشهر الطرق التجارية.

. مطلب 3.: .التجارة الكارمية.

مطلب 4.: .العلاقات الخارجية في التجارة المصرية خلال العهد الفاطمي.

المبحث 04: .الأزمات الاقتصادية في مصر الفاطمية.

الفصل الثاني .: . موارد بيت مال الفاطمية في مصر:

المبحث 01 .: .الموارد الشرعية:

المطلب 1: . الزكاة

المطلب 2.: . الخراج

المطلب 3.: الجزية

المبحث 2.: .الموارد غير الشرعية <<المكوس أو العشور>>.

المبحث 3.: .الموارد غير المنتظمة .:

المطلب 1: .الأموال المصادرة.

المطلب 2: . أموال المواريث الحشرية.

المطلب 3: .الأحباس.

المطلب 4: . إيرادات دار الضرب ودار العيار.

الفصل الثالث: . نفقات الدولة الفاطمية ..

المبحث 1: .النفقات الدينية.

المبحث 2: .النفقات المدنية.

المبحث 3: .النفقات العسكرية.

خاتمة ..

ملاحق ..

قائمة المصادر والمراجع.

الفهرس.